٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٠١١

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
شعبة الاقتصاد الإسلامي

٠١٩٣٤

منظمة التجارة العالمية وآثارها المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية

دراسة اقتصادية شرعية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب
محمد رمضان ال جالو

إشراف الدكتور
أحمد أبو الفتوح الناقة

عام ١٤٢٢/٢٠٠١م

١٠٧٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظم سلطانه، والصلاة والسلام على خـير خلقه سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

...أما بعد

في هذا البحث حاول الباحث أن يسلط الضوء على منظمة التجارة العالمية وآثارهـا المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية حيث إنها سوف تتحكم وتدير أكثـر من ٩٢% من إجمالي التجارة العالمية في المستقبل.

وتشتمل هذه الرسالة على فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية يسبق ذلك مقدمة ثم يتلوه خاتمة تتضمن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث خلال البحث وذلك علـى النحو التالي:

- مقدمة
- فصل تمهيدي : الأوضاع الاقتصادية والتجارية في الدول الإسلامية.
- الفصل الأول : العلاقة بين التجارة والتنمية.
- الفصل الثاني : منظمة التجارة العالمية وسياساتها.
- الفصل الثالث : الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.
- الفصل الرابع : حلول ومقترحات لتقليل الآثار السلبية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية.
- خاتمة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشكر والثناء

أتقدم – قبل كل شيء – بالحمد والثناء العظيمين إلى الله تبارك وتعالى ، إذ أسبغ علي نعمته ، وقدر لي سلوك هذا المسلك ، ويسر لي إتمام هذا العمل المتواضع . كما أنني أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل / الدكتور / أحمد أبو الفتوح الناقة - أمد الله في عمره وبارك في علمه – على ما بذله من جهد مخلص وصبر جميل في الإشراف على هذه الرسالة . وقد كان لتوجيهاته القيمة ومتابعته وإرشاداته إياي أثر كبير في إخراج هذا البحث بهذا الشكل حيث كان يفتح لي صدره ويلح علي بلقائه والجلوس معه في أي وقت ومكان كان ، فجزاه الله عن العلم والإسلام خير الجزاء .

كما أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى سعادة الدكتور / عبد الله مصلح الثمالي - رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية – الذي تفضل بمنحني الفرصة لإخراج هذا البحث إلى حيز الوجود .كما أنني لا أنسى باقي أساتذتي الأجلاء الذين خالطتهم قليلا أو كثيرا ، واستفدت منهم ، وتنورت من أيديهم خلال وجودي في هذه الجامعة كالأستاذ الدكتور / محمد علي العقلا – عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والأستاذ الدكتور / محمد مكي الجرف -رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي والأستاذ الدكتور / محمد عبد المنعم عفر والدكتور / محمد أمين اللبابيدي – أمد الله في عمرهم وبارك في علمهم .

إني في الواقع مدين بالشكر لجميع زملائي وأصدقائي الأفاضل الذين لهم بصمة في نجاح هذا العمل المتواضع ، سواء أكان ذلك بإبداء رأي أو ملاحظة أو مساعدة مادية أو معنوية أو غير ذلك .

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية وقسم الدراسات العليا الشرعية على ما بذلوه من جهود ومنحي الفرصة لمواصلة تعليمي ، فجزا الله الجميع خير الجزاء .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي ربط التجارة استيرادا وتصديرا بالرزق فجعلها من أهم طرقه ووسائله إذ قال سبحانه وتعالى:﴿ وضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مطْمَئِنَّةً يَأْتِيها رِزْقُها رَغَدا مِنْ كُلِ مَكَانٍ...﴾[1] والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين محمد المصطفى بن عبد الله الذي أبان ما للتجارة من آثار إيجابية تتمثل في زيادة دخول الأفراد ومن ثم دخل الأمة حيث قال عليه الصلاة والسلام : (ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة)[2]

وبعد ...

فإن من أهم ما أوجبه الإسلام على أهله وذويه عمارة الأرض والاستخلاف فيها والذي يتمثل في دفع جهود التنمية الاقتصادية داخل الدولة الإسلامية . ولما كانت منظمة التجارة العالمية تدعو إلى تحرير التجارة الدولية وتخفيض الرسوم الجمركية وأنها سوف تتحكم وتدير أكثر من ٩٢٪[3] من إجمالي التجارة العالمية في المستقبل بعد أن وقعت على اتفاقاتها مائة وأربع وعشرون دولة [4]صناعية ونامية . فقد اخترت البحث

---

[1] سورة النحل : آية ١١٢

[2] أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة : الجامع الصحيح وسنن الترمذي مع شرح الإمام العلي محمد بن عبد الرحمن المباركافوري ،الناشر ،محمد عب المحسن الكبير ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة١٣٨٤/١٩٦٤م ج ٣ ص٢٩٦ .

[3] شركة الخبرات الدولية المتكاملة : آثار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على مستقبل الاقتصاديات العربية ص ١٣٩

[4] د.بشير عمر محمد فضل الله : القات وأثرها على التجارة العربية ص٩٠

في هذا الموضوع بما فيه الآثار على التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية بخاصة والدول النامية بعامة .

منظمة التجارة العالمية التي دخلت في حيز التنفيذ في ١٩٩٥/١/١م هي منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات .وهي الأمور التي كانت تدور بسببها الخلافات التجارية بين الدول وتنذر بنشوب الحروب التجارية بينها تهدد عجلة الاقتصاد الدولي ككل. وهي إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي تتشابه في فلسفتها وتوجيهاتها الاقتصادية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.(١)

ويرجع تاريخ منظمة التجارة العالمية إلى محاولة الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة لعام ١٩٤٧م على إنشاء منظمة للتجارة الدولية لتكون إحدى المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة فتقوم بتنظيم القواعد الأساسية للتجارة الدولية ومراقبة نظمها ، وبينما كان اتفاق تلك المنظمة الدولية في مرحلة الإعداد والتحضير، رأت الولايات المتحدة الأمريكية عدم التصديق على ميثاقها لأن الكنجرس الأمريكي رأى أن هذه المنظمة ستقوم بالإشراف على السياسة الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي لم تجد منظمة التجارة الدولية طريقها إلى الوجود)، فأصبحت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة(GATT) والتي أسست

(١) انظر: د.حسين عمر : الجات والخصخصة ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : دار الكتب الحديث عام ١٩٩٧/١٤١٧م) ص ص ٧-٨. ود.محمد مسلم الردادي : دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى، (جدة :دار المجتمع للنشر والتوزيع، عام ١٩٩٥/١٣١٥م) ص ٩

مؤقتا حتى يتم إقامة منظمة التجارة الدولية الأداة الرئيسة لتنظيم العلاقـات التجاريـة الدولية حتى خرجت إلى حيز الوجود منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤م[٢]

وبوجه عام فإن هذه المنظمة قد ولدت في ظروف عالمية غاية في التعقيد حيث تعاني الدول المتقدمة من حالة الركود التضخمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وسيادة ظاهرة التكتلات الاقتصادية وانهيار النظام الاشتراكي وارتبط جميع دول العالم بـشبكة واسعة النطاق من المعاملات التجارية والمالية والنقدية بالقـدر الـذي أدى إلى زيـادة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم . فضلا عن انكماش قنوات التمويل الخـارجي بالنسبة للدول النامية.[١]

---

[٢] أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش١٩٤٧م-١٩٩٤م = (القاهرة : الدارالمصرية اللبنانية) ص ص٧٧-٧٨

(١) د. محمد بن علي العقلا : مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، منظمة التجارة العالميةوآثارها الاقتصادية على الدول العربية ،جامعة الأزهر (القاهرة : السنة الثالثة –العدد الثامن ١٤٢٠ /١٩٩٩م ص ١٩٦.

أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع

١-إن منظمة التجارة العالمية قد ولدت في ظروف عالمية غاية التعقيد حيث تعاني أكثـر الدول العالم من حالة الركود التضخمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وسـيادة ظاهرة التكتلات بعد انهيار النظام الاشتراكي .كما أن هذه المنظمة أصبحت تمثل أحـد أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تقوم بإدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية التي تم إقرارها في اتفاقيات جولة أورجواي لتحرير التجارة الدولية .

٢-وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع لم يسبق أن قدمت عنه دراسة متكاملـة عن الآثار المتوقعة لهذه المنظمة على التجارة بخاصة والتنمية بعامة في الدول الإسلامية في ظل الاقتصاد الإسلامي .

منهج البحث:

يتلخص المنهج والأسلوب المتبع في هذا البحث كما يلي :

لقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الرسالة وذلك بدف الوصول إلى حكم موضوعي واقعي في شأن منظمة التجارة العالمية وآثارها المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية وذلك وفقا لطبيعة المادة المتوفرة .كما أنني اتبعت الأسلوب الآتي :

١-عرض أوضاع التجارة الخارجية للدول الإسلامية وبيان مدى الحاجة إلى التعاون بينها من خلال جداول التجارة البينية وبينها وبين الدول الأجنبية .

٢-عرض مفهوم التنمية الاقتصادية والسياسة التجارية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي ، واستنباط ما يمكن استنباطه من تلك المفاهيم وبيان مدى تأثير هذه المفاهيم على مفهوم وعملية منظمة التجارة العالمية .

٣-عرض تاريخ منظمة التجارة العالمية ومؤسساتها وأهدافها وسياساتها وكيف تؤثر قرارات المنظمة على السياسات التجارية للدول النامية ومنها الإسلامية

٤-بيان الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية في الدول النامية ومنها الإسلامية في القطاعات المختلفة .

٥-عرض المقترحات لتقليل الآثار السلبية المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية من خلال مفهوم الاقتصاد الإسلامي

٦-وضع بعض الجداول في الملحق في آخر الرسالة

أهداف البحث

من أهم الأهداف التي ينشدها هذا البحث ما يلي :

١. بيان الغرض من تأسيس منظمة التجارة العالمية والآثار المتوقعة على الدول النامية والإسلامية ثم عرض المقترحات المناسبة لتقليل تلك الآثار .
٢. إمكان تطبيق المنهج الإسلامي في التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العصر الحاضر.
٣. بيان ميزة النظام الاقتصادي الإسلامي على النظم الوضعية من حيث مفهوم التنمية والتجارة.

خطة البحث

تشتمل هذه الرسالة على فصل تمهيدي وأربعة فصول وذلك على النحو التالي :

الفصل التمهيدي :

الأوضاع الاقتصادية والتجارية في الدول الإسلامية

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول :

أوضاع التجارة الخارجية في الدول الإسلامية

المبحث الثاني :

أهمية التجارة الخارجية و مشكلاتها في اقتصاديات الدول الإسلامية

المبحث الثالث :

التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية

المبحث الرابع :

التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية والعالم الخارجي

الفصل الأول :

العلاقة بين التجارة والتنمية

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول :

مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصادي الوضعي والإسلامي

المبحث الثاني :

سياسة التجارة الخارجية في الاقتصادي الوضعي

المبحث الثالث :

سياسة التجارة الخارجية في الاقتصادي الإسلامي

المبحث الرابع :

اثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني :

منظمة التجارة العالمية وسياساتها

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول :

منظمة التجارة العالمية : دراسة تاريخية ومؤسسية

المبحث الثاني :

سياسات منظمة التجارة العالمية

المبحث الثالث:

العضوية في منظمة التجارة العالمية

المبحث الرابع :

سياسة منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي والتجارة في السلع الزراعية

المبحث الخامس :

اتفاق التجارة في الخدمات

المبحث السادس :

الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

الفصل الثالث :

الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

الآثار المتوقعة على الصادرات والواردات وحالة الميزان التجاري

المبحث الثاني :

الآثار المتوقعة على المستوى العام للأسعار وسعر الصرف في المدى القصير والطويل

الفصل الرابع :

حلول ومقترحات لتقليل الآثار السلبية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية

المبحث الأول:

حلول ومقترحات في نطاق الدول الإسلامية

المبحث الثاني :

زيادة التعاون بين الدول النامية والدول الإسلامية

*** - الملحق**

ويلي ذلك خاتمة البحث والذي يتضمن عددا من النتائج التي توصلت إليها خـلال البحث .

ويعلم الله وحده كم واجهت من الصعوبات أثناء البحث لعل من أبرزها تغيير أربعة مشرفين خلال البحث والذي ترك أثرا كبيرا في أسلوب عرض المعلومات المتاحة . كما أن عدم وجود مراجع متوافرة في هذا الموضوع في بداية جمع المعلومات وكتابة البحـث جعلني أفقد الأمل في قدرتي على إنهاء الرسالة حتى كنت أذهب إلى البنـك الإسـلامي للتنمية في جدة أسبوعيا لمحاولة الحصول على ما يخفف هذا العبء الثقيل علـي بـدون جدوى . إلا أن بفضل الله سبحانه وتعالى استطعت أن أجمع من هنـا وهنـاك حـتى استطعت أن أقدم ما بين أيديكم .

وختاما أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا خالصا لله وأن لا يحرمني ثوابـه . وما كان في هذا البحث من صواب فهو من توفيق الله تعالى وحده ، وما كان من خطأ فهو مني وذلك لكوني طالبا مبتدئا يحتاج إلى المزيد من العلم والتوجيـه . وأسـأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به غيري إنه سميع مجيب .

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل التمهيدي

الأوضاع الاقتصادية و التجارة الخارجية في الدول الإسلامية بصفة عامة

إن سعي الإنسان لاغتنام خيرات الأرض وتبادلها مع غيره لإشباع الحاجـات أيـا كانت المسافات أو الفواصل يعتبر من سنن الحياة التي فرضها الله حيث يقول سـبحانه وتعالى : ﴿ هو ٱلذي جعلَ لكُم الأرض ذَلُولاً فَامشواْ في مناكِبِها وكُلُواْ من رزقه وإلَيه النشور ﴾ (١) كما قال جل وعلا ﴿ فَإِذَا قُضيت الصلاَةُ فَانتشرواْ في الأرضِ وابتغواْ من فَضلِ اللّه ﴾ (٢) وبالتالي لا يمكن للدول والشعوب المختلفة أن تـستغني عـن قيـام العلاقات الاقتصادية من بعضها البعض سواء كان ذلك في شكل تبادل سلع وخـدمات أم انتقالات دولية لرؤوس الأموال والأفراد .(٣) وعلى سبيل بيان الخلفية عـن أوضـاع الهياكل الاقتصادية للدول الإسلامية عامة وعن أوضاع التجارة الخارجية خاصة ، فإنني أود أن أتناول المؤشرات الاقتصادية العريضة للدول الإسلامية

المبحث الأول

أوضاع التجارة الخارجية في الدول الإسلامية

تعريف الدول الإسلامية وعددها :

الدول الإسلامية عبارة عن مجموعة من الدول تربط بينـها فكـرة وأيديولوجيـة أساسها العقيدة الدينية ، هي العقيدة الإسلامية واللغة العربية التي نـزل بهـا القـرآن

---

(١) سورة الملك : آية ١٥.

(٢) سورة الجمعة : آية ١٠.

(٣) د.وجدي محمود حسين : العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة :دار الجامعات المصرية)

الكريم.[١] وهذه التسمية جاءت نتيجة للمجتمع الإسلامي الذي بدأ في مكة لا يتجاوز عددا من الأشخاص يعيشون منفصلا عن المجتمع الجاهلي الذي كان حولـه وإن كانـا يعيشان جنبا إلى جنب ثم انتقل إلى المدينة المنورة مهاجرا بعقيدته حيث بدأ شيئا فشيئا حتى شمل الجزيرة العربية ثم امتد خارجها.[١]

والدول الإسلامية تبلغ ٥١ دولة منتشرة في ثلاث قارات وهي قارة أفريقيا ، وقارة آسيا ، وقارة أوروبا ، وهذه الدول هي :

أوغندا	بنين	بوركينافاسو	غينيا بساو	إندونيسيا
قيرغيزيا	الكاميرون	إيران	الكويت	تشاد
ليبيا	باكستان	لبنان	المالديف	البحرين
تونس	مالي	الجابون	مصر	فلسطين
ماليزيا	جامبيا	المغرب	ألبانيا	بنجلاديش
اليمن	الجزائر	جيبوتي	موريتانيا	تركمانستان
تركيا	السنغال	موزمبيق	السعودية	بر وناي دار السلام
السودان	النيجر	العراق	سيراليون	الصومال
غينيا	جزر القمر	سلطنة عمان	أذربيجان	قازاقستان
الأردن	طاجيكستان	أفغانستان	قطر	الإمارات العربية المتحدة

(١) محمود شاكر : اقتصاديات العالم الإسلامي ، الطبعة الأولى (بيروت : مؤسـسة الرسـالة ، ١٩٧٥م) ص١٣، والدكتور جمال الدين حمدان : العالم الإسلامي المعاصر، (القـاهرة : عـالم الكتب) ص١١-١٢.

(٢) د. جمال الدين حمدان : العالم الإسلامي المعاصر ،المرجع السابق ص ١٥.

البوسنة والهرسك

تمتد الدول الإسلامية بين نصفي الكرة الأرضية حيث يمثل خط الحدود الـشمالي لجمهورية طاجيكستان مع روسيا الاتحادية أقصى امتداد لها ناحية الشمال ، بينما تشكل جزيرة مايوت في جزر القمر الواقعة عند المدخل الشمالي لمضيق موزمبيق تقريبا أقـصى امتداد لها ناحية الجنوب ، كما أنها تمتد بين خطي طول ١٤١ شرقا (عنـد الحـدود الشرقية لإقليم إيريان جيا التابع لإندونيسيا) و٢٥ غربا عند جزيرة سانتو أنتا بـساحل غربي أفريقيا.

وتبلغ مساحة أراضيها نحو ٣١,٤٩٧,٤٢٢ كيلو مترا مربعا وهو ما يوازي ١٩٪ من إجمالي مساحة اليابس في العالم ، بينما يبلغ سكانها أكثر مـن بليـون ونصف نسمة ، وهو ما يكون ٢٣٪ من إجمالي السكان في العالم .[١]

وبعد التعريف بالدول الإسلامية نوضح الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول من خلال أربعة عوامل ليتضح الأمر أكثر وهي :

١- معدلات النمو الاقتصادي .
٢- الميزان التجاري .
٣- وضع الحساب الجاري .
٤- الديون الخارجية.

خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧م.

الجدول رقم (١)

السمات البارزة في الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى
(المبالغ ببليون الدولارات الأمريكية)

مجموع الدول	معدلات النمو في الناتج المحلي (٪)				الموازين التجارية			
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ ١٩٩٧	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ ١٩٩٧

(١) د. محمد خميس الزوكة : جغرافية العالم الإسلامي .(الإسـكندرية : دار المعرفـة الجامعيـة ١٩٩٧م) ص ص٦و١٥.

الـدول الإسـلامية ككل	٣,٧	٢,٧	٤,٨	٥,٨	٥,٨	٣,٤-	١٦,٩	٥,٢	٤,٧	٦,٩
الدول لإسلامية الأفل نموا	٥,٤	٤,٣	٦,٠	٤,٩	٥,٢	٦,٤-	٥,٣-	٦,١-	٧,٥-	٧,٨-
الـدول الإسـلامية الأخرى	٣,٥	٢,٥	٤,٦	٥,٥	٥,٣	٣,١	٢٢,٢	١١,٣	١٢,٢	١٤,٧
الدول النامية	٣,٦	٦,٦	٥,٩	٦,٣	٦,٢	٤٤,٣-	٢٣,٥-	٣٢,٩-	٥٤,٧-	٦٧,٨-

تابع للجدول رقم (١)

مجموع الدول	**رصيد الحساب الجاري**				
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الدول الإسلامية ككل	٤٣,٨-	٢١,٩–	٣٠,٨-	٣٠,٩-	٢٧,٦-
الدول الإسلامية الأفل نموا	٤,٩-	٣,٣-	٤,٣-	٥,٩-	٦,٤-
الدول الإسلامية الأخرى	٣٨,٩-	١٨,٦-	٢٦,٥-	٢٥,٠-	٢١,٢-
الدول النامية	١٠٩,١-	٧٩,٨-	٩٠,٢-	١١٢,٢-	١٢٥,٩-

تابع للجدول رقم (١)

مجموع الدول	**إجمالي الدين الخارجي**					**نـسبة خدمـة الـديون ﴿ مـن الصادرات**				
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الدول الإسلامية ككل	٥٢٣,٢	٥٦٠,٣	٥٨٩,٣	٥٩٧,٣	٦٢٣,٨	١٧,٨	١٨,٥	١٧,٦	١٦,٢	١٤,٢
الدول الإسلامية الأقـل نموا	٦٨,٤	٧٣,٦	٧٦,١	٧٦,٣	٧٩,١	٢١,٠	٢٠,٦	٢٢,٢	٤٢,٢	٢٢,٢
الدول الإسلامية الأخرى	٤٥٤,٨	٤٨٦,٧	٥١٣,٢	٥٢١,٠	٥٤٤,٧	٢١,٣	١٣,٠	١٢,٧	١٢,١	١٠,٢
الدول النامية	١٥٧٥.	١٧٠٨,٤	١٨٨٦,١	١٩٥٦,٠	٢٠٦٦,٨	١٥,٥	١٥,٢	١٥,٥	١٤,٦	١٣,٢

المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي ، ابريل ١٩٩٧م

١- معدلات نمو الناتج المحلي :

يتضح من الجدول رقم (١) أن الناتج المحلي للدول الإسلامية مجتمعة قد تحسن بـشكل مطرد وقوي منذ عام ١٩٩٤م ، حيث بلغت معدلات نمـوه ٢,٧﴿ ، و ٤,٨﴿، و

٥,٨٪ ، في الأعوام ١٩٩٤و١٩٩٥و١٩٩٦م ، إلا أن هناك تباطؤ إلى حد ما في معدل النمو في سنة ١٩٩٧م ، حيث بلغ ٥،٢٪ [١] ، كما يلاحظ من نفس الجدول أن الدول النامية الأقل نموا (أفغانستان ، أوغندا ، بنجلاديش ، بنين، بوركينا فاسو ، تشاد، جامبيا ، جيبوتي ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، غينيا ، غينيا بساو ، جزر القمر ، المالديف ، مالي ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، واليمن) حققت معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع باقي الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥م ، ٤,٥٪، و ٤,٣٪، و٦٪ ، على التوالي إلا أن هذا المعدل انخفض إلى ٤,٩٪ ، سنة ١٩٩٦م ، ثم إنه قد ارتفع إلى ٥,٢٪ سنة ١٩٩٧م .[٢]

٢- الحساب الجاري .

يلاحظ من الجدول رقم (١) أن الحساب الجاري للدول الإسلامية في مجموعها يعاني من العجز منذ عام ١٩٩٣م ، إلا أن العجز قد تقلص بمقدار النصف تقريبا إذا انخفض من ٤٣,٨بليون دولار أمريكي سنة ١٩٩٣، إلى ٢١,٩ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٤م ، ثم أخذ يتصاعد مرة أخرى إلى أن بلغ ٣٠,٨ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥م ، وبقي على هذا المستوى في عام ١٩٩٦م ، ثم انخفض إلى ٢٧,٦ بليون دولار أمريكي سنة ١٩٩٧م .[٣]

وقد حققت الدول الإسلامية الأقل نموا تحسنا في حساباتها الجارية في سنة ١٩٩٤م إذ انخفض العجز فيها إلى ٣،٣ بليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ العجز فيها ٤,٩ بليون دولار أمريكي إلا أن الوضع عاد إلى التدهور بشكل كبير في السنوات الثلاثة التالية (١٩٩٥و١٩٩٦و١٩٩٧) حيث بلغ العجز فيها

---

(١) البنك الإسلامي للتنمية : التقرير السنوي ١٤١٧هـ ، (جدة : دار البلاد للطباعة والنشر ١٤١٧هـ،) ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧.

(٣) المرجع السابق ص ٢٨ .

٤,٣ بليون دولار أمريكي ثم ٥,٩ دولار أمريكي و٦,٤ دولار أمريكي على التوالي [١]

أما بقية الدول الإسلامية فقد حققت تحسنا ملحوظا في حساباتها الجارية خـلال الفترة قيد البحث ، إذ انخفض العجز في الحساب الجاري لهذه الدول من ٣٨,٩ بليـون دولار أمريكي سنة ١٩٩٣م إلى ١٨,٦ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٤م ، ثم ارتفع هذا العجز مرة أخرى في عام ١٩٩٥م ليبلغ ٢٦,٥ بليون دولار أمريكي ولكنه عاد إلى الانخفاض مرة أخرى فبلغ ٢٥ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٦م ، كمـا أن هـذا التحسن بقي على ما هو عليه في عام ١٩٩٧م ، حيث انخفض العجز إلى ٢١,٢ بليون دولار أمريكي .[٢]

٤- الديون الخارجية .

يتضح من الجدول رقم (١) أن إجمالي الديون الخارجية للدول الإسـلامية مجتمعـة يتصاعد بشكل مطرد خلال الفترة قيد البحث ، فقد يلاحظ ارتفاع الديون الخارجيـة لهذه الدول من ٥٢٣,٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣م ليصل إلى ٥٩٧,٣ بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٦م ، وقد تواصل الارتفاع في عـام ١٩٩٧م ليـصل إلى ٦٢٣,٨ بليون دولار أمريكي ، ويوجد نفس الاتجاه بالنسبة للدول الإسلامية الأقل نموا. فقد أخذت ديونها الخارجية في التزايد سنة بعد أخرى حتى وصلت من ٦٨,٤ بليـون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣م إلى ٧٦,٣ بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٦م وقد ازدادت عام ١٩٩٧م لتبلغ ٧٩,١ بليون دولار أمريكي . أما الديون الخارجية للـدول الإسلامية الأخرى قد تزايدت بمعدل أعلى من ذلك قليلا، إذ ارتفعت من ٤٥٤,٨بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٣م حتى بلغت ٥٢١ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٦م وقد تواصل هذا التزايد لتبلغ ٥٤٤,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٧م . [٣]

---

(١) المرجع السابق ص ٢٨.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩.

(٣) المرجع السابق ص ٢٩ .

ويضاف إلى ما سبق ذكره أن خدمة الديون على الدول الإسلامية في مجموعها يزيد بشكل ملحوظ عن عبء الديون على الدول النامية والتي بلغت نحو ١٥٪ عام ١٩٩٣م. أما الدول الإسلامية فإن نسبة خدمة ديونها بلغت ١٨٪ من صادراتها خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥م ،ثم انخفضت إلى ١٦,٢٪ في عام ١٩٩٦م ، وقد تواصل هذا الانخفاض ليبلغ ١٤،٢٪ في عام ١٩٩٧م . [١] أما بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى ، فقد ارتفعت نسبة الخدمة على ديونها من ١٢,٣٪ في عام ١٩٩٣م إلى ١٣٪ في عام ١٩٩٤م ، ثم هبطت إلى ١٢,٧٥ في عام ١٩٩٥م ، وقد استمر هذا الهبوط ليصل إلى ١٢,١٪ في عام ١٩٩٦م ، ثم ١٠,٢٪ في عام ١٩٩٧م . ويتضح من الجدول أيضا أن عبء الديون على الدول الإسلامية الأقل نموا كان أعظم ثقلا إذا قورنت مع غيرها من الدول الإسلامية ، فبعد أن كانت هذه النسبة تبلغ نحو ٢١٪ خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥م ، نجد أنها قد ارتفعت بشكل كبير في عام ١٩٩٦م، حيث بلغت ٤٢,٢٪ وقد انخفض هذه النسبة لتبلغ ٢٢,٢٪ في عام ١٩٩٧م. . [٢]

خلاصة القول يمكن أن نقول إن الدول الإسلامية حققت أداء اقتصاديا جيدا خلال الفترة قيد البحث ، ذلك أنها استطاعت أن تحسن أداءها الاقتصادي ككل وبالتالي ينبغي عليها أن تزيد جهودها للوصول إلى نمو في إجمالي ناتجها المحلي أكبر من هذا، ثم بعد ذلك إيجاد سبل مختلفة لتخفيف القيود المفروضة على اقتصادياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية المنتظرة لشعوبها .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩.

هيكل التجارة الخارجية للدول الإسلامية واتجاهاتها

من المعروف تاريخيا أن التجارة من أهم الوسائل لإقامة علاقات اقتـصادية بـين الدول ، فهي مصدر مهم للنمو الاقتصادي ونقل المعرفة والثقافة والمهارات الفنية مـن دولة إلى أخرى ، وبالتالي فإن هيكل هذه التجارة يبين حصة كل سـلعة مـن الـسلع المختلفة في إجمالي الصادرات والواردات الدولية يوضح الاتجاه المحتمل لتلك الدولة .[١]

ويلاحظ من البيانات الواردة لأعوام ١٩٩٠و١٩٩٢و١٩٩٤م في الجدول رقم (٢) صفحة (٢١٢) والجدول رقم (٣) صفحة (٢١٦) في الملحق (١) أنه لم يطرأ أي تغـير على هيكل تجارة معظم الدول الإسلامية خلال هذه المدة حيث ظلت السلع الأولية مثل الوقود والمعادن مع بعض الاستثناءات القليلة تسيطر على الصادرات من ناحيـة ومـن ناحية أخرى فإن أكثر من ٥٠٪ من الواردات كان من السلع المصنعة المستوردة أساسا من الدول الصناعية ، إلا أن هناك بعض الدول ذات الصادرات المصنعة تعتمـد علـى سلعتين أو ثلاث سلع قابلة للتصدير باستثناء إندونيسيا وتركيا وماليزيا ومـصر الـتي اتسعت قواعدها التصديرية مع مرور الوقت ، أما الدول التي سجلت زيادة طفيفـة في حصتها من الصادرات المصنعة خلال المدة فهي باكستان ، وتونس ، وإلى حد ما المملكة العربية السعودية والمغرب ، كما أن بعض الدول حققت زيادة كبيرة في صادراتها أيضا مثل بنجلاديش والسودان والكاميرون ومصر.[٢]

أما بالنسبة لإجمالي التجارة فقد سجلت الدول الإسلامية زيادة في إجمالي صادراتها من ٢٣٥ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠م ، إلى ٢٦٢ بليون دولار أمريكـي عـام ١٩٩٢م ، (بزيادة ١١,٥٪) وإلى نحو ٢٨٧ بليون دولار أمريكي عـام ١٩٩٤م ، (بزيادة ١٠٪) . وقد جاءت هذه الزيادة الكبيرة في صادرات الدول الإسلامية نتيجة ارتفاع صادرات ماليزيا من ٤٧ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣م إلى ٥٩ بليـون

---

(١) المرجع السابق ص ٤٤.

(٢) المرجع السابق ص ٤٥.

دولار أمريكي عام ١٩٩٤م (بزيادة ٢٥٪) . وفي نفس الفترة زادت واردات هـذه الدول من ٢٧٢ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٢م إلى ٢٨٨ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٤م ،(بزيادة نحو ٦٪) وبالنسبة لحصة الدول الإسلامية في الصادرات العالميـة ، فقد ضعف أداؤها خلال عام ١٩٩٤م بالمقارنة مع السنوات السابقة عليها ، إذ انخفضت هذه الحصة من ٧٪ عام ١٩٩١م و٧,١٪ عام ١٩٩٢م و٧,٣٪ عـام ١٩٩٣إلى ٦,٩٪ عام ١٩٩٤م ، ولكنه لم يحدث أي تغير في تجارة الدول الإسلامية مع الـدول النامية الأخرى أو مع الدول النامية غير المنتجة للنفط كنسبة من مجموع صادراتها ، فقد ظلت حصة صادرات الدول الإسلامية إلى الدول النامية الأخرى عند نـسبة ٣٧,٦٪ عام ١٩٩٤م كما كان الحال في عام ١٩٩٣.[١]

مما سبق ذكره يمكن القول أن اقتصاديات الدول الإسلامية ما زالت تعتمد بقـدر كبير في صادراتها على السلع الأولية والذي لا يساعد على فكاكها من ضـمن الـدول النامية حيث إن الدول النامية لا تستطيع أن تسيطر على وضع أسعار منتجات الأولية في السوق العالمي ، يعني ذلك أنها ما زالت تقبل الأسعار الموضوعة من قبـل الـشركات الغربية المحتكرة لأوضاع تلك السوق ، وبالتالي يتعين على الدول الإسـلامية تحـسين أدائها للوصول إلى نمو أكبر وتحقيق التحسن في الأداء مـن خـلال تحـسين الإدارة في القطاع الخارجي وتخفيف القيود المفروضة على النمو الاقتـصادي المتمثـل في العجـز التجاري الكبير والتدفقات المالية المتجهة إلى الخارج والديون الخارجية الثقيلـة العـبء عليها.

---

(١) المرجع السابق ص ٤٩.

المبحث الثاني

أهمية التجارة الخارجية ومشكلاتها في اقتصاديات الدول الإسلامية

ترتبط بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة التبادل الدولي للسلع والخدمات ، لأن حجم السوق المحلي وحده يعتبر غير كاف لكثير من المنتجـات لكي يعمل بأسلوب مربح فتتخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج السلعة التي تـستطيع أن تعرضها للبيع في الخارج بأسعار أقل من نفقات إنتاجها في الدول أو المناطق الأخـرى ، وتعتمد على التجارة أو التبادل في الحصول على السلع التي تستطيع شراءها من الخارج بأسعار أقل من نفقات الإنتاج عندها .(١)

يرجع التخصص الدولي إلى عوامل طبيعية مثل الطقس والتربة وأخرى مكتسبة مثل توافر المعارف الفنية وأدوات الإنتاج ، وحيث إن الهياكل الاقتصادية في الدول الإسلامية متنوعة حيث لا يتوافر لدى أي بلد إنتاج جميع ما يحتاج إليه من الـسلع والخـدمات ، فيمكن القول إن التجارة الخارجية أو التبادل الدولي تفيد الدول الإسلامية عن طريـق توفير السلع والخدمات التي لا تنتج عندها .(٢)

كما أنه يمكن من خلال التجارة الخارجية أن تتوافر لدى الدول الإسلامية العملات الصعبة والرؤوس الأموال التي هي في أشد حاجة إليها لشراء بعض الآلات والمعدات التي تتطلبه التنمية الاقتصادية ، ذلك بأن الدول النامية ومنـها الإسـلامية تـضع التنميـة الاقتصادية هدفا تصبو إلى تحقيقه . وجدير بالذكر أن حصيلة الصادرات من المنتجـات الأولية نتيجة التجارة الخارجية تشكل نسبة عالية من الدخل القومي في الدول الإسلامية والتي تؤثر على مستوى الرخاء فيها ، كما أن نسبة الدخل القومي المتولد عـن طريـق الصادرات تزيد في كثير من هذه البلاد عن نصيب الاستثمار الوطني والإنفاق الحكومي

---

(١) الدكتور محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية . (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٧) ص ٩.

(٢) المرجع السابق ص ١٠.

مجتمعين ، وبالتالي لئن تسنى للسياسة الاقتصادية أن تسيطر علـى مـستوى الإنفـاق الحكومي أو مستوى الاستثمار الوطني فلا يكاد يكون لها على الصادرات من سبيل .[١]

إضافة إلى ذلك يمكن القول إن زيادة المبيعات من الصادرات تحقق نموا اقتـصاديا للدول الإسلامية ، لأن زيادة الناتج والعمالة في قطاع الصادرات سينعش الناتج والعمالة في القطاعات الأخرى في الاقتصاد . وقد يكون لتوسع الصادرات عـددا مـن الآثـار الديناميكية على الاقتصاد المحلي.فمثلا إذا اقترنت زيادة المبيعات من الصادرات بزيادة في أرباح قطاع الصادرات كان من المتوقع أن تتوسع نفقات الاستثمار في الآلات الرأسمالية في ذلك القطاع مما يرفع قدرة الاقتصاد الإنتاجية ، وقد يولـد النمـو في الـصناعات التصديرية طلبا على عمالة أكثر مهارة للقيام بالمعاملات الدولية مم يحفز الاقتصاد المحلي لتوفير رأس المال البشري المطلوب لتهيئة العمال لشغل تلك الوظائف ، كأنه من الممكن استخدام العملات الأجنبية الإضافية الناتجة عن زيادة المبيعات من الصادرات في استيراد سلع رأسمالية مما يرفع قدرة الاقتصاد الإنتاجية .[٢]

يضاف إلى هذا ما يلاحظ أن معظم الدول النامية ومنها الدول الإسلامية تعتمـد اعتمادا كبيرا على إيرادات الحكومة من الضرائب وأشباه الـضرائب علـى التجـارة الخارجية بحيث بتوقف مستوى الإيرادات الحكومية بدرجة كبيرة على الأحوال السائدة بأسواق الصادرات ومن هنا يمكن القول إن التجارة الخارجية تنفع الدول الإسـلامية ، لأن الإيرادات المتولدة من التجارة الخارجية عامة والصادرات ذات أهمية خاصة لما تتسم

---

(١) المرجع السابق ص ٢١٤.

(٢) جون هدسون وماك هرندر : العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة العربيـة ١٤١٧هـ ـ ، ١٩٩٧م ، ترجمة أ.د طه عبد الله منصور ، ود. محمد عبد الصبور محمد علـى وتقـديم د. سلطان محمد السلطان ، مراجعة د. محمد إبراهيم منصور ، (المملكة العربية السعودية : دار المريخ) ص ٦٥٥.

به النفقات العامة الجارية من جمود نسبي حيث يشكل الاستثمار الحكومي جانبا كـبيرا من الاستثمار القومي بمعظم البلاد المتخلفة.[١]

يلاحظ مما سبق ذكره أنه عن طريق التجارة الخارجية أو التبادل الدولي تـستطيع الدول الإسلامية أن تصدر ما تنتجه من السلع والخدمات إلى الخارج وتحـصل علـى احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تنتجها من الخارج ، كما أنه يمكن لها أن تحصل على العملة الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق شراء الآلات والمعدات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية إضافة إلى ذلك يزيد نصيب الاسـتثمار الوطني وتزيد الإيرادات الحكومية من الضرائب أو شبه الضرائب والتي تؤدي إلى الرخاء لشعبها.باستثناء الدول الخليجية

وتحتل مشكلات الدول المتخلفة ومنها الدول الإسلامية المنتجة للمواد الأوليـة في الوقت الحاضر مكانا جوهريا سواء أكان ذلك من الفكر الاقتصادي أم مـن اهتمـام المنظمات السياسية والاقتصادية الدولية ، لأن المشاكل التي تنتاب التجـارة الدوليـة في المنتجات الأولية من أهم المشاكل التي تجابهها في السبيل إلى التقدم الاقتصادي .[٢]

فالدول النامية ومنها الإسلامية غالبا ما تتخصص في تصدير محصول زراعي رئيسي واحد أو منتج معدني واحد ، فجمهورية غينيا تتخـصص في تـصدير البوكـسيت ، وجمهورية سيراليون تتخصص في تصدير الكاكاو والبن والمـاس ، والمملكـة العربيـة السعودية مع دول الخليج تتخصص في تصدير النفط ومشتقاتها ، ومثل هذا التخـصص الإنتاجي الشديد يضطر هذه الدول وأمثالها إلى الاعتماد يكاد يكون تامـا علـى مـا تستوعبها أسواق الدول الصناعية الكبرى حيث توجد الأسواق التي تستورد هذه المـواد الأولية ، ومن ثم تصبح اقتصاديات هذه الدول تابعة لاقتـصاديات الـدول الـصناعية وبالتالي إذا حصلت أي تقلبات في الطلب على هذه المنتجات في الدول الصناعية صعودا

---

(١) د.محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الدولية ، المرجع السابق ص٢١٢

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٩.

أو هبوطا نتيجة الأزمات الدورية التي تطرأ على الإنتاج والدخل بالبلاد الصناعية فإنها تتأثر اقتصادياتها تأثيرا كبيرا ، فكثيرا ما تنقلب دخل الدول الصناعية القومي نتيجة للدورات الاقتصادية فتنتابها فترات من الكساد ثم الرخاء ثم الكساد مرة أخرى الذي يؤدي إلى البطالة وانخفاض الإنتاج القومي وبالتالي هبوط مماثل فيما تستورده هذه الدول من سلع أولية اللازمة لصناعاتها المصابة بكساد مؤقت.(١)

ذلك بأن الطلب على المواد الأولية والسلع الغذائية التي تنتجها الدول النامية والدول الإسلامية ضعيف المرونة ومن ثم فإن انخفاض هذا الطلب يؤدي إلى تدهور الأسعار تدهورا ملموساً ومن ثم تنكمش الدخول في الدول الإسلامية انكماشا كبيرا.(٢)

بالإضافة إلى عنف التقلبات الاقتصادية للأزمات الدورية التي تنتاب أسواق الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية والسلع الغذائية التي تنتجها الدول الإسلامية فإن حدوث تدهور طويل المدى في معدلات التبادل بين أسعار السلع التي تصدرها الدول الإسلامية وبين أسعار السلع والمنتجات التامة الصنع التي تستوردها من أسواق الدول الصناعية تؤثر على اقتصادياتها تأثيرا سلبيا.(٣)

ويظهر معدل التبادل الدولي لبلد معين مقدار ما يجب دفعه من الصادرات للحصول على مقدار معين من الواردات ، ويتحدد معدل التبادل الدولي بنسبة كمية الواردات إلى كمية الصادرات . وبتعبير نقدي فإن معدل التبادل الدولي هو النسبة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات أو النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٢) د. صلاح الدين نامق : سياسات التجارة الخارجية ، المرجع السابق ص ١٧٢.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٤.

الواردات ، وعلى ذلك فإن معدل التبادل الدولي يكون مؤشرا يدل على ما إذا كـان التبادل التجاري يتم في صالح دولة معينة أو في غير صالحها .[١]

وقد اتجه هذا المعدل فعلا لصالح الدول الصناعية التي تنتج السيارات والثلاجـات والأجهزة الإلكترونية وفي غير صالح الدول التي تصدر القطن والمطاط والقصدير والـبن والشاي .[٢]

ويرجع السبب في اتجاه التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية إلى عـدد مـن العوامل نذكرها فيما يلي بالاختصار :

١- انخفاض طلب الدول المتقدمة على المواد الأولية نتيجة للسياسة الداخليـة للـدول المتقدمة التي تستهدف تقييد استيراد بعض هذه المواد وزيادة إنتاجها مما أدى إلى منافسة شديدة لمنتجات الدول النامية .

٢-انتشار استخدام البدائل الصناعية لتحل محل بعض المواد الأولية ، فلقد تضاعف إنتاج هذه البدائل منذ عام ١٩٥٠م بالقياس إلى إنتاج المواد المصنعة خاصة وأن هذه البـدائل تتميز عن المواد الأولية الطبيعية باستقرار أسعارها .

٣- تغير الهيكل الإنتاجي في البلاد الصناعية وتحولها نحو الصناعات الثقيلـة وصـناعات السلع الاستهلاكية الدائمة مما أدى إلى انخفاض نسبة ما يستهلك من المواد الأولية بالنسبة للوحدة .

كما أنه يترتب على اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح البلاد المتخلفة آثار سيئة لاقتصادياتها ، ذلك بأنه يؤدي إلى نقص في مواردها من العملات الأجنبية وعجـز في موازين مدفوعاتها مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم تمكنها من الحـصول علـى

---

(١) د. العشري حسين درويش : التجارة الخارجية (مصر : مطبعة الرشاد الإسكندرية ١٩٨٧) ص ١٩٥.

(٢) المرجع السابق ص ١٠٧.

مستلزمات الإنتاج المختلفة بصفة منتظمة والذي يزيد من الصعوبات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية [١]

والسبب في الصورة التي ذكرناها ليس بعيدا ذلك بأن معظم الدول الإسلامية كانت مستعمرات الدول الغربية والتي أسست اقتصادياتها لتتناسب مع الوضع الاقتصادي فيها حيث أن تلك الدول المستعمرة أصبحت المصدر الرئيس للمواد الخام لمصانع الدول الأوربية ، ولا تزال تلك الصور الجشعة للتسلط الاستعماري على اقتصاديات الدول الإسلامية والتجارة الخارجية فيها قائما حتى يومنا هذا .[٢] وبالتالي نرى أن جذور هذه المشكلة عميقة ومدبرة وتحتاج إلى جهد كبير من حكومات الدول الإسلامية لحلها.

كما أنه صاحب زيادة واردات الدول النامية بمعدل أكبر من زيادة صادراتها ظهور عجز في موازين مدفوعاتها وأدى هذا العجز في موازين المدفوعات إلى إضعاف مركز العملة المحلية من حيث مدى قابليتها للتحويل إلى العملات الأجنبية وخاصة العملات الدولية ، وانعكس هذا الضعف في مركز العملة المحلية في صورة تدهور قيمتها الشرائية الحقيقية في أسواق العملات في العالم بالرغم من أن قيمتها الاسمية ظلت على ما هي عليه .[٣]وما زاد من صعوبة موقف هذه الدول هو أن الغالبية العظمى من احتياطاتها من العملات الأجنبية قد تم استهلاكها ، وقد كانت هذه الاحتياطات تستخدم في مساندة مركز العملة المحلية دوليا أثناء الأزمات العارضة في ميزان المدفوعات ، ولا شك أن مساندة العملة المحلية في الأسواق الدولية عملية بالغة الأهمية ن فهي تحافظ على القوة الشرائية الحقيقية للدول في الأسواق العالمية والتالي يعمل على التخفيف من ارتفاع أسعار

---

[١] قدري الشرقاوي : التجارة الخارجية استيراد وتصدير(مصر : مكتبة التجارة والتعاون) ص٢٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٥.

(٣) ويرجع السبب في ذلك إلى أن الطلب عليها من جانب الدول الأجنبية لتمويل طلب هذه الدول على المنتجات المحلية يكون أقل بكثير من مجموع الطلب المحلي على العملات الأجنبية لتمويل الواردات ، فسعر أي عملة يتحدد في الواقع بمدى توازن العرض والطلب عليها.

الواردات محليا ومن التضخم الذي يصاحب تدهور قيمة العملة إلا أن هذا لم يكـن إلا حلا شكليا للمشكلة ،فبالرغم من محاولة الاحتفاظ بالقيمة الاسمية وسعر التداول الرسمي للعملة المحلية عن طريق المساندة إلا أن تدهور القيمة الشرائية في الأسواق الخارجية أخذ ينعكس في شكل ارتفاع أسعار الواردات وبذلك انعدمت أو بطلت فاعليـة شـروط الإبقاء على السعر الرسمي للعملة .[١]

إضافة إلى ما ذكرناه عن مشكلات التجارة الخارجية للدول الإسـلامية ، يمكـن القول إن التطور التكنولوجي في البلاد الصناعية أدى إلى تغيير أساس في بنيان الطلـب على الواردات بالبلاد الصناعية ، مما أدى إلى انتشار إنتاج بعض المنتجات فيها الـتي لم تكن لها شأن في إنتاجها من قبل.كما تمكنت الدول المتقدمة بفضل التكنولوجية مـن أن تنتج محليا سلعا صناعية تحل محل الخامات الطبيعية والمنتجات الزراعية ، فمثلا حل المطاط الصناعي والألياف الصناعية بمختلف أنواعها محل المطاط الطبيعي والألياف الطبيعية [٢]، واستخدم الكهرباء محل الفحم والذي أدى إلى فرض قيود على الواردات مـن الـسلع الزراعية في البلاد المتقدمة وخلق حاجز جمركي ترتب عليه صعوبة انـسياب المنتجـات الأولية في الأسواق الرأسمالية المتقدمة .[٣]

يضاف إلى ذلك مشكلة النقل الخارجي حيث لا تتوافر لدى كل الدول الأساطيل البحرية أو الجوية المعدة لشحن البضائع إلا قليل منها والبلاد المتقدمة ، وبالتـالي تلجـأ الدول النامية إلى تأجير الفراغات في السفن أو الطائرات لنقل صادراتها وارداتها وأنه لا يتسنى لها في جميع الأوقات الحصول على رغباتها ومن هنا ينشأ العديد من المـشكلات أهمها ما يأتي :

---

(١) قدري الشرقاوي : التجارة الخارجية ، المرجع السابق ص ١٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٦.

(٣) د. العشري حسين درويش : التجارة الخارجية ،المرجع السابق ص ١٨٨.

١- الحصول على الخدمة في أوقات غير ملائمة والذي قد يؤدي إلى ضياع موسـم تصديري بسبب تأخير وصول البضاعة إلى الأسواق أو لتأخير وصول الـواردات ممـا يستتبع تعطيل الإنتاج أو ظهور الأزمات .

٢- قد يؤدي نقص الفراغات إلى اللجوء إلى شحن البضائع على سفن لا تتوافر فيها المواصفات الملائمة للسلعة مما يؤدي إلى وصولها تالفة .

٣- تسيطر القلة من الدول على هذه الأساطيل مما يجعلها في مركز أقوى من حيـث قدرتها على فرض أسعار للشحن تحققها أكبر عائد ممكن وفي نفس الوقت تكون هـذه الأسعار عقبة في طريق تصريف السلع أمام السلع التي تملكها الـدول المتقدمـة لزيـادة تكلفتها .[١]

ومن الناحية الأخرى بدأ العالم الإسلامي مثل نظيره الأوروبي ينظر إلى الأرض لا إلى السماء وبالتالي قلت أهمية القيم الدينية وعقيدته السماوية ، مما أدى إلى انحرافه ونسي مهمته التي خلق من أجله ، إذ يقول الله تعالى : ﴿ وما خلَقْت الْجِن والإِنس إلاّ ليعبدون ﴾ [٢] نفهم من هذه الآية الكريمة أن العبادة تشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أن مقياس الرفاهية الاقتصادية في الإسلام هو وفرة الإنتاج وسهولة الحصول عليه مرتبطا بالأمن والطمأنينة للفرد والمجتمع في الداخل والخارج .[٣] فلما نسي هذا وبدأ يتمسك بالقوانين الوضعية والنظم الغربية بدلا من النظام الذي اختاره الله له ابتلي بالمشكلات التي ذكرناها فيما سبق ، ذلك بأن الله سبحانه وتعالى يقول :﴿ وضرب اللّه مثَلاً قَريةً كَانت آمنةً مطْمئنةً يأْتيها رِزقُها رغَداً

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٠

(٢) سورة الذاريات : آية ٥٦.

(٣) د. محمد عبد المنعم عفر : التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسـلامي ، الطبعة الأولى ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنـشر والتوزيـع ، عـام ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م) ص ٣٥.

من كُلّ مكَان فَكَفَرت بِأنعمِ اللّه فَأَذَاقَها اللّه لباس الْجوعِ والْخوف بِما كَانواْ يصنعونَ ﴾ [١]نتيجة لذلك يتعرض العالم الإسلامي الآن لمشكلات الحرمان والمشقة وضيق الموارد وقلة الثمار وانخفاض مستويات المعيشة لأنه ما قدر الله حق قدره في معاملاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إذ يقول الله تعالى : ﴿ ولَو أَنّ أَهلَ الْقُرى آمنواْ واتقَواْ لَفَتحنا علَيهِم بركَات من السماء والأرضِ ولَـٰكن كَذّبواْ فَأَخذْناهم بِما كَانواْ يكْسِبونَ ﴾ [٢]

(١) سورة النحل : آية ١١٢.

(٢) سورة الأعراف آية ٩٦.

المبحث الثالث

التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية

التجارية الخارجية من الوسائل المهمة لإقامة علاقات اقتصادية وثيقة بـين الـدول ومصدرا مهما لزيادة التعاون بينها ، وعلى هذا الأساس قام البنك الإسـلامي للتنميـة بتشجيع التعاون بين الدول الإسلامية في مجال التجارة الخارجية لسد السلبيات المتوقعـة من اتفاقيات أورجواي على أعضائها . إلا أنه لم يتم في معظم الحالات ترجمـة هـذا الحماس إلى خطوات عملية ملموسة يمكن أن يكون لها أثرا كبيرا على التجارة والأشكال الأخرى للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، وبالتالي كمجموعة أمامهـا طريـق طويل لتحقيق تحسن كبير في هيكل تجارتها واتجاهاتها .حيث تشير الاتجاهات المتضاربة في التجارة البينية للدول الإسلامية إلى أن معظم هذه الدول لم تحقق بعد تأثيرا ذا فاعلية على قطاعات التجارة لديها لأن هياكل الإنتاج المحلية غير المستقر والـتغيرات الـسريعة في الأسواق العالمية (خاصة أسواق السلع الأولية) تحد من قدرة هذه الدول على التحكم في حجم تجارتها واتجاهاتها لأن معظم الدول الإسلامية تعتمد على الـسلع الأوليـة في صادراتها كما أن هناك بعض الدول التي لديها صادرات مصنعة تعتمد على سلعتين أو ثلاث سلع قابلة للتصدير .[١]

ومع هذه الظروف توضح البيانات أنه بلغ إجمالي الصادرات البينية للدول الإسلامية في عام ١٩٩٢م تقريبا ٢٨,٩٥ بليون دولار أمريكي والذي يقابـل ١١,١٠٪ مـن إجمالي تجارة هذه الدول ، كما أن الواردات البينية في نفس السنة بلغت تقريبا ٢٨,١١ بليون دولار أمريكي مقابل ١٠,١١٪ من إجمالي الواردات لها ، كمـا هـو موضـح بالجدول رقم (٤) صفحة٢٢٠ في ملحق رقم ٢ . وتوضح البيانات الأخرى الواردة في جدول رقم (٥) صفحة ٢٢٢ في الملحق نفسه ، أنه حدث تحسن طفيف في التجـارة البينية بين الدول الإسلامية في عام ١٩٩٣م إذا قارنا بين السنتين ذلك بأنه بلغ إجمـالي

---

(١) البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، التقرير السنوي ١٤١٥و١٤١٦هـ، ص ٤٤ و٤٩ .

هذه التجارة في عام ١٩٩٣م ٢٩,٧ بليون دولار والذي يقابل ١١,١٪ من إجمالي صادراتها في هذه السنة ، كما أن الواردات البينية في نفس السنة كانت ٢٩ بليون دولار مقابل ١٠,٥من

إجمالي وارداتها ، وهذه الزيادة الطفيفة حصلت نتيجة الزيادة التي حققتها الدول الآتية في تجارتها : دولة الإمارات العربية ، وإندونيسيا ، وإيران ، والجزائر ، والسنغال ، والسودان ، وعمان ، وقطر ، والكاميرون ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، وماليزيا ، ومصر .

وفي نفس الوقت حصل انخفاض في الصادرات البينية لكل من : الأردن ، وباكستان، والبحرين ،وبنجلاديش ، وتركيا ، والسعودية ، وسوريا ، وغينيا ، والمغرب.كما أنه حدث زيادة في الواردات البينية لعشرين دولة من الدول الإسلامية وسجلت باكستان وتركيا وماليزيا والمغرب أكبر زيادة في ذلك ، وأيضا كان هناك انخفاض في واردات كل من إندونيسيا وإيران ، وبنجلاديش ، وتونس ، والجزائر ، وعمان ، والكاميرون ، والكويت ، ولبنان .[1]

وفي سنة ١٩٩٤م كما هو مبين بالجدول رقم (٦) حدث انخفاض طفيف في التجارة البينية عما كان عليها في عام ١٩٩٣م إذ بلغ إجمالي التجارة البينية في عام ١٩٩٤م ٢٩,٦ بليون دولار أمريكي مقابل ٢٩,٧ بليون دولار عام ١٩٩٣م و٢٨,٩٥ بليون دولار عام ١٩٩٢م ، إذا عبرنا ما قلناه كنسبة من إجمالي الصادرات نرى أنها انخفضت من ١١,١٪ عام ١٩٩٣م إلى ١٠,٣٪ عام ١٩٩٤م بمعنى أنها انخفضت بنسبة ٠,٨٪ ، مما كانت عليها في عام ١٩٩٣م . ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض حجم وسعر الصادرات النفطية من الدول المصدرة للنفط . ومع هذا الانخفاض نرى أن بعض الدول حققت زيادة كبيرة في صادراتها ، البينية مثل :الأردن ، وإيران ، والبحرين ، وبروناي ، وبنجلاديش ، وبنين ، والكويت ، ولبنان ، وماليزيا ، والسعودية ، وسوريا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣.

، ودولة الإمارات العربية والمغرب . كما أنه حدث انخفاض الصادرات البينية لكل مـن إندونيسيا والجابون ، والمغرب ، كما أنه حدث انخفاض الصادرات البينية لكل مـن إندونيسيا ، والجابون ،[١] ثم شهدت التجارة البينية زيادة طفيفة في عام ١٩٩٥م كما هو مبين بالجدول رقم (٧) ، إذ ارتفعت من ٢٩,٦ بليون دولار عام ١٩٩٤م إلى ٣٠,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥، وتعد هذه الزيادة طفيفة جدا إذا قورنت بالزيادة في إجمـالي صادراتها في هذه السنة حيث انخفضت النسبة المئوية إلى ٩,١٪ والذي يؤكـد لنـا أن التجارة البينية إذا قورنت بالتجارة مع الدول الأخرى تكاد تكون التجارة البينية تتراجع والذي بدوره يبين لنا اعتماد الدول الإسلامية على غيرها ووضع علاقتها مـع الـدول الإسلامية الأخرى على الهوامش . لذا هناك حاجة ماسة إلى قيام جهود جماعية لتنويـع هياكل تجارتها وتعزيز إمكاناتها في مجال تجارة السلع غير التقليدية والمـصنعة وتوسـعة التكامل التجاري والعمل على زيادة التجارة على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي .[٢]

---

(١) البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، التقرير السنوي عام ١٤١٦و١٤١٧هـ ، ص ص ٤٥و٥٠.

المبحث الرابع

التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية والعالم الخارجي

التجارة مصدر مهم للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونقل المعرفة والمهارات بين مختلف الدول ، ونتيجة هذه الفكرة أجريت مفاوضات جولة الأورغواي لإنشاء منظمة التجارة العالمية حتى يتمكن الدول الأعضاء استفادة من إيجابيات تحرير التجـارة الـذي تدعو بها هذه المنظمة إلا أنه لا يتوقع تحقيق جميع الدول مكاسب كثيرة من وراء ذلـك بل ومن الممكن أن تلحق خسارة ببعضها. [١]وبالتالي يجدر بنا التفات النظرة إلى أوضاع التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية والعالم الخارجي ، حتى يتسنى لنا معرفـة مـدى مساهمة الدول الإسلامية في التجارة العالمية وبالتالي ماذا سيكون أثر تطبيق النظام الجديد عليها في المستقبل .

(١) البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، التقرير السنوي ١٤١٥هـ ، ص ٤٤.

الجدول رقم (٨)

حجم التجارة البينية للدول الإسلامية والدول الصناعية والدول النامية لعام ١٩٩٢م.

(ببليون الدولارات الأمريكية)

الصادرات من	إلى دول العالم	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول المصدرة للنفط	الدول غير المصدرة للنفط	الدول الإسلامية
دول العالم	٣٦٨٧,٠	٢٥٩٤,٥	١٠٥٨,٤	١٤٣,٦	٩١٤,٨	٢٦١,٥
النسبة	١٠٠٪	٧٠,٤٪	٢٨,٧٪	٣,٩٪	٢٤,٨٪	٧,١٪
الدول الصناعية	٢٦٥٦,٧	١٩٦٠,٦	٦٥٣,٨	١٠٣,١	٥٥٠,٧	١٦٣,٨
النسبة	٧٢,١٪	٧٣,٨٪	٢٤,٦٪	٣,٩٪	٢٠,٧٪	٦,٢٪
الدول النامية	١٠٣٠,٣	٦٥٣,٨	٣٨١,٧	٣٩,٧	٣٤٢,٠	٩٧,٧
النسبة	٢٧,٩٪	٦٣,٥٪	٣٧,١٪	٣,٩٪	٣٣,٢٪	٩,٥٪
الدول النامية المصدرة للنفط	١٨٩,٦	١٢٢,٣	٦١,٧	٨,٥	٥٣,١	٣٨,٧
النسبة	٥,١٪	٦٤,٥٪	٣٢,٥٪	٤,٥٪	٢٨,٠٪	٢٠,٤٪
الدول النامية غير المصدرة للنفط	٨٤٠,٧	٤٨٠,٧	٣٢٠,٠	٣١,٢	٢٨٨,٩	٥٩,٠
النسبة	٢٢,٨٪	٥٧,٢٪	٣٨,١٪	٣,٧٪	٣٤,٤٪	٧,٠٪
الدول الإسلامية	٢٦١,٩	١٥٩,٣	٩٣,٧	١٥,٤	٧٨,٣	٢٩,٠
النسبة	٧,١٪	٦٠,٨٪	٣٥,٨٪	٥,٩٪	٢٩,٩٪	١١,١٪

المصدر : الكتاب السنوي ، إحصاءات اتجاه التجارة، صندوق النقد الدولي ١٩٩٣م.

وتشير الإحصاءات التجارية لعام ١٩٩٢م الواردة في الجدول رقم (٨) إلى أن التجارة العالمية ازدادت بنسبة كبيرة في تلك السنة حيث ازدادت من ٣٤٤٩ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩١م إلى ٣٦٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢م ، والذي يعبر عن زيادة ٧٪ مما كانت عليه في عام ١٩٩١م ، كما أن البيانات تشير إلى أن التجارة بين الدول النامية ومنها الدول الإسلامية ازدادت من ٣٣٤ بليون دولار سنة ١٩٩١م

إلى ٣٨٢ بليون دولار عام ١٩٩٢م ، أي زادت بحوالي ٨،٨٪ والذي يعبر عن الزيادة العامة من بين الدول النامية من ٣٥٪ إلى ٣٧٪ ، كما أنها تشير أيضا إلى أن ٣٦٪ من صادرات الدول الإسلامية كانت متوجهة إلى الدول النامية الأخـرى ، كمـا أن ٣٧٪ من وارداتها كانت من نفس المصدر ، ومع ذلك ظلت نـسبة اسـهام الـدول الإسلامية في التجارة العالمية ٧٪ من إجمال التجارة العالمية في عام ١٩٩٢م.[١]

الجدول رقم (٩)

حجم التجارة البينية للدول الإسلامية والدول الصناعية والدول النامية لعام ١٩٩٣م.

(ببليون دولارات الأمريكية)

الصادرات من	إلى دول العالم	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول المصدرة للنفط	الدول غير المصدرة للنفط	الدول الإسلامية
دول العالم	٣٦٨٦,٧	٢٤٤١,٢	١١٩,٣	١٣٤,٥	١٠٥٥,٨	٢٥٣,٦
النسبة	١٠٠٪	٦٦,٢٪	٣٢,٣٪	٣,٦٪	٢٨,٦٪	٦,٩٪
الدول الصناعية	٢٥٢٨,٨	١٧٧٦,٩	٧٢٨,١	٩٣,٧	٦٣٤,٣	١٦٦,٨
النسبة	٦٨,٦٪	٧٠,٣٪	٢٨,٨٪	٣,٧٪	٢٥,٠٪	٦,٦٪
الدول النامية	١١٥٧,٩	٦٦٣,٥	٤٦١,٤	٤٠,٥	٤٢٠,٩	٨٦,٦
النسبة	٣١,٤٪	٥١,٣٪	٣٩,٨٪	٣,٥٪	٣٦,٣٪	٧,٥٪
الدول النامية المصدرة للنفط	١٨٨,١	١١٥,٢	٦٧,٤	٩,٠	٥٨,٣	١٩,١
النسبة	٥,١٪	٦١,٢٪	٣٥,٨٪	٤,٨٪	٣١,٠٪	١٠,٢٪
الدول النامية غير المصدرة للنفط	٩٦٩,٩	٥٤٨,٣	٣٩٤,٠	٣١,٤	٣٦٢,٦	٦٧,٥
النسبة	٢٦,٣٪	٥٦,٥٪	٤٠,٦٪	٣,٢٪	٣٧,٤٪	٧,٠٪
الدول الإسلامية	٢٦٨,١	١٥٥,٨	١٠٠,٨	١٥,١	٨٥,٧	٢٩,٧
النسبة	٧,٣٪	٥٨,١٪	٣٧,٦٪	٥,٦٪	٣٢,٠٪	١١,١٪

(١) البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، التقرير السنوي ١٤١٤هـ ص ٥٠.

المصدر : الكتاب السنوي ، إحصاءات اتجاه التجارة، صندوق النقد الدولي ١٩٩٤م.

أما بالنسبة لإجمالي التجارة في عام ١٩٩٣م، فقد أشارت الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (٩) إلى أن الدول الإسلامية ازدادت اسهامها في التجـارة العالميـة مـن ٧,١٪ عام ١٩٩٢م إلى ٧,٣٪ عام ١٩٩٣، ويلاحظ مع ذلك أنه حـدث تحـسن كبير في تجارة الدول الإسلامية مع الدول النامية الأخرى وخاصة الدول الناميـة غـير المنتجة للنفط، فقد زادت صادراتها إلى الدول النامية الأخـرى مـن ٣٥,٨٪ عـام ١٩٩٢م إلى ٣٧,٦٪ عام ١٩٩٣م ، كما أنه حدث زيادة في الصادرات بين الـدول الإسلامية والدول غير المنتجة للنفط من ٢٩,٩٪ ، إلى ٣٢٪ خلال الفترة نفـسها ، وأيضا يلاحظ انخفاض طفيف في صادرات الدول الإسلامية إلى الدول الـصناعية مـن ٦٠,٨٪عام ١٩٩٢م إلى ٥٨,١٪عام ١٩٩٣م ، ومع هذا بقيت الدول الصناعية أكبر مستورد لصادرات الدول الإسلامية والذي يعبر عن أهمية الدول الصناعية في تجارة الدول الإسلامية .[١]

(١) البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، التقرير السنوي ١٤١٥هـ ، ص ٥٣.

الجدول رقم (١٠)

حجم التجارة البينية للدول الإسلامية والدول الصناعية والدول النامية لعام ١٩٩٤م.

(ببليون دولارات الأمريكية)

الصادرات من	إلى دول العالم	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول المصدرة للنفط	الدول غير المصدرة للنفط	الدول الإسلامية
الدول العالم	٤١٤٨,٦	٢٧٦٦,٤	١٣٢٦,٩	١٢٦,٧	١٢٣٦,٢	٣٥٦,٤
النسبة	١٠٠	٦٦,١	٣٢,٦	٣,٠	٢٩,٥	٦,٣
الدول الصناعية	٢٨٣٥,٤	٢٠٠٥,٧	٨٠٨,٢	٨٦,٩	٧٢١,٣	١٦٥,٤
النسبة	٦٧,٨	٧٠,٧	٢٨,٥	٣,١	٢٥,٤	٥,٨
الدول النامية	١٣٤٩,٢	٧٥٩,٦	٥٥٢,٩	٣٩,٦	٥١٣,٣	٩٩,٨
النسبة	٣٢,٢	٥٦,٣	٤١,٠	٢,٩	٣٨,٠	٧,٤
الدول النامية المصدرة للنفط	١٨٤,٦	١١٤,٢	٦٢,٥	٦,٨	٥٥,٧	١٦,٦
النسبة	٤,٤	٦١,٩	٣٣,٩	٣,٧	٣٠,٢	٩,٠
الدول النامية غير المصدرة للنفط	١١٦٤,٦	٦٤٤,٩	٤٩٠,٤	٣٢,٨	٤٥٧,٦	٨٣,٣
النسبة	٢٧,٨	٥٥,٤	٤٢,١	٢,٨	٣٩,٣	٧,١
الدول الإسلامية	٢٨٧,١	١٦٥,٥	١٠٥,٥	١٣,٨	٩١,٣	٢٩,٦
النسبة	٦,٩	٥٨,١	٣٧,٦	٥,٦	٣٢,٠	١٠,٣

المصدر : الكتاب السنوي ، إحصاءات اتجاه التجارة، صندوق النقد الدولي ١٩٩٥م.

كما أن البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) تشير إلى أن حصة الدول الإسلامية في الصادرات العالمية قد انخفضت خلال عام ١٩٩٤م بالمقارنة مع العامين السابقين. حيث إنها انخفضت من ٧ عام ١٩٩٢ م و٧,١ عام ١٩٩٣م إلى ٦,٩ عام ١٩٩٤م ، كما أن البيانات تشير أيضا إلى أنه حدث انخفاض طفيف في التجارة البينية للدول الإسلامية نفسها حيث انخفضت نسبة من إجمالي صادرات الدول

الإسلامية من ١١,١ عام١٩٩٣ م ، إلى ١٠,٣ عام ١٩٩٤م ، ولكنه لم يحدث أي تغير في تجارة الدول الإسلامية مع الدول النامية الأخرى أو مع الدول الناميـة غـير المنتجة للنفط كنسبة من مجموع صادراتها، فقد ظلت حصة صادرات الدول الإسـلامية إلى الدول النامية الأخرى عند نسبة ٣٧,٦ عام ١٩٩٤م ، كما كان الحال في عـام ١٩٩٣م ، وظلت النسبة للدول النامية غير النفطية ٣٢ إلا أن قيمة صادرات الـدول الإسلامية إلى الدول النامية الأخرى زادت بنحو ٥ بليون دولار أمريكـي ، كمـا أن صادرات الدول الإسلامية مع الدول الصناعية ظلت كما كانت عليه في عام ١٩٩٣م ٥٨,١ .[1]

الجدول رقم (١١)

حجم التجارة البينية للدول الإسلامية والدول الصناعية والدول النامية لعام ١٩٩٥م.

(ببليون دولارات الأمريكية)

الصادرات من	إلى دول العالم	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول الإسلامية
دول العالم	٤٩٥٩٢,٢	٣٢٣٣,٠	١٦٦٤,٨	٣٢٦,٠
النسبة	١٠٠	٦٥,٢	٣٣,٦	٦,٦
الدول الصناعية	٣٣١٨,٠	٢٣٢٩,٧	٩٦٩,٧	١٩٦,٩
النسبة	٦٦,٩	٧٠,٢	٢٩,٢	٥,٩
الدول النامية	١٦٤١,١	٩٠٢,٠	٦٩٦,٩	١٢٨,٩
النسبة	٣٣,١	٥٥,٠	٤٢,٥	٧,٩
الدول الإسلامية	٣٣٦,٠	١٨٥,٣	١٣٣,٨	٣٠,٥
النسبة	٦,٨	٥٥,٢	٣٩,٨	٩,١

المصدر : الكتاب السنوي ، إحصاءات اتجاه التجارة، صندوق النقد الدولي ١٩٩٦م.

(١) البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، التقرير السنوي ١٤١٦هـ ، ص ٥١و٥٥و٥٦.

تشير الإحصاءات التجارية لعام ١٩٩٥م الواردة في الجدول رقـم (١٢) إلى أن حصة الدول الإسلامية في الصادرات العالمية قد ضعفت خلال هذه السنة وذلك إذا مـا قورنت بالسنوات الماضية حيث انخفضت هـذه الحـصة مـن ٧,٢٪ عـام ١٩٩٢م و٤٧,٣٪ عام ١٩٩٣م إلى ٦,٩٪ عام ١٩٩٤م وإلى ٦,٨٪ عام ١٩٩٥م ، ومـع ذلك فقد زادت صادرات الدول الإسلامية إلى الدول النامية الأخرى بنسبة ٢،٢٪ عام ١٩٩٥م من ٣٧,٦٪ عام ١٩٩٤م إلى ٣٩,٨٪ عام ١٩٩٥م ، كما أنه زادت قيمة صادرات الدول الإسلامية إلى الدول الصناعية بالدولار الأمريكي من ١٦٦ بليون دولار عام ١٩٩٤م إلى ١٨٥بليون دولار عام ١٩٩٥م ، ومن حيث النسبة المئوية انخفـضت حصة صادرات الدول الإسلامية إلى هذه الـدول مـن ٥٨,١٪ عـام ١٩٩٤م إلى ٥٥,٢٪عام ١٩٩٥م.[١]

كما ذكرنا فيما سبق أدت مفاوضات جولة أورجواي إلى إنشاء منظمـة التجـارة العالمية بهدف العولمة وتحرير التجارة العالمية لكي يصبح عالم اليوم بمثابة قريـة عالميـة . ومعنى ذلك هو تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحـدة مفتوحـة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاصة لمبدأ التنافس الحر لترتقي وتتحسن أكثر عمـا كانت عليه في الوقت الحاضر .

ولا شك أن هناك شعورا قويا بضرورة التعامل مع هذه التطورات المتمثلة في العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية والاستفادة من هذه التطورات ، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تجاوز النظام السابق المعروف باسم : الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة(الجات) وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت نشاطها في شهر يناير عام ١٩٩٥م [٢]

ولكنه هل يمكن أن يتحقق هذه الأهداف بالنسبة للدول النامية والإسلامية ؟ هـذا هو الذي سنبحث عنه في الفصول القادمة إن شاء الله ، ذلك بأن دعـوة الاقتـصاديين

---

(١) البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، التقرير السنوي ١٤١٧هـ، ص ٥٠

(٢) المرجع السابق، ص : ٣٢.

الكلاسيكيين في القرون الماضي إلى تحرير التجارة جعلت اقتصاديات الدول النامية تابعة أو ملحقة بالاقتصاد الأوربي وبذلك مع مرور الزمن أصبحت الدول النامية جزءاً مكملاً لاقتصاديات البلدان الصناعية المتطورة[١] والذي أدى إلى ما رأيناه في الجداول السابقة إذ نجد أن أكبر صادرات الدول الإسلامية متوجهة إليها خلال سنوات ١٩٩٢م–١٩٩٥م.

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : و د. أحمد فريد مصطفى : الاقتصاد الدولي ١٩٩٩م (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ١٩٩٩م) ص ١٠٥

الفصل الأول

العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية

العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية حيث إن كلا منهما يـؤثر في الآخر ويتأثر به ، ويعنى ذلك أن كل واحد منهما سبب ونتيجة منطقية للآخر ، هذا يدل على أن كل منهما مكمل للآخر حيث لا تتحقق التنمية الاقتصادية بـدون التجـارة ، والتجارة لا تتوسع وتطور بدون التنمية ، وهذا صحيح لأن الإنسان في نشاطه الاقتصادي يستهدف إشباع حاجاته المتعددة وهذا طبعا لا يتم إلا عن طريق تبادل ما عنده بالـذي ليس متوافرا عنده ، ومهما يكن الأمر فالإنسان لا يستطيع أن يكون منعزلا عن يني جنسه ، وسيحتاج إلى غيره وإلى ما عند غيره لأنه ليس جزيرة ، وهو بالطبع اجتماعي خلقا ، وبناء على هذا فإنه يتطلع من الإفادة من اختلاف الهبة الربانية بين الناس وبـين الـدول المختلفة ، وهذا فعلا لا يتحقق إلا بوجود سوق ووسائل النقل والمعلومات كافيـة عـن السوق ووسيط للتبادل ، وهكذا ويعنى كل هذا أن التنمية لا تتحقـق بـدون التجـارة والتجارة لا تتحقق بدون التنمية .

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من أهم القضايا التي اهـتم بهـا المفكرون والاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية ذلك لأنها متعلقة بوسائل توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع ، وبالتالي فإن لكل من الدول المتقدمة والنامية مفهوم خاص لها بما يتناسب مع وضعها ،((ففي الدول النامية تعنى التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة ، وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم التنمية يعنى التغير في الأوضاع القائمة))، [١] إلا أن أهمية التنمية الاقتصادية أكثر إلحاحا للدول المتخلفة لما تتـسم بـه

---

(١) د. حربي محمد عريفات : مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى ،(عمان : دار الكامل للنشر والتوزيع) ص ٤٩ .

اقتصادياتها من عوامل تخلف وما يواجه تنميتها من عقبات وتحديات أكثر مما يواجه الدول المتقدمة وللتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي عموما تعريفات كثيرة طبقا لوجهة نظر القائل بذلك ، لأن مفهوم التنمية الاقتصادية إلى وقتنا هذا ما زال غير واضح في أذهـان كثير من صانعي القرارات ومنفذيها خاصة في الدول النامية ، [١] إلا أنه تم صياغة كـثير من التعريفات في هذا الفن ، ومنها ما يلي :

قد عرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها ((تنشيط الاقتصاد الوطني ، وتحويله مـن حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقـدرة الاقتـصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني ، مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي ،ويقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية .[٢]

ويعنى ذلك أن مفهوم التنمية الاقتصادية ، بدأ يشمل جوانب مختلفة فلا تقتصر على نشاط واحد من نشاطات المجتمع ولا تهتم بفئة من دون فئات أخرى . [٣]

ومع هذا الفهم الجديد فإنه لا يمكن أن نعتبره الحل الأمثل لحل مـشكلة التنميـة الاقتصادية لأن الإنسان ليس آلة تستخدم في تكوين المادة وإنما خلق لغرض أهم من ذلك، إذ يقول الله تعالى ﴿ وما خلَقْت الْجِن والإِنس إلاّ لِيعبدون ﴾ [٤] ويضاف إلى ذلـك أن هذا الفهم الجديد هو امتداد لنظرية رأس المال الجديد بالدخول في مجالات جديدة كانت

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) عبد الحق الشكيري : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، الطبعة الأولى ،(كتاب الأمـة ، جمـادى الأولى ١٤٠٨هـ) ص ٢٤ .

(٣) المرجع السبق ، ص ٢٤-٢٦ . و د. محمد عبد المنعم عفر : السياسات الاقتصادية في الإسلام ،المرجع السابق ص ص ١٦٦-١٦٧ ، و التنمية من منظور إسلامي ، وقائع الندوة التي عقدت في المدة ٢٧-٣٠ من ذي الحجة ١٤١١هـ في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية ، ص ٦٢٢

(٤) الداريات : آية ٥٦ .

مهملة من قبل . [٥]

وبالتالي فإن مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي لا يحقق التقدم المطلوب لأنه تعقد تفاعل المجتمع جميعه واستجابتهم له لأن التنمية الاقتصادية تحتـاج إلى إطار يجمع جميع أفراد المجتمع تحت مظلة التنمية .

وبعد هذا العرض عن مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي يمكن القول إن مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي يختلف اختلافا جوهريا من مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي ذلك بأن طبيعة التنمية الاقتصادية في الإسـلام تـرتبط ارتباطا وثيقا بمبادئ العقيدة الإسلامية من منطلق أن الله سبحانه وتعالى هو الذي خلـق الإنسان واستخلفه في الأرض ليقوم بإعمارها وفق ما شرع من قواعد وأحكام وبالتـالي فقد هيأ له كل ما يمكنه من تحقيق ذلك ، وقال جل من قائل ﴿ أَلم تروا أَنّ اللّه سـخر لَكُم ما فِي السماواتِ وما فِي الأَرضِ وأَسبغَ علَيكُم نِعمه ظَاهِرةً وباطِنةً ... ﴾ [١] وقال تعالى ﴿ هو أَنشأَكُم من الأَرضِ واستعمركُم فِيها ﴾ [٢] أي جعلكم عمارها وسـكانها ، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن عمارة الأرض هو اصطلاح إسلامي تقابـل اصـطلاح التنمية . [٣]

وهكذا يتضح لنا أن التنمية في الإسلام داخلة في واجبات الاستخلاف الإلهـي في الأرض والذي يجعل قضية التنمية في التصور الإسلامي قضية تتوازن وتتواكـب بالرفـاه المادي مع العناية بالقيم الخلقية والعدالة الاجتماعية . وبالتالي : ((فإن المفهوم الإسـلامي للتنمية يقوم على التعامل مع الإنسان بكينونته المتكاملة جسما وعقلا وروحـا ، فتـشبع حاجات جسده وتلبي أشواق روحه ويفتح المجال لعقله ليبدع وينطلق اجتـهادا في فهـم نصوص الشرعية وإعمار الأرض وتحقيق الإنسان نمو حياته الماديـة والخلقيـة والعلميـة

---

(٥) د. محمد عبد المنعم عفر : السياسات الاقتصادية في الإسلام ، المرجع السابق ص ١٦٧ .

(١) سورة لقمان :آية ٢٠ .

(٢) سورة هود :آية ٦١ .

(٣) التنمية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ص ٦٦٣ .

والثقافية .)) [٤]

إذا فالإسلام من هذا الفهم يعمل على أن تكون التنمية الاقتصادية شاملة للأبعـاد الروحية والخلقية والمادية للفرد والمجتمع بما يؤدي إلى تحقيق أقـصى رفاهيـة اقتـصادية واجتماعية ممكنة والمنفعة القصوى للجنس البشري لأن العمل الصالح النافع في الدنيا معيار الحسنات في الآخرة . وفي ضوء ما ذكرناه يمكن أن نبرز هنا أوجه اختلاف بين مفهـوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي .

١- ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي بالعقيدة التي هي أسـاس أعمال الإنسان .

٢- ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بمفاهيم الإسلام عن الكون والإنسان والحياة .

٣- ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالمنهج الأخلاقي والاجتماعي مما يـؤدي إلى التعاون على البر والتقوى .

٤- ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام بالإنسان نفسه ذلك بأن الإنسان لا ينظر إليه كآلة تستخدم في تكوين المادة.

---

(٤) المرجع السابق ص ٦٦٥

المبحث الثاني

السياسة التجارية في الاقتصاد الوضعي

أولاً : مفهوم السياسة التجارية .

السياسة التجارية الخارجية عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تباشرها الدولـة في علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى لتنظيم شؤون التجارة الخارجية لتحقيـق أهـداف مرسومة تتفق مع باقي أهداف السياسات الاقتصادية والسياسة العامة للمجتمـع ، وقـد تكون هذه السياسات مجموعة من القوانين واللوائح والنظم تعمل لهدف مباشـر أو غـير مباشر .[١]

ثانياً : أهداف السياسة التجارية الخارجية .

١- الأهداف السياسية.

ترسم الدول سياستها التجارية الخارجية تدعيما للنظام الذي تتبعه تلك الـدول وبالتالي تختلف السياسات والنظم التجارية الدولية في الوقت الحاضر اختلافا بينا . فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشتراكية وهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرهـا في الدول النامية ، فلكل دولة أهدافها الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقيها .[٢]ومرد الاختلاف بين السياسة التجارية الدولية في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية يرجـع إلى طبيعـة النظامين نفسيهما ، فالنظام الرأسمالي يدين بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تتضمنه هـذه

---

(١) محمد عبد المنعم عفر : السياسات الاقتصادية في الإسلامية ، ، (مصر :المطبعة العربية الحديثة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) ص ٢٩٥. د. العشري حسين درويش : التجارة الخارجية ، المرجع السابق ص ١٤٦.

(٢) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ص ٥.

الحرية من معنى ، كما يدين بمبدأ الملكية الفردية الخاصة ويؤمن بدافع الربح ، لهذا فـإن السياسة التي ترسمها الدولة الرأسمالية لا بد وأن تأخذ في الاعتبار تلك المظاهر الأساسـية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي فهي لا تتدخل في التجارة الخارجية إلا في أقل الحدود ولا تضع القيود والعراقيل أمام التبادل الدولي .

أما السياسة التجارية في الدول الاشتراكية فهي جزء لا يتجزأ من التنظيم الاشتراكي العام فيها ، ولما كان النظام الاشتراكي يدين بالملكية العامة لعوامل الإنتاج وسيطرة الدولة على الاقتصاد القومي بأسره فإن التجارة الدولية نظاما وسياسة تخضع للتوجيه الحكومي وفقا للخطة الاقتصادية التي ترسمها الدولة وتنفذها على مراحل زمنية معينة ، وعلى ذلك فإن الدولة في التنظيم الاشتراكي لها كل الحق في أن تفرض من الـنظم والقيـود علـى الصادرات والواردات وعلى النقد الأجنبي بما يحقق لها أهدافها الاقتصادي. كما أن الدولة تقوم بنفسها بمزاولة التجارة الدولية وتحتكر لنفسها القيام بهذه العمليات[١].

أما الدول النامية فقد تحاول التوازن بين القطاعين العام والخاص ذلك بأنها ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحتاج إلى مراقبة بعض القطاعات حتى لا تنحرف عـن السياسات التي رسمتها ، لأنها تحتاج إلى شراء ما يلزمها من السلع الرأسمالية والتكنولوجية الكبيرة اللازمة لتحقيق التنمية .[٢] وبالتالي فإن سياستها التجارية الخارجية تـسير وفقـا لهدف الحصول على ما يلزمها من السلع الرأسمالية والتكنولوجية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢- إقرار التوازن في ميزان المدفوعات .

إقرار التوازن في ميزان المدفوعات من أهم أهداف التي تنظمها سياسـة التجـارة الخارجية، لأن ازدياد العجز في موازين المدفوعات وبخاصة في الدول النامية الـتي تعتمـد

---

(١) د. كمال حسن حسنين : أصول التجارة الدولية (القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٩م ص ١٢٨

(٢) المرجع السابق ص ١١.

بدرجة كبيرة على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية لا يكون في صالحها ، وهذه الصادرات بصفة عامة تتجه إلى أسواق الدول المتقدمة التي تتحكم في الأسعار وتجعلها في غير صالح الدول النامية ، هذا يدفع الدول النامية إلى استيراد السلع أكثر مما تصدر لكي تحصل على مستلزمات التنمية الاقتصادية ، وهذا يضطرها إلى رسم خططها بحيث تعتمد على إقرار التوازن في موازينها ذلك عن طريق زيادة الصادرات والاستدانة ديونا قصيرة الأجل لدفع الفرق بين قيمة الصادرات والواردات حتى يحدث التوازن لأن الخلل في ميزان المدفوعات آية دولة لا يكون في صالح اقتصادها ، وبالتالي رسم السياسة التجارية لإقرار التوازن في ميزان مدفوعات الدول يعتبر هدف اقتصادي كبير يبذل الدول في سبيل تحقيقيه[١]

٣- **التوظيف الكامل** .

جاءت أهمية هذه المشكلة نتيجة الأزمة الاقتصادية العنيفة في عام ١٩٣٠م وما صاحبها من سقوط الحكومات في أوربا واستبدالها بحكومات متطرفة كما حدث في ألمانيا ، إذ جاء هتلر وتسبب في الحرب العالمية الثانية . فالدول الصناعية المتقدمة بحكم تقدمها الاقتصادي وارتفاع مستوى شعوبها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تنظر إلى البطالة على أنها آفة سياسية خطيرة ، لأن ما حدث في الثلاثينات بين للعالم أجمع خطورة مشكلة البطالة وما ينجم عنها من آثار مخربة، ومنذ ذلك الوقت عمدت الدول عامة والدول الصناعية خاصة إلى توجيه سياستها التجارية والخارجية نحو هدف مكافحة البطالة وإقرار التوظيف الكامل حتى لا يحدث مرة أخرى ما حدث إبان الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠م.[٢]

٤- **تحقيق التنمية الاقتصادية** .

أصبحت الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية تتطلع إلى رفع مستوى معيشة أبنائها أو تحقيق

---

[١] المرجع السابق ص ٩

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٩ و١٠.

التنمية الاقتصادية لأن الاستعمار الذي فرض عليها جعلها متخلفة جدا وبالتالي تحتاج إلى خطط وسياسات خاصة تنظم علاقاتها التجارية الخارجية بحيث تستطيع عن طريقها توفير الأموال اللازمة لشراء ما يلزمها من السلع الرأسماليـة والتكنولوجيـة لتحقيـق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك لأن الحرية التجارية التي تدعو بها الدول الصناعية المتقدمة في صورتها الراهنة ليست في مصلحة الدول النامية ، لأن هناك تفـاوت كـبير جـدا في درجات النمو ومستويات المعيشة ومدى وفرة الموارد البشرية والفنية والمالية بينها وبـين الدول الصناعية المتقدمة .[١] وبالتالي فإن أي تطبيق لسياسة حرية التجارة تحقق للـدول الصناعية مصالح أكبر على حساب الدول النامية التي لا تذوق من هذه السياسة إلا أضرار مرة لاقتصادياتها .

إن الدول النامية إذن تضع التنمية الاقتصادية هدفا كبير تصبو إلى تحقيقه ثم ترسـم وتخطط سياستها الداخلية والخارجية ما هو كفيل بتحقيقه ، وسياسـة تنظـيم التجـارة الخارجية هي جزء لا يتجزأ من هذه السياسة العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية.[٢]

ويقصد بالرفاهية الاقتصادية تقريب الهوة بين الطبقات دون إلغائها تماما ، أي تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بحيث يتحمل الأغنياء أكثر مما يتحمله الفقراء .[٣]

وسياسة التجارة الخارجية تنفع في تحقيق هذا الهدف إذ تفرض الدولة تعريفة جمركية عالية على السلع والخدمات الكمالية التي يستوردها الأغنياء بهدف تقليل استهلاك تلـك السلع والخدمات ، لأن ذلك يؤدي إلى زعزعة العدالة الاجتماعية ، كما انه يمكن للدولة استعمال الإيرادات التي تحصل عليها من فرض تلك الضريبة على توفير السلع والخـدمات للفقراء ، فمثلا تفرض جمهورية مصر العربية تعريفة جمركية على السيارات المستوردة من المركات الأمريكية والألمانية الفاخرة ضريبة قد تصل في بعض الأحيان إلى ١٠٠٪ من ثمن

---

(١) المرجع السابق ص ١٠-١١. و د. محمد عبد المنعم عفر : السياسات الاقتصادية في الإسلام ، المرجع السابق ص ٣٠١.

(٢) د.صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ١١.

(٣) المرجع السابق ، ص ١١.

السيارة في موطنها الأصلي . (٤)

كما أن الضرائب التي تفرضها الحكومة على الصادرات والوردات تولـد إيـرادات للحكومة وتساعد على رفع مستوى معيشة شعبها ، ذلك بأنه تتوقف مستوى الإيرادات الحكومية في معظم الدول النامية على الأحوال السائدة بأسواق الصادرات والـواردات ، لأن الاستثمار الحكومي يشكل جانبا كبيرا مـن الاسـتثمار القـومي بمعظـم الـبلاد المتخلفة.(١)

إضافة إلى ما سبق ذكره يمكن القول بأنه يحتمل توجيه السياسات التجارية الخارجية خلال الحرب الفعلية توجيها مباشرا نحو كسب الحرب ، وبالتالي ليس من المـستغرب أن تستخدم الدول الكبرى بل والدول النامية المهددة بحرب فعلية سياسة التجارية الخارجيـة لكسب بعض المزايا الاقتصادية كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا وكمـا فعلت الدول العربية المنتجة للنفط بتقييد تصديره للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا عام ١٩٧٣-١٩٧٤م نظرا لدعم الدولتين للكيان الصهيوني والحظر الأمريكي على تـصدير القمح للاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٠-١٩٨١م بسبب المشكلة الأفغانية .(٢)

ومع بيان هذه الأهداف السالفة ذكرها يمكن القول بأن هذه الأهداف هي في واقـع الأمر متباينة ، تبدأ بالهدف السياسي وتنتهي بالرفاهية الاقتصادية، ولكنها في نفس الوقت متداخلة لا نستطيع أن ننظر إلى كل هدف منها نظرة مستقلة ، فمثلا التوظف الكامـل يتداخل مع التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه يتداخل مع الهدف السياسي ، فمثلا نرى أن جمهورية مصر العربية بعد سنة ١٩٧٣م أقرت بسياسة الانفتاح الاقتصادي ووضـعت لها لوائح وقوانين بغرض تحقيق هذا الهدف في فترة زمنيـة معينـة ، ولكـن الانفتـاح الاقتصادي ليس هدفا اقتصاديا فحسب وإنما هو في الوقت نفسه هـدف سياسـي مـن

---

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢.

(١) د. محمد زكي الشافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ص ٢١٥.

(٢) د. وجدي محمود حسين : العلاقات الاقتصادية الدولية ،المرجع السابق ص ٤٧٦ .

الدرجة الأولى ، وهنا نجد أن الهدف الواحد قد تباين واختلف وتداخل بـين الـسياسة والاقتصاد بحيث يصعب وضع حد فاصل بينهما .[٣]

ثالثاً : سياسات الحرية والحماية .

تقوم التجارة الخارجية بين الدول المختلفة في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها وتطورها وبالتالي تسلك كل دولة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مـع الأخرى الطرق التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها ولتحقيق ما سبق ذكره تتخـذ الـدول إحدى السياستين سياسة التجارة الحرة أم سياسة الحماية ، بمعنى هل تترك الدولة الـسلع الواردة إليها حرة من كل قيد أم تفرض عليها قيود على شكل تعريفات جمركية أو قيـود إدارية بقصد حماية اقتصادها القومي ودعما لصناعاتها الناشئة عن منافسة السلع الآتية من الخارج ؟ هذا هو الذي سنجيب عليه فيما يلي ، بدءا بسياسة التجارة الحـرة والحجـج المؤيدة لها ثم سياسة الحماية والحجج المؤيدة لها ثم التعليق عليها.

أ. - سياسة التجارة الحرة .

يقصد بسياسة حرية التجارية الخارجية إطلاق تيارات التبادل الدولي حرة بحيث يتم تدفق الواردات الأجنبية أو الصادرات الوطنية إلى الخارج بدون قيـد أو عـائق تـضعه السلطات العامة . كما يتضمن هذا المفهوم خفض التدخل الحكومي إزاء التجارة الدولية إلى أدنى مستوى ممكن أو ترك التجارة الدولية حرة من كل قيد ، وبالتالي يرى مؤيدو هذه السياسة أن التجارة الدولية مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنـسان بـصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما لأنه حق طبيعي مـوروث وجـد بوجود الإنسان نفسه على سطح الأرض . [١]

يرجع أساس هذا النظام إلى القرن التاسع عشر الذي ارتبط باسـم ((ريتـشارد

---

(٣) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ص ١٣.

(١) د. العشري حسين درويش : المرجع السابق ص ١٤٧. والدكتور صلاح الدين نامق : المرجع السابق ص ١٧.

كوبدن)) في إنجلترا وقد تحقق إلغاء كل القيود على التجارة الدولية في عـام ١٨٤٨م ، وذلك لأن إنجلترا في ذلك الوقت كانت تعتبر ورشة العالم ، وبالتالي كانـت تحتـاج إلى وجود التجارة والأسواق الخارجية لتموينها بالمواد الخام اللازمة أولا وتصدير المنتجـات المصنوعة ثانيا، ومن ثم فإن من مصلحة إنجلترا ذاتها ألا يكون هناك عائق على تدفق المواد الأولية إليها أو تدفق السلع المصنوعة منها .[٢]

وقد حققت إنجلترا من وراء اتباعها مبدأ حرية التجارة مكاسب هائلة لأنها بـدأت فيها الثورة الصناعية متقدمة عن سواها فجنت قبل غيرها محاسن الثورة ونتائجها الطيبـة وأصبح للصناعة هناك المركز الأول في الاقتصاد القومي ، إلا أن تعاليم الحرية التي اعتنقتها إنجلترا لم تلق آذانا صاغية من الدول الصناعية الأخرى مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، فقد وجدت هذه الدول أن اتباعها لحرية التجارية قد يعوق تقدمها الاقتصادي نفسه ، لأنهما كانتا دولتين زراعيتين متجهتين اتجاها ملحوظا نحو التصنيع ، ومن ثم كان من صـالحهما فرض القيود على الواردات من المنتجات الأجنبية حماية لمنتجاتهما وصناعتهما الناشئة مـن المنافسة الأجنبية القوية ، ولم يكد ينتهي القرن التاسع عشر حتى بدأت الـدول في عقـد الاتفاقات والمعاهدات والإقلال نوعا ما من الرسوم الجمركية ، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤-١٩١٨م ألغى كل هذه الاتفاقـات والمعاهـدات ، وبعـد الأزمـة الاقتصادية لعام ١٩٣٠م بدأت الدول في اتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي فنشأت صـناعات لم تكن موجودة من قبل واضطرت الدول أن تعمل على حمايتها عن طريق إقامة أسوار مـن الحماية الجمركية والسخاء في بذل المعونة المادية لها على حساب المستهلك المحلي .[١]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الصناعية الكبرى تطبيق سياسة حمائية مرسومة وربما كان السبب الأساسي لهذا الاتجاه بعد الحرب مباشرة هو توالي اسـتنزاف الموارد الاقتصادية لدول أوربا وظهور عجز كبير في موازين مدفوعاتها مع الولايات المتحدة

---

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠.

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢.

، ومن ثم ظهرت الحاجة الماسة نحو زيادة صادرات هذه الدول الأمر الذي تطلب رسـم سياسة تجارية عاجلة تحقق هذا الهدف .[٢]

والغرض من عرض هذه اللمحة القصيرة لتطور سياستي الحرية والحماية هو بيان البيئة التي نشأت فيها هاتان السياستان ومعرفة الغرض وراء إنشائهما في الماضي ثم تحليل الغرض من وراء دعوة تطبيق سياسة التجارة الحرة في عصرنا هذا . وبالتالي فما هي الحجج المؤيدة للسياستين؟

الإجابة على هذا السؤال نعرضها فيما يلي:

الحجج المؤيدة لسياسة التجارة الحرة .

١- الحرية واقع الحياة التكنولوجية .

يقول مؤيدو الحرية إن إنسان القرن العشرين قد ألغى فعلا المسافات وأصبح متصلا بأخيه الإنسان عبر الحدود السياسية في أقل من لمح البصر ، وإن أجهزة الراديو واللاسلكي والتلفزيون والهاتف والحاسب الآلي والانترنيت تنقل إليه الأخبار على التو واللحظة ، كما أن لطائرات الجبارة والسفن الضخمة والسكك الحديدية تنقله في سهولة ويسر إلى أقصى جهات الأرض فيتصل اتصالا تجاريا دوليا سهلا عبر الحدود السياسية فكيف يجيء أنصار الحماية ويعمدون إلى عرقلة هذا الاتصال التجاري الذي ساعدته ظروف التقدم التكنولوجي الحديث ؟ كما أن تقييد التجارة الدولية وفرض القيود عليها مخالف لهذا التطور الطبيعي إذ إن الإنسان ولد حرا دون قيود وبالتالي يجب أن يمارس هذه الحرية بدون قيود ، ولذلك لا بد أن يكون هناك اتصال يسمح لشعوب الأرض جميعا بتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي طالما أن التقدم لا يمكن أن يكون وقفا على شعب من الشعوب دون الآخر .[١]

وهذا الكلام وإن كان صحيحا من وجهة نظر الدول المتقدمة ولكن لا يجب التسلم

---

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤.

(١) ، المرجع السابق ص ٢٥.

به على إطلاقه ، ذلك أن العمل بحرية التجارة في العلاقات الاقتصادية الدولية في صورتها الراهنة حيث تتفاوت درجات النمو ومستويات المعيشة ومدى وفـرة المـوارد ونـدرتها وأساليب وسياسات التجارة وحالات المنافسة والاحتكار يؤدي إلى أضرار كبيرة بـبعض الدول خاصة الدول النامية ، وذلك لوفرة الموارد بالدول المتقدمة وتمتعها بحـالات مـن الاحتكار في إنتاج كثيرة من السلع في الوقت الذي تقل فيه موارد الدول النامية التي يتركز إنتاجها على عدد قليل من المنتجات الأولية . [١]ولأجل ذلك تقـف الـدول الرأسماليـة المتقدمة إلى جانب حرية التجارة ، لأنها تحقق لها مصالح أكبر من التجارة الدولية .

٢- الحرية تؤدي إلى التخصص الدولي .

إن الدول التي وهبها الله تعالى بميزة زراعية أو تاريخية في إنتاج سلعة معينـة بالـذات تستطيع الاستفادة من هذه الميزة فتتخصص في إنتاج تلك السلعة وتجني من وراء ذلك ربحا مضمونا بينما إذا حاولت كل دولة أن تنتج من السلع ما يناسبها وما لا يناسبها فإن ذلك سيؤدي إلى بعثرة موارد الدولة الإنتاجية وعرقلة نمو اقتصادها القومي ، إن التجارة الدولية إذا تركت حرة دون قيد فستتجه كل دولة إلى تخصص في فرع معين من الإنتـاج وهـو الفرع الذي تتميز في إنتاجه بتفوق مطلق أو نسبي على الدول الأخرى ، وهنا يبدأ الإنتاج في زيادة مستمرة وتبدأ الكفاية تتزايد باستمرار .[٢]

أولا ، يجدر بنا الذكر أن مبدأ التخصص على أساس الميزة النسبية يستند منطقيا على عدد من الفروض الأساسية[٣] التي يقصد بها تصوير الواقع وأن غالبية هذه الفروض غـير متوافرة في الواقع العملي في عصرنا الحاضر وفقا للنمط الذي يصوره النظريـة أصـلا،[٤]

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : السياسات الاقتصادية في الإسلام ، المرجع السابق ص ٣٠١.

(٢) د. صلاد الدين نامق : المرجع السابق ص ٢٧.

(٣) الفروض الأساسية التي يقصد بها تصوير الواقع هي :(١- المنافـسة الـصافية. ٢- التوظـف الكامل. ٣-الحركة التامة لعناصر الإنتاج داخليا وليس دوليا. ٤- تماثل الأذواق) .

(٤) د. عبد الرحمن يسري أحمد : مقدمة في الاقتصاد الدولي ، (الإسـكندرية : دار الجامعـات

وبالتالي فإن عدم توافر هذه الفروض الأساسية يؤدي إلى أن اعتناق الحرية التجارية لـن يؤدي إلى تحقيق التخصص الدولي على أساس الميزة النسبية وسوف يتسبب ذلك في تحقيق خسائر مؤكدة لبعض البلدان المتاجرة كما حدث بالمستعمرات في أواخر القرن التاسـع عشر حيث تسبب في هدم صناعاتها القديمة مع عدم استطاعتها إقامة صناعات حديثة بدلا منها والذي أدى إلى تخصصها في مجالات إنتاج وتصدير السلع الأولية والـذي تـسبب بشكل مباشر في وقوع المستعمرات في ظروف التبعية الاقتصادية التي نراهـا في الوقـت الحاضر ، حيث أصبحت أكثر الدول التي كانت تحت الاستعمار تعتمد كلية أو بدرجـة كبيرة على ظروف الطلب في البلدان الغربية الصناعية ينتعش بزيادته ويكسد بكساده .[١]

إضافة إلى ما سبق ذكره نرى الآن أن التطور التكنولوجي في البلاد الصناعية أدى إلى تغيير أساسي في بنيان الطلب على الواردات بالبلاد الصناعية حيث تمكن انتـشار إنتـاج بعض المنتجات فيها التي لم تكن لها شأن في إنتاجها من قبل ، كما أنه مكنـت الـدول المتقدمة بفضل التكنولوجية من إنتاج سلعا صناعية محليا تحل محـل الخامـات الطبيعيـة والمنتجات الزراعية ، فمثلا حلت المطاط الصناعي والألياف الصناعية بمختلف أنواعها محل المطاط الطبيعي والألياف الطبيعية.[٢] ولذلك يمكن القول إن عصر تخصص الدول في إنتاج المواد الزراعية أو المنتجات الأولية قد مضى وأصبح تاريخيا.

كما أن سياسة الاكتفاء الذاتي تلعب دورا مهما في عصرنا هذا من ضمن سياسـات الدول المختلفة حيث إن الدول تحاول بقدر الإمكان تقليل اعتمادها على الخارج لتـوفير غذائها الرئيسي ، قضية الأمن الغذائي جعلت الدول تنتج محليا منتجات زراعية ما كانت ممكنة في الماضي إنتاجها على حسب قاعدة التكاليف النسبية .[٣] والمثال على ذلك هـو إنتاج المملكة العربية السعودية القمح لتقليل اعتمادها على الخارج. هذه السياسة تتماشى

المصرية ١٩٨٢م) ص ٣١٨.

(١) المرجع السابق السابق : ص ص ٢٨٦-٢٨٨و٣٢١.

(٢) د. محمد زكي شافعي : المرجع السابق ، ص ١٦٠.

(٣) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ص ٤٨-٤٩.

وسياسة الاكتفاء الذاتي وتأمين الغذاء الرئيسي للدولة.

٣- الحرية تؤدي إلى التنافس الدولي .

إن سياسة حرية التجارة تؤدي إلى المنافسة على الابتكار والتجديد لإنتـاج الـسلع بتكاليف منخفضة والذي يقوى المنتجون المحليون على منافسة السلع المـستوردة والـذي يؤدي بدوره إلى تشجيع البحث العلمي وحدوث تقدم في الفن الإنتاجي والـذي يفيـد المستهلك الوطني والأجنبي الذي يحصل على السلع والخدمات بتكلفة منخفضة نسبيا .[١]

ولكن التاريخ وواقع الحياة تخالف هذا الرأي ، ذلك بأن العمل بالحرية في العلاقـات الدولية في صورتها الراهنة حيث تتفاوت درجات النمو ومستويات المعيشة ومدى وفـرة الموارد وندرتها وأساليب التقدم الفني يؤدي إلى أضرار كبيرة خاصة بالـدول الناميـة.[٢] لأجل ذلك وضع الرئيس الأمريكي جيمس مديسون مستوى الحماية لـصناعة الملابـس والأقمشة الأمريكية بعد حرب ١٨١٢م والتي بقيت حتى عام ١٩٨٣م حماية من تـدفق الأقمشة المستوردة من بريطانيا[٣] لأنه في ذلك الوقت كانت بريطانيا أكثر تقـدما مـن أمريكا من الناحية التكنولوجية وإذا كان هذا هو واقع الأمر، فلماذا تجبر الولايات المتحدة الأمريكية العالم الآن على فتح أسواقها لمنتجاتها ؟ يعنى ذلك أن ما كان جائزا لها بالأمس ممنوعا على الدول الأخرى اليوم ، وبالتالي أرى أنه حق لكل دولة أن تحمي صناعاتها الناشئة من التنافس القوي الغير مبرر من الخارج باسم العولمة .

٤- الحرية تؤدي إلى تحقيق الحجم الأمثل للمشاريع .

يرى كثير من الاقتصاديين المعاصرين أن سيادة طابع التجارة الدولية الحرة من شأنه أن يساعد على وصول المؤسسات الإنتاجية الحديثة إلى حجومها المثلى واتساع نطاق السوق الداخلي وكذلك الأسواق الدولية ، ذلك بأن في ظل السياسات الحماية ليس من الـسهل

---

(١) د. العشري حسن درويش : المرجع السابق ، ص ١٤٩

(٢) د. محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ، ص ٣٠١.

(٣) جون هدسون وماك هرندر : المرجع السابق ، ص ٤٠١.

بالنسبة لبعض المؤسسات أن تحقق حجومها المثلى ما دامت في وضع حمائي مرسوم والذي يساعد على استمرار السيطرة على السوق الوطني سيطرة احتكارية تضر بالمستهلك ، أما سياسة الحرية التجارية الخارجية سيؤدي إلى توسيع نطاق السوق كما قلنا وبالتالي إقامـة الوحدات الإنتاجية ذات الحجم الأمثل وهو ما يستتبع تخفيض نفقات الإنتـاج وبالتـالي تخفيض أسعار المنتجات ، فهذا يعمل حينئذ على تشجيع تيار التخصص والذي سيؤدي في المستقبل إلى التركيز على الصناعات ذات الميزة المطلقة أو النسبية. وعندئذ سوف تنـتج هذه المؤسسات لا للطلب المحلي الضيق فحسب وإنما للطلبين المحلي والعالمي معا ، والذي سيؤدي بدوره إلى وصول هذه المؤسسات بالتدريج إلى الحجوم المثلى التي تحقـق مزايـا الإنتاج الكبير . من هذا يمكن القول بأن المؤسسات يحتمل أن تصل إلى حجومها المثلى لو أنها أنتجت للسوق المحلية والدولية معا في حالة تطبيق سياسة الحرية .[١] وهذه النتيجـة تفيد كل من المستهلك والمنتج والدولة ، ولكنه في واقع الأمر الدول الغربية تدعو لمثل هذه السياسات للوصول إلى مصالحها في فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها ، إن لم يكـن كذلك فلماذا حمت الولايات المتحدة صناعاة الملابس والأقمـشة منـذ ١٨١٢-١٩٨٣ وهي رائدة في الدعوة إلى الحرية التجارية وأكبر دولة تقدما في التكنولوجية ؟ هذا طبعـا يعارض ما يقوله الاقتصاديون الغربيون وتدعو بها الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- الحرية تعارض الاحتكار.

إن سياسة الحرية التجارية تناوئ سياسة الاحتكار بينما سياسة الحماية الجمركية تسير جنبا إلى جنب مع الاحتكار . فهذا هو الاتجاه العام ،[٢] ذلك بأنه يصعب في ظل سياسة حرية التجارة قيام المنشآت الاحتكارية لأن الاحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية . ولا يخفى أن في قيام الاحتكارات أضرارا بالغة تحيق بالمستهلك ، فهو يدفع أثمانا

---

(١) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ،ص ص ٣٠-٣١، و د. العشري حسين درويـش : المرجع السابق ص ١٥٠.

(٢) د.صلاح الدين نامق : المرجع السبق ، ص ٣٠.

مرتفعة كما أنه لا يتمتع بمزايا الاختراعات الحديثة والتقدم الفني في طرق الإنتاج بوجـه عام ، لأن المحتكر لا يقوم على اتباع طرق جديدة في الإنتاج إلا إذا كان ذلك في مصلحته ، يضاف إلى ذلك أن عزل السوق الوطني عن الخارج يمهد الطريـق لتكـوين اتفاقـات احتكارية ، ويؤيد هذه الفكرة قلة انتشار المنشآت الاحتكارية في إنجلترا عنـها في بقيـة الدول الأوربية نظرا لأن إنجلترا كانت أكثر حرية في سياسـتها التجاريـة مـن الـبلاد الأخرى.[١] إلا أنه من الممكن الرد على ذلك عن طريق إبراز حقيقة واضحة في عالم اليوم تشهد في قيام الاحتكارات الدولية الضخمة التي تضم عددا كبيرا من المنتجين الـوطنيين والأجانب في جهة واحدة تقوم بتقسيم الأسواق الخارجية فيما بينهم وتملي أسعار معينـة تحقق فائدة لهم وهي تحقيق الربح الذي يرغبون فيه.[٢]

٦- **الحماية تؤدي إلى إفقار الغير والكساد العالمي .**

لا شك أن سياسة الرسوم الجمركية العالمية تؤدي إلى تقليل التجارة الدولية بوجه عام ، لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات لأن التجارة مـا هـي إلا تبادل ومقايضة بين السلع والخدمات وبالتالي لن تستطيع الدولة أن تبيع دون أن تشتري ، فإذا رأت إحدى الدول مثلا أن تزيد صادراتها في نفس الوقت ترفع من الرسوم الجمركية لتحد من حجم وارداتها فإن ذلك يؤدي إلى حل مشكلة البطالة بها ، ولكن هـذا الحـل سيكون على حساب الدول الأخرى ، لأن هذه السياسة تحقق مصلحة دولة واحدة حيث إنها تصدر البطالة والفقر والأزمة إلى الدول الأخرى ، ولكن الدول الأخرى لـن تقـف مكتوفة الأيدي فلا بد أن تلجأ إلى اتباع نفس السياسة فتفرض التعريفة الجمركية العاليـة على الواردات وتعمل على زيادة صادراتها ، فالنتيجة النهائية هي قلة حجم التجارة الدولية بالنسبة للدول جميعا فضلا عن خلق سياسة جفاء وعداء بين الدول،[٣] والـذي بـدوره

---

(١) د. حسن كمال حسين : المرجع السابق ، ص ١٣٢.

(٢) د. العشري حسين درويش : المرجع السابق ، ص ١٤٨.

(٣) د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ، ص ١٣٣.

يؤدي إلى الكساد العالمي لعدم وجود أسواق خارجية لتصريف مـا زاد عـن اسـتهلاك الداخلي .

هذه فكرة غربية بحتة ذلك بأن كل ما نراه من سياسات الدول الغربية تجاه الـدول النامية هو ذلك ، يعنى محاولة إفقارها ، لأنها تدعو دائما إلى فتح أسواق الـدول الناميـة وتغلق هي أسواقها أمام منتجات الدول النامية بحجة أن منتجات الدول النامية الصناعية لا تتوافق مع الجودة والمواصفات التي ترغبها الدول الغربية .

يمكن القول بأن ما سبق ذكره من الحجج المؤيدة لسياسة التجارة الحرة عبـارة عـن رأي الفئة التي ترى أن فرض قيود على التجارة الخارجية تخالف نفس البشرية والطبيعة إذ إن الإنسان ولد حرا دون قيود وبالتالي يجب أن يمارس تلك الحرية بدون قيود ، ولذلك لا بد أن يكون هناك اتصال يسمح لشعوب الأرض جميعا تحقيق التقدم والنمو الاقتـصادي طالما أن التقدم لا يمكن أن يكون وقفا على شعب من الشعوب دون الآخر ، ولكن نحـن لا نسلم بكل هذا لأن العمل بحرية التجارة في العلاقات الاقتصادية في صـورتها الراهنـة حيث تتفاوت درجات النمو ومستويات المعيشة ومدى وفرة الموارد وندرتها يـؤدي إلى ضرر كبير ببعض الدول خاصة النامية وبالتالي نذكر فيما يأتي آراء مؤيدي فرض القيـود على التجارة الدولية ونقارن بين الرأيين لنرى ما الذي يناسب الدول الإسلامية اتخاذهـا لمعايشة العولمة .

ب - سياسة الحماية .

يقصد بسياسة الحماية فرض القيود على التبادل الاقتصادي الخارجي ووضعه تحـت رقابة الدولة ، ويتخذ ذلك شكل حواجز جمركية وفرض رسوم وضرائب وغيرها خاصة على الواردات من السلع الأجنبية .[١]

الحجج المؤيدة لسياسة الحماية .

١- الحماية تشجع الصناعات الناشئة .

---

(١) محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق، ص٣٠٢.

تعد هذه الحجة من أهم الحجج التي تجد آذانا صاغية لدى الرأي العام في الدول النامية ، وهي حجة قديمة يعود فضلها إلى الكاتب الألماني (فريدرك ليـست) الـذي نـادى بوجوب تدخل الحكومة الألمانية لحماية الصناعات الألمانية الناشئة في القرن التاسع عـشر من منافسة الصناعات الإنجليزية كما أن الكسندر هاملتون أيضا نادى بتـدخل حكومـة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الصناعات الأمريكية الناشئة من منافـسة الـصناعات الإنجليزية التي كانت لها السبق الصناعي بصناعتها القوية وعلاقتها التجارية المتينة مع كافة دول العالم ،[١]في نفس الوقت الذي نادى فيه بذلك (فريدرك ليست) حيث كانت تعتبر آنذاك (ورشة العالم) **Workshop of the World.** الغرض من الحماية هو إتاحة الفرص للصناعة الوطنية لكي تنمو وتقوى ذلك بأنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية الـتي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى. ولذلك فمن الضروري أن تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من الوقوف على أقدامها ، [٢]خاصة بالبلاد المتخلفة اقتصاديا في أولى مراحل نموها حيث أن الصناعات الناشئة بهـا تكون مرتفعة النفقات وذلك بالقياس إلى الصناعات في البلاد الصناعية المتقدمة إذ تكـون منخفضة النفقات . ومن هنا فإذا ما اتبعت حرية التجارة فإن ذلك سيؤدي إلى القـضاء على هذه الصناعات الوليدة حيث لا تستطيع أن تقوى على مواجهة هـذه الـصناعات المتقدمة .[٣]كما أن الحماية تساعد على بقاء الأموال داخل البلاد ذلك بأن الصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محليا بدلا من إنفاق الأموال لاستيرادها .[٤]

والواضح أنه لا اعتراض على صحة ما ذكرناه لأنه حتى أنصار سياسـة الحريـة لا يرفضون الفكرة التي بنيت عليها إلا أنه يمكن أن يوجه إليها بعض الانتقـادات خاصـة المتعلقة بالطريقة التي تتبع في تطبيق هذه الحجج في الحياة العملية منها:

---

(١) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ص ٤٠.

(٢) د. عبد الرحمن يسري أحمد : المرجع السابق ، ص ٣٢٦.

(٣) د. العشري حسين درويش : المرجع السابق ، ص ١٥٢.

(٤) د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ، ص ١٣٤.

١- أنه يصعب معرفة الصناعات القابلة للبقاء والاستمرار أمـام المنافـسة الأجنبيـة لأن الصناعة المحلية قد تزدهر وقد لا تتقدم ولا تستطيع الوقوف على قدميها دون الحمايـة ، ولكنها من الناحية السياسية تكون قد وجدت لها من يدافعون عنها ويطالبون باستمرارها حتى لو كان ذلك على حساب الاقتصاد القومي.

٢-كما أنه ليس من المؤكد أن المنتجين سيقبلون في المستقبل إزالة الحماية بـل علـى العكس قد يطالبون ببقاء الحماية باعتبارها قد أصبحت حقا مكتسبا ولا يجـوز إزالتـها [١]كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حـرب ١٨١٢م إذ تم مـنح الحمايـة لصناعة الملابس والأقمشة والتي استمرت حتى عام ١٩٨٣م تقريبا ١٧٠ عاما.

٢- الحماية ترفع مستوى العمالة وتدرأ مشكلة البطالة :

ولعل من أهم وأقوى الحجج التي يدلي بها مؤيدو الحماية هو أن إقـرار سياسـية الحماية يعمل على رفع مستوى العمالة ويدرأ في الوقت خطر تفشي البطالة بين صـفوف العمال . وهي الآفة العمالية الخطيرة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة بل والـدول النامية المتطلعة إلى التصنيع . [٢] فهي تصنع العوائق أمام منافسة الصناعات الأجنبية فتجعل الصناعات المحلية في مركز ممتاز تستطيع معه النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية وتوظـف عدداً متزايداً من العمال فيؤدي ذلك إلى الإقلال من حدة البطالة ، [٣] والذي يعنى إقـرار التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الفردي في المتوسط والذي يؤدي إلى زيادة ملموسـة في الطلب على الصناعات النامية وتشغيل المزيد من العدد والآلات دعماً للمزيد من الطاقـة الإنتاجية . وهكذا نبدأ عملية استثمارية جديدة . [٤] وقد يؤيد ما ذكرناه أفكار كنيز التي عرضها في عام ١٩٣٦م في نظريته عن التشغيل من آراء نستخلص منها أن أثر التجـارة

---

(١) المرجع السابق : ص ١٣٨.

(٢) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٣) د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٤) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الدولية على التشغيل الكلي الداخلي يتحدد بالنتيجة النهائية لعمليات الاستيراد والتصدير وبقيمة المضاعف . فإذا كان رصيد التجارة الدولية هو وجود فائض في الصادرات على الواردات فإن التشغيل الكلي الداخلي يزداد وتحدد زيادته بحاصل ضرب هذا الفائض في قيمة المضاعفة . أما في حالة وجود فائض في الواردات على الصادرات فإن التشغيل الكلي ينخفض ويتحدد انخفاضه بحاصل ضرب هذا الفائض في قيمة المضاعفة . ولكنه يتوقف نجاح السياسة السابقة ذكرها على مدى تطبيق الدول الأخرى لهذه السياسة بالذات . فإذا اتبعت جميع الدول سياسة الحماية لرفع مستوى العمالة فلابد أن تكون النتيجة النهائية وبالا على الجميع . [١] ومن هنا يتضح ما في هذه الحجة من خطورة اقتصادية عالمية لا يستهان بها . فاتباع كل الدول سياسة حمائية بقصد معالجة البطالة داخل حدودها دون مراعاة للمصالح الاقتصادية في الدول الأخرى تأتي بعكس النتائج المنتظرة ويعود بأوخم العواقب على جميع الدول على السواء . وثم تنتشر البطالة فيها بدلاً من أن تقل . [٢]

٣ – الحماية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادية :

إن تحقق الاستقرار في الأسعار والإنتاج والدخل القومي والبعد عن الأزمات الاقتصادية كلما أمكن هو أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الدول الحديثة إلى تحقيقها.[٣] ذلك بأنها هي الأساس اللازم للتقدم الاقتصادي ورفع المعيشة . ولقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق أسهل أمام تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي ، لأنه ثبت في أحوال كثيرة أن الاختلال الاقتصادي في الداخل قد يرجع إلى أسباب وظروف

---

(١) د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٣) د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

تحدث خارج البلاد لذلك يقترح أنصار الحماية زيادة التعريفات الجمركية وأحكام الرقابة الاقتصادية على السياسة التجارية للدولة باعتبارها وسائل فعالة لمعالجة الاختلال وخلق الاستقرار الاقتصادي المنشود . [١] إلا أن هذه الأهداف بعيدة التحقيق أو يمكن تحقيقها بقدر ضئيل لأن الاقتصاد القومي تتأثر بأحوال كثيرة بعضها داخلية وبعضها خارجية .

٤ – الحماية تؤدي إلى تنويع الإنتاج القومي :

يتمسك أنصار الحماية بهذه الحجة على أنها تتصل اتصالاً مباشراً بمبدأ الاستقرار الاقتصادي السالف الذكر على أساس أنها تساعد على تحويل هيكل الاقتصادي القومي من الاعتماد على قطاع معين كالزراعة والاعتماد على عدة قطاعات . يعني ذلك أنه يلجأ إلى الحماية لإعطاء الصناعة دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي . [٢]

والحقيقة واضحة أن التخصص القائم على الميزات النسبية في ظل الحرية التجارية يؤدي نظرياً إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة ومن ثم تحقيق أكبر إنتاج ممكن داخل البلد ولكنه قد يعرض الاقتصاد القومي لظروف عدم الاستقرار وأحياناً يتسبب في إبطاء عملية النمو الاقتصادي . فالتخصص في إنتاج وتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع واستيراد معظم الاحتياجات من البلدان الأخرى يترك الاقتصاد القومي عرضة للهزات الشديدة في ظروف الكساد الدولي والحروب . [٣]

فالأزمات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى قد يكون لها آثار الضارة المخربة بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية كذلك ، أي الدول النامية، والطلب على منتجات الدول التي تعتمد على منتج واحد قد يكون طلباً مرناً غير مستقر أي يتغير بتغيير الظروف والأحوال الاقتصادية التي تحدث في أجراء بعيدة من العالم والتي قد تكون بعيدة كل البعد عن تحكم الدولة المصدرة الممعنة في التخصص فمثلا كوبا وهي

---

(١) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٢) د. العشري حسين درويش : المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٣) د. عبد الرحمن يسرى أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٣٣٢-٣٣٣ .

الدولة التي تخصصت في إنتاج السكر منذ زمن بعيد مرت بها موجة هائلة من الانتعـاش والرخاء بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة عندما كانت تصدر السكر إلى جهـات ودول عديدة في الشرق والغرب . ولكن مع زيادة الإنتاج العالمي للسكر بدأت كوبـا تعـاني انخفاض الدخل . ولأجل حدوث مثل هذه المشكلة يؤكد أنصار الحماية أن اعتماد الدولة على محصول واحد أو منتج واحد أساسي في تجارتها الدولية قد يكون فيه شيء من المجازفة باقتصادياتها القومية . وبالتالي فلا يستبعد أن نجد الرأي العـام في مثـل تلـك الدولـة المتخصصة في محصول واحد يطلب من حكومته تطبيق سياسة التنوع في الإنتاج القـومي دون الإمعان في التخصص لأن في تنوع الإنتاج تأمين من المساوئ العديدة التي تنجم عن نقص الطلب العالمي على منتجاتها . (١)

٥ – الحماية وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية :

يقول أنصار الحماية إذا كان بلد ما يحتاج إلى صناعة جديدة تحتاج إلى موارد غـير موجودة في البلد كرأس المال مثلاً أو يحتاج إلى رؤوس الأموال لكي ينمي صناعته ، فمن الواجب أن تفرض الدولة الضريبة الجمركية على الواردات المثيلة لمصنوعاتها حتى يمكـن عرض منتجات صناعاتها بسعر مربح يترتب عليه إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لـدخول البلد بقصد الاستثمار المباشر المربح فيفتح بذلك سوقاً مربحاً لها . ومما لاشك فيه أن فرض الحماية تؤدي في الغالب إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وإلى إقامة صناعات كـان يستحيل قيامها بدون ذلك . (٢)

ولكن يمكن لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبيـة أن تبـدو في صـورة ضـارة بالاقتصاد الوطني وهو تسرب جانب هام من الفائض الاقتـصادي المتولـد عـن تلـك

---

(١) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ٣٨-٤٠ .

(٢) د. وحدي محمود حسين : المرجع السابق ، ص ١٨٢. و د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ص ١٣٩ .

الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح . [٣] وبالتالي يجب أن يكون البلد الذي يتبعها في حاجة حقيقية إلى هذه الأمـوال وألاّ يكـون في إمكانـه الحصول على هذه الأموال إذا تركت التجارة الدولية حرة من جانب آخر . كما أنه يجب ألاّ يتناقض قصد اجتذاب رؤوس الأموال مع فكرة حماية الصناعات الناشئة. ذلـك لأن الصناعة الناشئة تظهر في البلاد المختلفة وهي بلاد تحتاج لاستيراد رؤوس أموال من الخارج تنمي بها هذه الصناعات نظراً لعدم كفاية رأس المال الداخلي . [١]

٦ – الحماية وسيلة من وسائل الإيرادات للدولة :

يذكر أنصار الحماية على أن التعريفة الجمركية وسيلة ممتازة من وسائل الحـصول على الإيرادات التي تحتاج إليها الحكومة ولاسيما بالنسبة لإيرادات الدول المتخلفـة ، لأن معظم الإيرادات الحكومية بالبلاد المتخلفة عموماً تأتي من الضرائب وأشباه الضرائب على التجارة الدولية وبالتالي يكون لهذا المورد أهمية كبيرة إذ أن الاستثمار الحكومي في هـذه الدول يشكل جانبا كبيرا من الاستثمار القومي .[٢]ومهما كان الأمر فإن التاريخ القـديم والحديث في كثير من الدول ينبئنا بأن التعريفة الجمركية مورد قوي من الموارد الحكومية ، فالرسوم الجمركية في أوائل تاريخ الولايات المتحدة أتت بما يقرب من ٩٠٪ من إيراداتها ، ولكنها تناقصت على مدى السنين حتى وصلت إلى ١٪ فقط أثناء الحـرب العالميـة الثانية [٣] غير أنه كثيرا ما يؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى تقليل الواردات وإلى نقـص حقيقي في الإيراد الكلي ، وكذلك قد يؤدي المغالاة في فرض التعريفة الجمركية إلى اتباع الدول الأخرى لسياسة معاملة بالمثل وخضوع صادرات الدولة لنفس الحماية مـن قبـل الدول الأجنبية .[٤]

---

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(١) د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ، ص ص ١٣٩-١٤٠ .

(٢) د. محمد زكي شافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٥ ،.

(٣) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ٤٣.

(٤) د. حسن كمال حسنين : المرجع السابق ،ص ١٤٨.

مما سبق ذكره من حجج لكل من أنصار سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية يجدر بنا ذكر هنا أن لكل هؤلاء حجج مقنعة ولكن الحل الوسط في مثل هذه الظروف هو اختيار كل دولة ما يناسب اقتصادها القومي مع الأخذ بالظروف الراهنة ذلك بأن ما يناسب دولة وتحت ظروف معينة لا تناسب دولة أخرى تحت نفس الظروف ، لأنه كما قلنا إنه تتفاوت درجات النمو ومستويات المعيشة ومدى وفرة الموارد وندرتها وأساليب وسياسات التجارة وحالات المنافسة والاحتكار بين الدول ، اللهم إلا إذا واجهت الدول الإسلامية هذه المشكلة ككتلة واحدة ففي هذه الحالة يمكن فتح أسواقها جميعا لبعضها البعض ثم اتباع سياسة مشتركة تجاه الدول الأخرى تقوم على أساس المعاملة بالمثل ورعاية المصالح المشتركة لكافة الأطراف .

المبحث الثالث

السياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي

أولاً : مفهوم السياسة التجارية في الإسلام .

السياسة التجارية عموماً هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تباشرها الدولة لتنظيم شئونها التجارية لتحقيق أهدافها المرسومة التي تتفق مع باقي السياسات الاقتصادية والسياسية العامة للمجتمع . إلاّ أنّ هذا التعريف ليس شاملاً ومانعاً ذلك لأنه لم يـذكر مدى موافقة هذه السياسات لمبادئ الإسلامية من حيث حرمتها وإباحتها . وبالثاني علينا البحث عن تعريف يكون شاملاً ومانعاً يغطى جميع الجوانب . و التعريف الآتي قد يكون مناسباً لما يتفق مع الشريعة الإسلامية :

إن السياسة التجارية الخارجية في الإسلام هي عبارة عن مجموعة مـن الأحكـام والإجراءات التي تباشرها الدولة الإسلامية في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخـرى لتنظيم شؤون الأمة التجارية الخارجية وفقاً لجلب المصالح ودفع المضار بما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع بـاقي أهـداف الـسياسة الاقتصادية والشؤون العامة . (١) (٢)

ثانياً : أهداف السياسة التجارية الخارجية في الإسلام .

ذكرنا فيما مضى أن الدول ترسم سياستها التجارية الخارجية تدعيماً للنظام الذي تتبعها تلك الدول ، وبالتالي تختلف السياسات والنظم التجارية الدولية في الوقت الحاضـر اختلافاً بيناً . فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشـتراكية وغيرهـا في الـدول الإسلامية . وهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول النامية . فلكل دولة أهدافها

---

(١) المراد بالشئون العامة هو كل ما تتطلبه الحياة العامة من نظم سواء كانت دستورية أم مالية أم قضائية أم تنفيذية .

(٢) عبد الوهاب خلف : السياسة الشرعية أو النظم الدولية الإسـلامية في الـشئون الدسـتورية والخارجية والمالية (القاهرة : دار الأنصار ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م) ص ١٣

الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها . [١]

وتقوم السياسة التجارية الإسلامية على ما سنذكره من الأهداف وذلك لأن نظرة الإسلام في شئون الدولة نظرة أوسع من مجرد كونها إقليم أو دولة أو بقعة معينة . فهـو ينظر إلى الأمة الإسلامية ككل عندما يتعرض لأي مشكلة اقتصادية كانت أم سياسـية أم اجتماعية لقوله تعالى : ﴿ إِن هَٰذِهِ أُمتكُم أُمةً وَاحِدةً وأَنا ربكُم فاتقُون ﴾ [٢]

فمن الأهداف التي تسعى الدولة الإسلامية إلى تحقيقها هي :

١ – التكامل الاقتصادي داخل العالم الإسلامي.

أما التكامل الاقتصادي فهو عبارة عن عملية توحيد للأقطار والدول للوصـول بهـا إلى وحدة واحدة . وهذا التوحيد يتم نتيجة تنظيمات أو ترتيبات معينة تتخذها حكومـات الدول المتكاملة باتفاق يتم فيما بينها . [٣]

هذا وقد تباينت تعريفات التكامل الاقتصادي في الفكر الغربي إلى عدة اتجاهات.

فبينما يقرر **G. Myrdal** بأن التكامل الاقتصادي (عبـارة عـن عمليـة اقتـصادية واجتماعية تزال بمقتضاها الحواجز بين الوحدات الاقتصادية) بهدف كفالة الفرص المتكافئة أمام عناصر الإنتاج في حركتها على المستوى القومي الدولي.[٤] فإننـا نجـد **B. Balassa** يقصر مفهوم التكامل الاقتصادي على المضمون الاقتصادي حيث تشتمل عملية التكامـل على

اتخاذ إجراءات من شأنها إلغاء التمييز في المعاملة بين الدول الأطراف فيه. وهو يؤدي

---

(١) د. صلاح الدين نامق : المرجع السابق ، ص ٥

(٢) سورة المؤمنون : الآية ٥٢ .

(٣) د. إسماعيل عبد الرحمن شلبي : التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، (مطبعة الاتحـاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠)، ص ٤١ .

(٤) G. Myrdal, An International Economy, Rothledge's Kagan Paul, London 1956

إلى حالة واقعية تختفي فيها صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء .[٥]

إلاّ أن هذه التعاريف لا تكون ملائمة للبلدان الإسلامية فضلاً عن البلدان النامية ذلك لأنه إلى الآن ما توافرت هذه الدول (الإسلامية والنامية) مستوى من النضج الاقتصادي والتقدم الإنتاجي ، ولا تزال التجارة الخارجية تمثل أهمية نسبية كبيرة لـديها في توليـد الدخل القومي . كما أن التجارة بين الدول النامية عموماً وبين الدول الإسلامية خاصةً لا تزال ضعيفةً ،كما أوضحنا في السابق .[١] وإضافة إلى ذلك هو عـدم فكـاك الـدول الإسلامية والدول النامية من آثار أوضاع التبعية الاقتصادية لدول الغرب الرأسمالي . فضلاً عن تأثر بعضها بأنماط من التنمية تنبع من الفكر الغربي الذي يتيح تميز القطـاع الأجـنبي الرائد عن القطاع الوطني المتخلف .[٢]

وبالتالي ينبغي أن يقوم المفهوم التكاملي في الاقتصاد الإسـلامي علـى تعـاون اقتصادي بين الدول الإسلامية من منطلق تنموي واتحاد ديني وروحي الذي يتمتع به العالم الإسلامي حيث إنهم يدينون بدين واحد وهو الإسلام الذي يدفع معتنقيـه إلى الاتحـاد ويوجب عليهم التضامن والتنا صح والتعاون في كافة أمور المسلمين من اقتصاد واجتماع وسياسة وغيرها لأنه ينبغي أن تكون البلاد الإسلامية وطناً لكل مسلم أيا كانت جنسيته أو محل ميلاده ويقول الله سبحانه وتعالى:﴿ إنماَ الْمؤمِنونَ إخوة فَأَصلِحواْ بين أَخـويكُم واتقُواْ اللهَ لَعلكُم ترحمونَ ﴾ [٣] ويقول جل وعلا أيضاً:﴿ وتعاَونواْ علَى الْبِر والتقْوى ولاَ تعاونواْ علَى

---

(٥) B.Balassa: The Theory of Economic Integration , allen 1961

(١) الجداول رقم : ٥ - ٨ .

(٢) زين الدين و د. صلاح محمد ، السوق الإسلامية المشتركة والمـشكلات والإسـتراتيجية ، الندوة الدولية نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة ، جامعة الأزهر ، مركـز صـلاح كامـل ، (القاهرة ، مايو ١٩٩٠م) ص ٦ .

(٣) سورة الحجرات :آية ١٠ .

الإثْمِ والْعدوَانِ ﴾ [٤] ولا شك أن تعاون المسلمين على البر وتقـوى الله واتحـادهم وتكاملهم في جميع نواحي الحياة خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد والسياسة ،واجب ديني لأن من استطاع أن يأمن على غذائه يحفظ كرامته وعزته ، ويقـول الرسـول ﷺ ((مثـل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سـائر الجسد بالحمى والسهر))[١] وقال صلى الله عليه وسلم أيضا ((المؤمن للمؤمن كالبنيـان يشد بعضه بعضا))[٢] فإيمان المسلمين والتزامهم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله باعتبارهما دعوة إلى التوحيد لا بد أن يقترن بالاعتقاد بأن التكامل الاقتصادي واجب[٣]ووسيلة فعالة لتخليص المسلمين من أزمات الفقر والتخلف ورفع مستوى شعوبهم وتعزيـز مركـز الأمة الإسلامية من هيمنة التكتلات الاقتصادية المعاصرة .[٤] حيث إن الله سبحانه وتعالى ينهانا عن الركون إلى الكفار وموالاتهم ومساعدتهم وتفضيلهم على المسلمين [٥] إذ يقول

---

(٤) سورة المائدة : آية ٢ .

(١) - صحيح مسلم : كتاب البر والصلة ، حديث رقم ٤٦٨٥

(٢)- صحيح مسلم : كتاب البر والصلة ؛ حديث رقم ٤٦٨٤

(٣) – د. السدلان : و د. صالح بن غانم : الأسس والأهداف لإقامة سوق إسلامية مـشتركة ، من بحوث ندوة نحو إقامة سوق إسلامي مشترك ، مركز صالح كامل ،جامعة الأزهر ، (القاهرة : مايو١٩٩١.)

(٤)- د. وجدي محمود حسين : اقتصاديات العالم الإسلامي ؛ (الإسكندرية : منـشأ المعـرف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه ؛ عام ١٩٩٤م) ص ١٥٩

(٥) - الجامع لأحكام القرآن الكريم : ١٧٨/٤

(٦) -سورة آل عمران : آية ٢٨

سبحانه وتعالى: ﴿ لاّ يتخِذِ الْمؤمِنونَ الْكَافِرِين أولياء مِن دون الْمؤمِنِين ومن يفْعلْ ذَلِـك فَلَيس مِن اللّهِ فِي شيءٍ إلاّ أن تتقُواْ مِنهم تقاة ويحذّركُم اللّه نفْسه وإِلَى اللّهِ الْمصِير ﴾ (٦) وحيث تتوافر بالوطن الإسلامي كافة الموارد الاقتصادية اللازمة لتطوير اقتصادياته وتنميتها تنمية موزعة بين أجزائه المختلفة ، فالوطن الإسلامي غني بمـواردة الطبيعيـة (الميـاه ، والمعادن والأرض الخصبة) والبشرية (الأيدي العاملة) والرأسمالية (الأمـوال اللازمـة لشراء مستلزمات التنمية الاقتصادية مثل الآلات والمعدات.(١)

فبالنسبة للموارد الطبيعية فإن العالم الإسلامي يزخر بإمكانيات هائلة من مـوارد أرضية شاسعة تنتشر شرقا وغربا لتغطى تقريبا خمس الكرة الأرضية ، وتشمل مساحتها ما يقرب من ربع مساحة اليابسة إذ تقدر المساحة الإجمالية للبلدان الإسلامية بـ ـ ٢٨١٦٤ ألف كيلو متر مربع ، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العالم الإسلامي ١٥٧,٥ بليون هكتار ، كما أن العالم الإسلامي يملك بأسره ما يقرب من ٢٤٠ مليون هكتار من أراضى الغابات . ويلاحظ أن غالبية الدول الإسلامية المشتملة على ثروات الغابات تقع في القارة الأفريقية وعلى رأسها السودان .(٢)

كما أن الدول الإسلامية تتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرا من حيث وفرة أو نـدرة الموارد المائية حيث تتوافر في بعضها بكميات وفيرة مثل باكستان ومصر وإندونيسيا وإيران والعراق وغينيا وسيراليون والسودان بسبب وجود الأنهار الكبيرة أو المخزون الجوفي الوفير من المياه كما تشح الموارد المائية لدى البعض الآخر من البلدان فضلا عن تقلبها من موسم لآخر مثل الصومال ومالي والأردن والسنغال والكويت والمملكة العربيـة الـسعودية .(٣)

.

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : و د. أحمد فريد مصطفى : المرجع السابق ص ٢٥٠.

(٢) OIC Year book 1990 and Socio Economic Indicators 1987 p. 73

(٣) البنك الدولي : تقرير التنمية في العالم ١٩٩٢م

ويضاف إلى تلك الموارد أن العالم الإسلامي يملك من البترول ما يمثل نصف الإنتاج العالمي ، ويشكل الاحتياطي منه ٦٣٪ تقريبا ، والغالبية من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك هي دول إسلامية (١١ من ١٣ دولة) وبلغ حجم الإنتاج من النفط الخام في آبار الدول الإسلامية عام ١٩٨٥م ٨٠٨ مليون طن متري ، كما أن نسبة إمدادات الأوبك من الإمدادات العالمية للنفط الخام بلغت عام ١٩٨٤م ٤٠٪ مقابل ٥٩٪ عام ١٩٧٩ باستثناء إمدادات التي كانت للكتلة الاشتراكية .[١]

وتمثل موارد الغاز الطبيعي كذلك أهمية خاصة بين الموارد الاقتصادية الطبيعية لدى البلدان الإسلامية ، وأهم مصادره بين الدول الإسلامية : الجزائر وإندونيسيا وبروناي وباكستان وماليزيا وعمان والإمارات العربية المتحدة وليبيا والكويت . وبلغت جملة إنتاج الغاز الطبيعي في العالم الإسلامي في مجموعة عام ١٩٨٥م (٥٣٦٦,٢ ألف تيزاجول) .[٢]

وأيضا يتوافر لدى العالم الإسلامي مناجم ضخمة لإنتاج العديد من الثروات المعدنية بل تتميز الدول الإسلامية باحتكار إنتاج نسبة كبيرة من بعض منتجات التعدين منها القصدير بنسبة ٥٥٪ و الكروم ٣٥٪ ويحتل العالم الإسلامي المرتبة الأولى كمصدر للبوكسيت والمنجنيز والمرتبة الثانية كمصدر للفوسفات ، كذلك تتميز على المستوى العالمي بعض الدول الإسلامية كمصدر لموارد التسميد والألمنيوم والبلاتين واليورانيوم.[٣]

ويمكن أن يضاف إلى ذلك بأن أقاليم العالم الإسلامي كما بينا منتشرة عبر أنحاء متفرقة من الكرة الأرضية وبالتالي يتنوع فيها المناخ والظروف الطبيعية التي تتيح تنوعا في إنتاج العديد من الحاصلات الزراعية والمواد الخام بحسب تنوع البيئة الإنتاجية .

فأما الموارد البشرية فهي التي تمثل الجهد البشري المتاح التي تساهم أو يمكن أن تساهم في تحقيق المنافع أو زيادتها عند ما يشارك في الإنتاج . وقد يكون ذلك الجهد عضليا أو

---

(١) International Energy Agency, Annual Oil Market Report 1984

(٢) Organisation of Islamic ConferenceYear Book 1987

ذهنيا أو إداريا أو تنظيميا ، وهذه الموارد البشرية تضم القوى العاملة التي تباشر النـشاط الإنتاجي بأنواعه . وقد بلغ حسب تعداد السكان عام ١٩٩٠م في بلدان العالم الإسلامي ما يقرب ١٠٠٠مليون نسمة ، أي ما يقرب ١٩٪ من تعداد سكان العـالم [٤] ومـن الملاحظ أن غالبية القوة العاملة في العالم الإسلامي تشتغل في الزراعة وبالطبع فإن التنميـة الاقتصادية لهذه الأقطار تفيد كثيرا من ذلك باعتبار الزراعة موردا هاما للأيدي العاملـة لتنمية القطاعات الزراعية في أولى مراحل التنمية.[١]

وبالنسبة للموارد الرأسمالية فإنه يتوفر للدول الإسلامية كثيرا من هذه الموارد ، ولكنه لم يتسن لهذه الدول الاستفادة منها بعد ، إذ يتجه جانب كبير من رؤوس الأموال المتاحة للدول الإسلامية الغنية إلى الدول المتقدمة غير الإسلامية للاستثمار فيها بدلا من الاستفادة منها من جهود التنمية ومواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم الإسلامي . وبالطبع فإن هذه الأموال سوف تتجه إلى المسار الطبيعي لها في تنمية العالم الإسـلامي في إطار التكامل المقترح بين هذه الدول .[٢]

إضافة إلى ذلك نرى أن السوق الإجمالية للدول الإسلامية عظيمة الاتساع حيث تقدر اتساعها بـ ٤٩٧٢,٥مرة ضعف سعة السوق المحلية الإسلامية المختلفة كل على حـدة والذي يعنى أن التكامل تحقق السوق الكبير لمنتجات هذه الدول والذي يجعلها لا تحتـاج إلى الأسواق الخارجية إذ يتم التبادل بينها ، ومن هذا يمكن الاستفادة بالوفورات الخارجية ووفورات المعرفة ووفورت التخصص ووفورات الداخلية ووفورات الفنيـة ووفـورات الإدارية ووفورات التسويق والعمليات التجارية ووفـورات الماليـة وغـير ذلـك مـن الوفورات.[٣]

---

(٣) د.وجدي حسين : المرجع السابق ص ص ٦٨ –٦٩

(٤) المرجع السابق ، ص٧٩

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : و د. أحمد فريد مصطفى : المرجع السابق ،ص ٢٥١

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥١.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥٨-٢٦١.

ومن هذا العرض لأوضاع الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية اتضح لنا أن التكامل الاقتصادي هو السبيل الوحيد الذي يغير الحال الذي عليه المسلمون الآن من التشتت والتفرق والتخلف ، لأن التكامل الاقتصادي هو سبيلها الوحيد إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إزاء ضعف الهياكل الاقتصادية لهذه الدول وعدم وجود الترابط بين قطاعات الاقتصاد وندرة عناصر الإنتاج خاصة رأس المال والتنظيم والإدارة والعمل الماهر وانخفاض مستويات المعيشة وقصور الطلب والاستهلاك ومعدلات الادخار والاستثمار وضيق الأسواق وتخلف نظم الإنتاج والاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الأولية وتخلف الفن الإنتاجي وانخفاض الإنتاجية وضعف وتخلف الأنظمة النقدية والمالية وضعف الهياكل التصديرية والتبعية الاقتصادية للدول الأخرى واتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالح المواد الأولية ومشاكل العجز في موازين التجارة والمدفوعات لهذه الدول وقيام التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة وما يترتب على كل ذلك من عدم إمكان قيام هذه الدول بمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية بجهودها الفردية كل على حدة خاصة إذا طبقت في تلك الدول مقومات مبادئ الاقتصاد الإسلامي الرشيدة والعادلة لتبعث وتفجر في القوى العاملة طاقات النشاط ومستوى الإنتاجية التي تحقق القوة والعزة والرخاء لخير أمة أخرجت للناس [١]. لأن الله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ومن يتقِ اللّه يجعل لّه مخرجاً ويرزقْه مِن حيثُ لاَ يحتسِب ومن يتوكّلْ علَى اللّهِ فَهو حسبه ﴾[٢]وقال تعالى أيضا : ﴿ومن يتقِ اللّه يجعل لّه مِن أمرِهِ يسراً ﴾[٣] كما أن الله سبحانه وتعالى يطلب منا الاتحاد والاتفاق والتنا صح والتماسك إذ يقول جل وعلا :﴿ واعتصِموا بِحبلِ اللّهِ جمِيعاً ولاَ تفَرقُواْ ﴾[٤]

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : و د. أحمد فريد مصطفى :المرجع السابق ص ٢٢١، و د. وجدي محمود حسين : المرجع السابق ص ٨٤.

(٢) سورة الطلاق : آيات ٢-٣.

(٣) سورة الطلاق : آية ٤.

[٤] سورة المائدة : آية ٩٠

٢- التبادل على أساس المعاملة بالمثل مع الدول غير الإسلامية

أساس العلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي للسلع والمنافع بين بلاد المسلمين والبلاد الأخرى هو العقيدة الإسلامية ومبادئ الشريعة الإسلامية آلتي تنظم حياة البشر وفقا لمنهج الله سبحانه وتعالى الذي يحقق لهم العدالة والأمانة والاطمئنان والسعادة . لقد نظم الإسلام هذه المعاملات على أساس ما يتمشى مع هذه المبادئ وألغى غير ذلك لأن الاعتراف بذلك عبارة عن اعتراف بحكم الجاهلية الذي نهى الله عنه في قوله تعالى : ﴿أَفَحكْم الجَاهِلِيةِ يبغونَ ومن أَحسن مِن اللَّهِ حكْماً لِقَومٍ يؤمِنونَ ﴾[١]

ولكن هذا لا ينافي أن تقوم التجارة بين المسلمين وغير المسلمين إذا كان وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ذلك لما روى عن عبد الرحمن بن أبي بكر –رضي الله عنهما-قال:"كنا مع النبي ﷺ ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل أي طويل شعث الشعر بغنم يسوقها – فقال النبي ﷺ بيعا أو عطية-أو قال أم هبة –فقال :لا بيع ،فاشترى منه شاة"[٢]

هذا دليل على أن التعامل التجاري مع غير المسلمين من أهل الكتاب والمشركين أو غير ذلك أمر لا بأس فيه . إذ هذا يؤكد قوله تعالى :﴿اليوم أُحِلَ لَكُم الطَّيباتِ وطَعام الذَّين أُوتوا الكِتاب حِلٌ لَكُم وطَعامكُم حِلٌ لَهم ﴾[٣]

يعني هذا أن إذا كان الدول التي تتعامل بها الدول الإسلامية لا تتخذ مواقف عدائية ضد أي بلد إسلامي فإن تلك المعاملة تتحدد وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل في كافة مجالات التعامل الممكنة . وبالتالي يتحدد التبادل السلعي بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية وفقا للاعتبارات الآتية:

١-عدم تبادل المنتجات المحرمة وفقا للشريعة الإسلامية مثل الخمور ولحم الخنزير

---

[١] سورة المائدة : آية ٩٠

[٢] صحيح البخاري مع شرح ابن حجر باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ج ٤ ص٤١٠

[٣] سورة المائدة : آية ٥

والأصنام وغير ذلك من الأشياء المحرمة استعمالا وبيعا وشراء لقوله تعـالى: ﴿حرمـت عليكُم المَيتةُ والدم ولحم الخِنزيرِ وما أُهِلَ لِغيرِ اللَّه ﴾ (٤) وقوله عليه الصلاة والـسلام : "إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام "(١)وهذا يبين على أنه لا يجـوز التعامل بما حرمه الله بيعا وشراء واستعمالا

٢-إباحة واستيراد وتصدير كافة السلع الأخرى إلى جميع الدول الأخرى مع معاملـة هذه الدول بالمثل وألا يكون أكبر النفع يرجع لها ذاك لأن الإسلام دائما يحرص على توفير أية فائدة أولا وأخيرا لأهله .وبالتالي يمكن القول إنه يجب على الدول الإسـلامية فـرض نفس القيود التي تفرضها الدول الأجنبية على التجارة الدولية لأنه يجب أن تعامل الـدول النامية الدول المتقدمة بالمثل إلا أن كل ما نراه الآن في العلاقات التجارة الدولية هو محاولة الدول الغربية فتح أسواق الدول النامية والإسلامية باسم تحرير التجارة الدولية والعولمـة لتصريف منتجاتها وإقفال أسواقها أمام منتجات الدول النامية والإسلامية بحجة عدم توافر مواصفات ومقاييس معينة .

كما أنه يجوز للدول الإسلامية أن تشترك في جميع المنظمات الدولية التي تكون أهدافها التعاون الفني والعلمي والاقتصادي بشرط أن لا يكون من أهدافها ما يخـالف الـشريعة الإسلامية كما هو الحال في كثير من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقـد الدولي اللتان تتعاملان بالربا المحرم في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ (٢) لذلك يرجى من الدول الإسلامية مراعاة مثل هذه الأمور قبل انضمام إلى هذه المنظمات والهيئات الدولية لأن غرض الدول الغربية من هذه المنظمات والهيئات هو تسويق سياستهم وعقائدهم ليصدوا المسلمين عن دينهم وعقائدهم (٣).ويقول جـل وعـلا

---

(٤) سورة المائدة : آية ٣

(١) الدارمي: سنن الترمذي ؛كتاب البيوع حديث رقم ٢٠٢٥ (٢) سـورة البقـرة : آيـة ٢٧٥:

(٣) انظر : د.محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ص ص ٣١٠-٣١٥ والتنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى (المنصورة :دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع عـام

﴿ولن ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم﴾ [٤]

٣-حرية الأفراد في التبادل التجاري في إطار مصلحة المجتمع

يظهر من دراسة العلاقات الاقتصادية قيام علاقات تجارية وتبادل المنافع بين المسلمين وغيرهم في إطار من حرية تجارية.[١] ويؤيد هذا قول ابن كثير –رحمه الله - في تفسيره لقوله تعالى ﴿وترى الفُلْك مواخِر فِيهِ ولِتبتغوا مِن فَضلِهِ ﴾[٢]حيث قال((أخذ الناس السفن عن نوح عليه السلام قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل يسيرون من قطر إلى قطر ومن بلد إلى بلد ومن إقليم إلى إقليم لجلب ما هناك إلى هنا –استيراد- ومن هنا إلى هناك – تصدير))[٣]. يعني هذا أن هذه العمليات تمت بالحرية دون أية عرقلة من أية سلطة كانت . ومن هذا نرى أن الغرض الوحيد من كل ذلك هو مراعاة مصلحة المجتمع وتوفير ما يلزمه من سلع ومستلزمات. هذا يدل على أن مهمة الدولة الإسلامية في هذا الصدد هي مراقبة سير المبادلة بمراعاة مصلحة المجتمع والامتناع عن الاتجار في المحرمات والحصول على رسوم التجارة إن وجدت لمصلحة المجتمع بما تتفق وسياساتها في تنشيط التبادل مع البلاد الإسلامية وغيرها
من الدول الأجنبية.

١٤١٥-١٩٩٤) ص ص ٣٢٤-٣٢٧ والسياسات الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسـلامي؛ مركـز بحـوث والدراسـات الإسلامية مكة المكرمة) ص ص ٢٨٤-٢٨٩ [٣] سورة البقرة : آية ١٢٠

(١) انظر : أحمد منصور غازي الشريف ؛ المرجع السابق ص ١٣٣

[٢] سورة النحل : آية ١٤

[٣] مختصر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٢٥

المبحث الرابع

أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

يساهم جميع الدول في التجارة الدولية بغض النظر عن حجمها وفلسفتها ومدى تقدمها لأن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن قدرة الدولة على النمو تعتمد على قدرتها على استيراد السلع الإنتاجية من الآلات والمعدات والمواد الخام التي تستعمل في زيادة وتنويع إنتاجها ، وبالتالي فإنه ينبغي أن تمول تلك الواردات عن طريق الصادرات . (١)

وحيث إن التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية فإنه يمكن الذكر هنا كيف تؤثر التجارة الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية ، وفيما يلي كيفية ذلك :

١- تؤدي التجارة الدولية إلى توسع السوق وبالتالي توفر للدولة فرصة تصدير سلعا تنتجها باستخدام عناصر الإنتاج الوفيرة والأكثر كفاءة عندها وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها استخدام عناصر الإنتاج النادرة نسبيا لديها .وبالتالي فإن التجارة الدولية هي همزة الوصل بين الصادرات والواردات من أنحاء العالم المختلفة . وإضافة إلى ذلك فإن التجارة الدولية ستوفر الآلات والمعدات والمواد الخام للدول التي تفتقر منها لاستعمالها في عملية التنمية الاقتصادية ذلك لأنه لا غنى عنها في عملية التصنيع والهياكل الإنتاجية ، وبناء على ذلك فإنه لا ينكر أحد أن التجارة تؤثر في التنمية الاقتصادية تأثيرا إيجابيا . (٢)

---

(١) مالكوم جبلز و مايكل رومر و دويت بيركنز و دونالد شنود جراس ، التعريب : د. طه عبد الله منصور و د. عبد العظيم مصطفى : اقتصاديات التنمية ، المرجع السابق ص ٦٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤٩.

٢- التجارة الخارجية طبعا هي المصدر الرئيسي للمدفوعات الأجنبية وبالتالي تمثل الوسيلة الأساسية للحصول على الإيرادات اللازمة لشراء الواردات الضرورية لإنعاش عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن التجارة الخارجية تلعب دورا جبارا في تمويل التنمية الاقتصادية لأنه عن طريقه تتوفر الأموال اللازمة والضرورية لإقامة التنمية . (١)

٣-إن عملية التجارة الدولية في الحقيقة تؤدي إلى توسع في الإنتاج المحلي والذي يساعد على زيادة الاستثمارات الأجنبية والادخار المحلي في المدى الطويل، وهذا سيؤدي إلى ظهور القوة العاملة الماهرة لتتكامل مع الموارد الإنتاجية الثابتة والأرض والمصادر الطبيعية لزيادة إنتاجية الدولة والرفاهية الاقتصادية ، وهذا في النهاية سيؤدي إلى توسع في التجارة داخليا وخارجيا مما يتيح الفرص لإنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات تفوق بكثير عما كانت قبل ذلك .

٤-إن الاقتصاد الموجه إلى الإنتاج للسوق الخارجي يقوم بتوفير البنية الأساسية التي تسهل نقل السلع والمنتجات إلى ميناء التصدير أو مطار التصدير مثل السكك الحديدية والطرق المؤبدة السريعة ، كما أن هذا سيفتح المجال أمام قيام صناعات أخرى وتسهل التنقل بين المدن والقرى ، وقد كان لبناء الطرق وشبكات الموانئ لتسهيل نقل القصدير في جنوب أفريقيا والكاكاو والأخشاب في غانا والشاي في الهند واللحوم في الأرجنتين آثار مشابهة في الصناعات المحلية الأخرى .(٢) ويعنى هذا أن إنتاج للسوق الخارجي يؤدي إلى تطور واستفادة الصناعات المحلية الأخرى وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية في الدولة .

٥- يضاف إلى ما تم ذكره أن عملية التجارة الخارجية ستؤدي إلى تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية المحلية ، يعنى ذلك أن قطاع التصدير يزود الاقتصاد المحلي بعدد كبير من المنظمين

---

(١) مالكوم جبلز و مايكل رومر و دويت بيركنز و دونالد شنود جراس :
اقتصاديات التنمية ، المرجع السابق ص ٦٤٨

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٦٤

الجدد والذين يقومون بتشغيل الآلات الجديدة ، كما أنه يمكن الاستفادة من خبراتهم المتاحة للتنمية اللاحقة . (٣)

وبناء على ما تم ذكره أعلاه يمكن النظر إلى التجارة الخارجية على أنها امتداد للسوق المحلي ، ويعنى ذلك أن اتساع السوق نتيجة القيام بالتجارة الخارجية يساعد على التوسع في الإنتاج وقيام الوحدات الإنتاجية على أساس الحجم الأمثل وزيادة إمكانيات التخصص . نستخلص من هذا أن نمو الصادرات يمكن الاقتصاد القومي من الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل والإنتاج الكبير واستخدام التكنولوجي الأكثر تقدما، كل هذا سيؤدي إلى رفع مستويات الإنتاجية وزيادة معدل نمو الدخل القومي عن طريق تمويل الواردات ، هذا في الحقيقة يدل على أن التجارة الخارجية يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية تأثيرا مباشرا . ويضاف إلى ذلك أن التجارة الخارجية يساعد على إقامة البنية الأساسية في الدولة والتي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية، يعنى هذا أنه يحق لنا أن نقول إن التجارة الخارجية تلعب دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية .

ومع كل ما ذكرناه فإنه قد تسبب التجارة الخارجية كثيرا من المشكلات للدولة خاصة الدول المتخلفة اقتصاديا ، إن التجارة الخارجية قد تفتح المنافسة الشديدة أمام الصناعات المحلية والتي تجعلها غير قادرة على استمرار في الإنتاج ، هذا طبعا يؤثر على التنمية الاقتصادية أثرا سلبيا لأنه سيؤدي إلى تزايد مستوى البطالة في البلد مما يهدد برامج التصنيع ويجعلها غير قادرة على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية .

يضاف إلى ذلك أن التجارة الخارجية قد تسبب سيطرة الأجانب على الاقتصاد القومي مثل الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تسيطر سيطرة كاملة على الاقتصاد العالمي ، هذا فعلا يعطى إدارة الاقتصاد الوطني إلى هؤلاء الذين لا يهمهم إلا الحصول على الربح بكل طريقة .

---

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٦٤

وأخيرا فإنه يمكن القول ،إن التجارة الخارجية تعتبر من أهم الوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية والإسلامية .

الفصل الثاني

منظمة التجارة العالمية وسياساتها

المبحث الأول : منظمة التجارة العالمية دراسة تاريخية ومؤسسية

أولاً : دراسة تاريخية :

يرجع أصل تاريخ منظمة التجارة العالمية إلى محاولة الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة لعام ١٩٤٧م لإنـشاء منظمـة للتجارة الدولية لتكون إحدى المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة والتي تقـوم بتنظـيم القواعد الأساسية للتجارة الدولية ومراقبة نظمها ، وبينما كانت اتفاقية تلـك المنظمـة الدولية في مرحلة الإعداد والتحضير رأت الولايات المتحدة الأمريكية عـدم تـصديق ميثاقها لأن الكونجرس الأمريكي رأى أن هذه المنظمة ستقوم بالإشراف على الـسياسة الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي لما لم تجد منظمـة التجـارة الدولية طريقها إلى الوجود ، وأصبحت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجـارة (GATT) والتي أسست مؤقتا حتى يتم إقامة منظمة التجارة الدوليـة الأداة الرئيـسية لتنظيم العلاقات التجارية الدولية حتى خرجت إلى حيز الوجود منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤م.[١]

وبنهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م ، وإنشاء منظمة الأمم المتحـدة عـام ١٩٤٦م ، اجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كإحدى الهيئات الرئيسية لها في لندن في غضون شهري أكتوبر ونوفمبر في تلك السنة وأصدر قرار تشكيل لجنة تحضيرية تتولى مهمة وضع الخطط لإعداد مؤتمر دولي للتجارة ، وبعد وضع اللجنة التحضيرية تقريرهـا

---

(١) د. حسين عمر : الجات والخصخصة ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : دار الكتاب الحديث عام ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م) ص ٧-٨ ، و د. محمد بن مسلم الردادي : دليل الجـات ومنظمـة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، (جدة : دار المجتمع للنشر والتوزيع ، عـام ١٤١٥هـ ـ ، ١٩٩٥م) ص٩ ، و د.محمد زكي الشافعي : المرجع السابق ،ص ٢٢٨.

شكلت لجنة أخرى لتحرير مشروع الميثاق ، واجتمعت اللجنة في نيويورك في شـهري يناير وفبراير عام ١٩٤٧م ، وحررت نصوصا جديدة للميثاق وعرضت علـى اللجنـة التحضيرية في جنيف في إبريل عام ١٩٤٧م ، وانتهت إلى إقرار الصيغة النهائية للمشروع في أغسطس عام ١٩٤٧م وفي نوفمبر عام ١٩٤٧م اجتمع مندوبو ٥٧ دولة في هافانـا في شكل مؤتمر دولي وظل منعقدا حتى مارس ١٩٤٨م ، وأخيرا تم توقيع ٥٣ دولة على الميثاق الذي عرف باسم ((ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة)). وقد نص الميثـاق على أن يكون نافذا بعد التصديق عليه من عدد معين من الدول وبعد إيـداع وثـائق التصديق في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما نص الميثاق على مجموعة مـن القواعـد العامة التي تحكم سلوك الدول في مجال المبادلات الدولية ، ونص الميثاق كـذلك علـى إنشاء منظمة جديدة تعرف باسم منظمة التجارة الدولية.[١]

أما عن القواعد العامة التي نص عليها الميثاق فهي تتضمن قواعد تنسحب على جميع الدول الموقعة على الميثاق ، وقواعد تنسحب على الدول المتقدمة ، وقواعد تنسحب على الدول النامية ، وفي ضوء ذلك يعتبر ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة مكمل لميثـاق بريتون وودز الذي أنشأه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية.[٢]

رغم ذلك أثار الميثاق كثيرا من النقد من جهات متعددة حيث رأى الاتحاد السوفيتي (سابقا) والكتلة الشرقية (وقتذاك) رأى أن الميثاق هو في جوهره أداة تسخرها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم ، كما أن البعض رأوا أن الميثاق وإن كان مثاليا في مبادئه وأحكامه إلا أنه من المتعذر تطبيق هذه النصوص عمليا ، ورأى البعض الآخر أنه لا جدوى من ميثاق توضع نصوصه على أساس الاعتبارات الـسياسية وحـدها لأنـه

---

(١) د. حسين عمر : المرجع السابق ،ص ٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ٩

تتضمن هذه النصوص كثيرا من التعقيدات والاستثناءات التي تكاد توقف تنفيذ قواعـده الأصلية .[٣]

فأما منظمة التجارة الدولية التي نص ميثاق هافانا على إنشائها فقد ظلت أقرب إلى الفكرة منها إلى التنفيذ لأنه لم تصادق عليها الولايات المتحدة الأمريكية بحجة أنها قـد تتدخل في الشؤون الوطنية واستغلال رسم السياسة التجارية وبالتالي اللجنة المؤقتة الـتي شكلت لتتولى التمهيد لعقد اجتماع المنظمة لم تعقد إلا اجتماعين أحـدهما في هافانـا والآخر في جنيف في أغسطس عام ١٩٤٨م ، ثم عقدت اجتماعـا خاصـا في فرنـسا وقررت تأجيل عقد الاجتماع الثالث لها إلى أجل غير مسمى ، فماتت موتة طبيعية تلاه قيام الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT) عند ما كشف أن الدول لم تبادر إلى المصادقة على الميثاق . وحتى نهاية ١٩٥٠م لم تكن هناك سوى دولة واحـدة التي اتخذت إجراءات المصادقة على الميثاق وهي ليبيريا.[١]غير أنه في نفس الوقت الـذي كانت تجري فيه المفاوضات بشأن قيام منظمة التجارة الدولية كانت الولايات المتحـدة الأمريكية قد دعت بعض الدول في جنيف عام ١٩٤٧ للتفاوض في تخفـيض الرسـوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات والذي تم وضعها في اتفاق الذي أطلق عليه اسم ((الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)) (الجات) .[٢]

وقد وقع على هذه الاتفاقية في أكتوبر ١٩٤٧م مندوبو ٢٣ دولة وأصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من يناير ١٩٤٨م ، كما أنه انضمت بعض الدول الأخـرى إلى الاتفاقيـة انضماما كاملا ليصبح عددها ٢٧ دولة ، هذا الحدث تأثر تأثرا بارزا بالمفاوضات التي كانت تجري لإنشاء منظمة تجارية عالمية لتنظيم ومراقبة التجارة الدولية وبالتالي أصبحت

---

(٣) المرجع السابق ،ص ص ١٠-١١.

(١) انظر : د. محمد بن مسلم الردادي : المرجع السابق ،ص ٩ و د. حسين عمر : المرجع السابق ، ص ص ١١-١٢

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢.

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الأداة الوحيدة لمناقشة السياسة التجارية بعد ما أصبح إنشاء منظمة التجارة الدولية أمرا بعيد المنال .[٣]

وبعد إنشاء اتفاقية منظمة الجات في عام ١٩٤٧م ، أصبحت هي المنبر الوحيد لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف بهدف تحطيم العوائق التجارية القائمة . ونتيجة لذلك أجريت أربع جولات تحت مظلتها كلها بهدف تخفيض معدلات الجمارك عالميا على النحو التالي: جولة جنيف ١٩٤٧م(Geneva Round) وجولة أنسي ١٩٤٨م (Anncey Round) وجولة ترقوي ١٩٥٠م (Torquay Round) وجولة جنيف ١٩٥٦ (Geneva Round) إلا أنه لم تسفر هذه الجولات الأربعة عن نتائج إيجابية في المجال التجاري غير أنها مهدت لما بعدها بإقامة الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي حققت الجولات الأربعة التالية والتي أسفرت عن قيام منظمة التجارة العالمية .[١]

١- جولة ديلون ١٩٦٠-١٩٦١م (Dillon Round) .

وقد تركزت مفاوضات هذه الجولة حول خفض الرسوم الجمركية للأقطار النامية وهي وإن لم تحقق إنجازا واضحاً غير أنها تمثل بداية جيدة للقضايا الجوهرية . [٢]

٢ – جولة كنيدي ١٩٦٤-١٩٦٧م (Kennedy Round) .

عقدت هذه الجولة لمدة ثلاث سنوات في جنيف ، وخلال هذه الجولة تبين للعالم مدى تغير اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهو تغير شمل نمط التجارة الخارجية ونمط العلاقات الدولية ذاتها . ونوقش في هذه الجولة البتروكميات ووسائل الغذاء . وكانت هذه أول جولة التي اعترفت صراحة بمشاكل التجارة الخاصة التي توجه الدول النامية . كما أن مجلس الدول المتعاقدة أقر إدخال بعض النصوص الإضافية التي تحدد التزامات الدول الصناعية فيما يتعلق بالتجارة والتنمية . ومن أبرز منجزاتها أنها فرضت

---

(٣) د. حسين عمر : المرجع السابق ، ص ص ١٢-١٣ .

(١) د. محمد بن مسلم الردادي : المرجع السابق ص ١٢.

(٢) المرج السابق ، ص ١٣

ضوابط ضد إغراق التصدير التي تمثل أهمية استراتيجية في اتفاق الجات الحالية . غـير أنّ جولة كنيدي فشلت في مواجهة مشكلة العوائق غير الجمركية على الـسلع الزراعيـة والصناعية . [١]

٣ – جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩م (Tokyo Round) .

يعود سبب عقد هذه الجولة إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات وبخاصة الميـزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينيات وزيادة الرغبة من الأمـريكيين في الحماية لأن السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكيـة في الأسـاس حمائيـة في طبيعتها ونتيجة لذلك كان أحد الإجراءات التي اتخذها الولايات المتحدة الأمريكية هـو فرض ضريبة مؤقتة تساوي ١٠ ٪ على جميع الواردات . هذا الحدث أدى إلى قيام هذه الجولة المعروفة بجولة طوكيو لمفاوضة حول التجارة الدولية .

وبدأت الجولة رسمياً عام ١٩٧٣م ومباحثات كثيفة عام ١٩٧٥ وانتهت في أبريل ١٩٧٩م وفي هذه الجولة اعتمد مدخل مفاوضات تخفيف الضرائب على السلع الصناعية على مبدأ يقول بأن الجمارك العالية يجب تخفيضها بنسبة أكبر من تخفـيض الجمـارك المنخفضة. لذلك وباستثناء مستوردات معينة حساسة تجاه الجمارك انخفضت الجمـارك على السلع الصناعية باستخدام وصفة خصصت لتحقيق انسجام أكبر لمعدلات الجمارك بين مختلف الدول . وغطت مباحثات تخفيض الجمارك حـوالي ١٢٠ مليـون دولار أو ٩٠ ٪ من التجارة الصناعية بين الدول الصناعية الأساسية .[٢]

أما فيما يتعلق بالسلع الزراعية فقد قامت المفاوضات بين جميع الدول على أساس استجابة مباشرة لطلب معين من قبل شريك تجاري بشأن تنازلات أو تخفيض للجمارك أو العوائق غير الجمركية لسلعة معينة . وبناء على نظام المنح هذا أثر تخفيض الجمارك أو

---

(١) د. محمد بن مسلم الردادي : المرجع السابق ، ص ١٣ وجون هدسون ومارك هرندر : المرجع السابق، ص ٤٩٥ -٤٩٧

(٢) د. محمد بن مسلم الردادي : المرجع السابق ص ١٤

العوائق غير الجمركية لسلعة معنية ، وبناء على نظام المنح هذا أثر تخفيض الجمارك عالمياً على حوالي ٢٥٪ من التجارة الزراعية (١٢ بليون دولار) . كما أن المفاوضات تركزت أيضاً على تخفيض العوائق غير الجمركية إذا ارتفعت أهمية العوائق غير الجمركية تدريجياً في تحديدها بعد تخفيض الجمارك في الجولات السابقة . ونوقشت أيضاً قواعد عالمية بخصوص الترخيص بالاستيراد وكذلك القواعد التي ألغت العوائق التجارية على الطائرات المدنية . [١]

ومن الواضح أنه دارت جولة طوكيو حول مسائل المنتجات الصناعية والزراعية ونجحت في خفض رسومها ولكن السلع الاستراتيجية وفي مقدمتها القمح قد ترك أمرها إلى مجلس القمح الدولي .[٢]

٤ – جولة أورجواي ١٩٨٦-١٩٩٤م (Uruguay Round) .

ولما كان وما يزال المهمة الأساسية للجات هو تحرير التجارة الدولية من القيود الاقتصادية والسياسية التي تكبل انسيابها بحرية بين دول العالم وكذلك خلق بيئة آمنة وأجواء مستقرة تستطيع فيها التجارة أن تنمو وتزدهر بما يجلب الخير لسكان المعمورة[٣] ساد إحساس شامل فيما بين الدول الأعضاء في الثمانينات بأن الثورة الديناميكية في العلاقات التجارية الدولية في العقود الأخيرة تتطلب مراجعة شاملة للقانون التجاري الدولي القائم، وامتداده إلى مجالات وأبعاد جديدة من العلاقات التجارية الدولية. وكانت جولة أورجواي (١٩٨٦-١٩٩٤م) أكثر جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف طموحا وشمولا .[٤]

---

(١) انظر: جون هدسون ومارك هرندر : المرجع السابق ، ص ٤٩٥-٤٩٨ .

(٢) د. محمد بن مسلم الردادي : المرجع السابق ، ص : ١٣ .

(٣) د. بشير عمر محمد فضل الله : الجات وأثرها على التجارة العربية ، المرجع السابق ، ص ٩.

(٤) وقائع ندوة إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين ، المرجع السابق ، ص ٣٤.

وقد بدأ عقد هذه الجولة في سبتمبر عام ١٩٨٦م في بونتـدلت في أورجـواي ، وكانت هذه الجولة أطول الجولات عمرا وأشرس الجولات منذ نشأة الجـات حيـث استمرت أكثر من سبع سنوات وتمت المفاوضات من خلال أربع عشرة مجموعة وفقـا للموضوعات التالية:

١- التعريفات الجمركية
٢- القيود غير التعريفية
٣- المنتجات المدارية
٤- منتجات المصادر الطبيعية
٥- المنسوجات والملابس
٦- الزراعة.
٧- مواد الجات .
٨- نظام الوقاية لاتفاقات والترتيبات الناتجة عن جولة طوكيو.
٩- الدعم والإجراءات التعويضية.
١٠- تسوية المنازعات .
١١- الجوانب والتجارب المرتبطة بحقوق الملكية والفكرية.
١٢- الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار.
١٣- نظام حل منازعات الجات .

من خلال هذه المفاوضات تحطمت وباءت بالفشل أكثر من مرة على صخور مـن الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية وكوريا الجنوبيـة ، ثم على الخلافات على جداول تحديد الأنصبة من الاقتصاد العالمي وموقف المجموعة الأوربية

من دعم الزراعة الأوربية من صندوق الدعم الأوربي مما يقوى مراكز الدول الأوربية التنافسي على خلاف مبادئ اتفاقية الجات التي ترفض كافة أساليب الدعم .[١]

إلا أنه في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م قامت ١١٧ دولة بالتوقيع على اتفاقية التعاون التجاري المعروفة باسم اتفاقية الجات والتي تتضمن نتائج جولة أورجواي ، كما تقرر في اجتماع ديسمبر ١٩٩٣م أن تحل منظمة التجارة العالمية (WTO) محل الجات وذلك اعتبارا من بدء تنفيذ نتائج جولة أورجواي في منتصف عام ١٩٩٥م.

كما أنهم قرروا أن يكون التوقيع النهائي على الاتفاقية في المغرب يوم ١٥ إبريل ١٩٩٤م على مستوى وزراء التجارة في الدول المعنية وعلى أن يجري بعدئذ اتخاذ الإجراءات الدستورية للتصديق على الاتفاقية في كل دولة على حدة حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤م . وقد تم فعلا في مدينة مراكش المغربية إعلان على إثر ذلك ميلاد المنظمة التجارة العالمية . وبهذا وبعد لقاء طويل تحولت الجات إلى منظمة عالمية وأصبح لقواعد الاتفاقية قوة قانونية ملزمة وهبت لها الحياة . [١]

---

(١) انظر: توتاليتي ، شركة الخبرات الدولية المتكاملة ، دراسة آثار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات Gatt ... على الاقتصاد المصري ، المرجع السابق ص ص ٣١ و٣٣-٣٤.

(١) د. محمد بن مسلم الردادي : المرجع السابق ، ص ١٣ .

ثانياً : دراسة مؤسسية (تنظيمية)

نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة أورجواي (جات ١٩٩٤م) في مادتيها الأولى والثانية على إنشاء منظمة التجارية العالمية لتكون الإطار المؤسسي المشترك لتسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاق والأدوات القانونية المقترنة بها . [١] وبالتالي هي عبارة عن مؤسسة عهد إليها بتنفيذ مختلف الاتفاقات المتضمنة في النص النهائي (اتفاقية مراكش) . [٢]

منظمة التجارة العالمية كأي منظمة أخرى دولية كانت أو محلية يديرها جهاز خاص والذي يقوم بتنسيق أعمالها المختلفة . وهي تشمل كلا من المؤتمر الوزاري والمجلس العام و الأمانة وجهاز تسوية المنازعات وآلية استعراض السياسة التجارية . وفيما يلي عرض هذا الجهاز الإداري .

هيكل المنظمة

أ – المؤتمر الوزاري :

المؤتمر الوزاري هو أعلى سلطة لمنظمة التجارية العالمية . ويتكون من ممثلي جميع أعضاء المنظمة (المادة ١/٤) . ويجب أن يجتمع مرة على الأقل كل عامين . ويضطلع المؤتمر الوزاري بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف إذا طلب ذلك أحد الأعضاء وفقاً للمقتضيات الخاصة بصنع القرار المشار إليها في هذه الاتفاقية وفي اتفاق التجارة المتعددة الأطراف ذي الصلة . [٣]

---

(١) د. سمير محمد عبد العزيز : التجارة العالمية وجات ٩٤ ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للنشر، ١٩٩٦م) ص ٨١

(٢) وقائع ندوة إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٣) د. سمير محمد عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

ما ذكرناه في الأعلى يؤكد على مبدأ المساواة الذي يجب احترامه لأنه لا يقـصر أعمال المساواة على التشكيل فقط بل يمتد إلى عملية التصويت حيث لكـل عـضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري صوت واحد (المادة ١/٩) . [١]

وللمؤتمر الوزاري أيضاً اختصاص اتخاذ قرارا انضمام الدول والأقاليم الجمركيـة الجديدة إلى المنظمة التجارية العالمية حيث يتم ذلك بأغلبيـة ثلثـي الأعـضاء أي ٣/٢ (المادة ٢/١٢) . إضافة إلى ذلك فإن للمؤتمر الوزاري وحده حق مناقشة التعـديلات والاقتراحات التي تعرضها دول أعضاء منظمة التجارة العالمية أو مجالس شؤون التجارة في السلع والخدمات أو حقوق الملكية الفكرية وإقرارها وفقاً لتفصيلات مختلفة أوردتها المادة العاشرة [٢]. يعني ذلك أن المؤتمر الوزاري ينفرد وحده دون غيره من أجهـزة منظمـة التجارة العالمية بمسألة تعديل اتفاقية مراكش .

كما أن للمؤتمر أيضاً اختصاص إعفاء من التزام مفروض على أحـد الأعـضاء بموجب اتفاقية مراكش أو أي من الاتفاقات التجاريـة متعـددة الأطـراف . فهـذا الاختصاص ثم منحة للمؤتمر الوزاري الذي يملك أن يعرض لطلب الإعفـاء وإقـراره ، ويبين الحدود والشروط التي تحكم الإعفاء وإمكانية تجديده ومدته (المادة ٩) . وكذلك يحق للمؤتمر الوزاري إنشاء لجان محددة من قبل اتفاقية مراكش . وله أيضا حق إنـشاء لجنة للتجارة والتنمية ولجنة القيود ميزان المدفوعات والميزانية والمالية والإدارة . وله أيضاً حق إنشاء أي لجان إضافية لأداء ما يراه مناسباً من مهام (المادة ٦/٤) . كما أن له مع المجلس العام سلطة اعتماد تفسيرات اتفاقية مراكش والاتفاقات الدولية التجارية متعددة

---

(١) د. مصطفى سلامة : قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجـارة ، الطبعـة الأولى ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيـع ، عـام ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) ص ٤٨ .

(٢) د. مصطفى سلامة : المرجع السابق ، ص : ٤٩ .

الأطراف بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ¾ (المادة ٢/٩) [١] يضاف إلى ما سبق عـرض بأنه للمؤتمر الوزاري أيضاً حق تعيين المدير العام الذي يرأس أمانـة المنظمـة واعتمـاد الأنظمة التي تحدد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب (المادة ٦). [٢]

ب – المجلس العام :

المجلس العام هو الذي يمارس مجمل نشاطات منظمة التجارة العالمية ، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء ، ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسباً ويضطلع بهـام المـؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعة . يعني ذلك أن للمجلـس العـام صـفة الاستمرارية إذ أنه يجتمع حسبما تدعو الحاجة (المادة ٢/٤) . [٣]

ويقوم المجلس العام أيضاً بإسناد مهام للأجهزة الفرعية لمنظمة التجارة العالميـة . فإذا كان المؤتمر الوزاري مختص بإنشاء لجان التجارة وقيود ميزان المدفوعات والميزانيـة والمالية والإدارية ، فإن للمجلس العام أن يسند إليها ما يراه من مهـام (المـادة ٧/٤) ويتضح أهمية هذا الاختصاص الإسنادي أو التفويضي بالنسبة لنطـاق المـسائل محـل اختصاص هذه اللجان وطبيعتها الدورية المرتبطة بممارسات التجارة الدولية . هـذا إلى مجالس التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى اضطلاعها بالمهام المنصوص عليها في الاتفاقات للمجلس أن يعهد إليها بمهام معينة (المـادة ٥/٤) يقـوم المجلس العام أيضا باعتماد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية (المادة ٣/٧) كما أن له الحق في الانعقاد حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسئوليات جهـاز مراجعـة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسة التجارية (المادة ٤/٤) ، فلمجلس العام أيضا حق أن ينعقد حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية

---

(١) د. سـمير محمد عبد العزيز : المرج السابق ، ص ٨٣ و د. مصطفى سـلامة : المرجـع السابق ص ٤٩

(٢) د. سمير محمد عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٣) د. مصطفى سلامة ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات (المادة ٤/٣) كما أن له حق اشتراك مع المؤتمر الوزاري كما أشرنا من قبل في ممارسة سلطة اعتماد تفسيرات اتفاقية مراكش واتفاقية التجارة متعددة الأطراف (المادة ٢/٩) .[١]

وفي الحقيقة يمكن اعتبار المجلس العام كمركز بالنسبة لأجهزة منظمـة التجـارة العالمية حيث يقوم من ناحية بالإشراف العام على المجالس النوعية كمجلس التجـارة في السلع ومجلس شؤون التجارة في الخدمات ومجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية ، ومن ناحية أخرى يقوم المجلس العام باعتماد قواعد إجراءات المجالس المـذكورة ، كمـا أن الأجهزة المشار أليها في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتي تعمـل في الإطـار المؤسسي للمنظمة تقوم بإحاطة المجلس العام بكافة أنشطتها بصورة منتظمة (المادة ٨/٤)

ويملك المجلس العام وحده وضع ترتيبات إقامة التعاون مع كل المنظمات الدوليـة الحكومية الأخرى التي لها مسؤوليات تتصل بمسؤوليات منظمة التجارة العالمية (المـادة ١/٥) وتهدف هذه العلاقة في المقام الأول إلى تحقيق قدر أكبر من التناسـق في وضـع السياسة الاقتصادية العالمية بالتعاون على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له (المادة ٥/٣) ، وللمجلس أيضا حـق أن يتخذ الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل تتصل بتلك التي تعنى بها المنظمة .[٢]

ج- الأمانة :

يتم إنشاء الأمانة لمنظمة التجارة العالمية من خلال المؤتمر الوزاري والتي يرأسـها المدير العام ، ويعين المدير العام المؤتمر الوزاري ويحدد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل منصبه (المادة ١/٦و٢) ، يقوم المدير العام بتعيين أعضاء مـوظفي الأمانـة

---

(١) د. سمير محمد عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص ٨٥و٨٦. و د. مصطفى سلامة ، ص ص ٥١-٥٢.

(٢) المرجع السابق ،ص ٥٢-٥٣

ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الـوزاري (المـادة ٣/٦) .[١]

تكون مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة مـن حيـث طبيعتـها مسؤولية دولية بحتة ، ولا يجوز للمدير العام ولا موظفي الأمانة أن يسعوا أو أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أو أي جهة خارج المنظمة ، وعليهم أن يمتنعوا عن أي عمل قد ينعكس بصورة سلبية على مركزهم كمـوظفين دولـيين ، وعلى أعضاء المنظمة أن يحترموا الطابع الدولي لمسؤوليات المدير العام وموظفي الأمانـة وألا يحاولوا التأثير عليهم في أداء واجباتهم (المادة ٤/٦).[٢]

يقوم المدير العام بتقديم تقديرات ميزانية المنظمة السنوية وبياناتها المالية الـسنوية إلى لجنة الميزانية والمالية والإدارة ، ويضاف إلى ذلك أن للأمانة أن تتولى مسؤولية مـساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضـة وتقديم الدعم الكتابي والفني ، وتقوم الأمانة أيضا بمساعدة الأعضاء فيما يتصل بتـسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء ، إلا أنه قد تكون هناك حاجة أيضا إلى تقديم مشورة ومساعدة إضافيتين في مجال تسوية المنازعات للأعضاء من البلدان النامية ،(المادة ٢٧ من الملحق ٢) .[٣]

د- جهاز تسوية المنازعات .

إن جهاز تسوية المنازعات يعد أحد الأجهزة العامة لمنظمة التجارة العالميـة ويـتم مباشرة مهامه من خلال المجلس العام للمنظمة ، وينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقـة التفـاهم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣.

(٢) د. مصطفى سلامة : المرجع السابق ، ص٥٣ و د. سمير محمد عبد العزيز : المرجع السابق ص ٨٥.

(٣) د. مصطفى سلامة : المرجع السابق ، ص ٥٤.

الخاصة بتسوية المنازعات ، وعلى الجهاز أن يعين لنفسه رئيسا وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضى الضرورة للنهوض بالمسؤوليات المذكورة (المادة ٣/٤) . ومهمة جهـاز تسوية المنازعات تشمل كافة المنازعات الدولية التجارية وبالتالي فإن نصوص التفـاهم تطبق على الاتفاقات المدرجة في الملحق للتفاهم والمشار إليها بتعبير الاتفاقات المـشمولة والتي تشمل : اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف (السلع –والخدمات- وحقوق الملكية والفكرية) وهي مجالات تغطى القطاعات الرئيسية في التجارة الدولية.

يضاف إلى كل ما تقدم ومن خلال ممارسات جات ١٩٤٧م فإن جهاز التسوية لن يواجه فقط بحث المنازعات بالاتفاقات المشمولة السابق بيانها بل سيتناول أيضا اتفاقات أخرى كتلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات الجمركية ومناطق حـرة ومـدى تطابقها مع اتفاقية مراكش والاتفاقات الأخرى المعنية.

يباشر جهاز تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية مجموعة من وظـائف تستند إلى أسس متعددة تمنح هذا الجهاز طبيعة خاصة في إطار وسائل فض المنازعات في نطاق المنظمات الدولية ن فمن ناحية تدور وظائف الجهاز وترتبط بارتـضاء أطـراف التنازع ، فالطابع الارتضائي لعمل الجهاز أمر أساسي في هذا الشأن ومن ناحية أخـرى الطابع المتعدد الوظائف لجهاز التسوية أمر واضح وملموس في نصوص التفاهم المتعلـق بهذا الشأن .[١]

لجهاز تسوية المنازعات دور مركزي في إتمام حل المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية حيث إنه يتولى تشكيل فرق تحكيم المجموعات الخاصة وكذلك الأمـر بالنـسبة لجهاز الاستئناف كما أنه يقوم باتخاذ القرارات اللازمة لحل المنازعات .[٢]

---

(١) انظر : د. مصطفى سلامة : المرجع السابق ، ص ص ٥٥-٥٨.

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ص ٥٥-٦٠.

هـ- آلية أو جهاز استعراض السياسة التجارية.

يعد تأسيس آلية أو جهاز لاستعراض السياسة التجارية أحـد مظـاهر الأجهـزة المستحدثة التي أثمرت عنها مفاوضات أورجواي للتجارة العالمية ، والهدف من إنـشائها هو القيام بتقديم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية والنظام الدولي التجاري من ناحية أخرى ، فالجهاز يهدف إلى القيام بعملية تقويم من أجل بحث كل من الآثار الإيجابية والآثار السلبية لسريان قواعد النظام الدولي التجاري. ومن أجل بلـوغ وتحقيق الهدف المشار إليها ، تم إسناد هذه المهمة إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ، وتحقيقا لذلك ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضـطلاع بمـسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسة التجاريـة (المـادة ٤/٤) ، ولجهاز مراجعة السياسة التجارية أن يعين لنفسه رئيـسا وأن يـضع قواعـد إجراءاته حسبما تقتضي الضرورة للنهوض بالمسؤوليات المذكورة.[١]

كما حدد الملحق رقم (٣) لاتفاقية مراكش المنشئ لآلية استعراض السياسة التجارية مبدأ الشفافية المحلية كطريق أو منهاج لإمكان الاضطلاع بهدف فحص النظام الـدولي التجاري ككل ، فبمقتضى الفقرة (ب) من الملحق المذكور فإنه يعترف الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية في اتخاذ القرارات الحكومية في الأمـور المتعلقـة بالـسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو للنظام التجاري متعددة الأطراف ،كمـا أن الدول التزمت بأن تعمل على تشجيع وتعزيز هذه الشفافية في نظمها وتقـر بـأن الشفافية المحلية لا بد أن تكون على أساس طوعي وأن يأخذ في الاعتبار النظم القانونيـة والسياسية لكل عضو من الأعضاء . كما أنه تجب على الدول وفقا للفقرة (ج/٥/أ) من الملحق رقم (٣١) تقديم تقرير كامل للجهاز كما أنه يجب على أمانة المنظمة أيضا إعداد تقرير على مسئوليتها استنادا إلى المعلومات المتاحة لها وتلك التي يقدمها العضو المعني أو

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦١.

الأعضاء المعنيين ، وتلتمس الأمانة من العضو المعني أن الأعضاء المعنيين توضيحات بشأن سياستها وممارستها التجارية (ج/٥/ب). من الملحق رقم (٣).[١]

(١) المرجع السابق ، ص ص ٦١-٦٣.

الفصل الثالث

الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

المنظمة العالمية للتجارة امتداد لاتفاقية الجات التي تمت التوصل إليها في مفاوضـات أورجواي. وتمثل هذه المنظمة أحد أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد الـتي تقـوم بإدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية التي تم إقرارها في اتفاقيات جولة أورجواي لتحرير التجارة الدولية . (١)

ولقد تم الوصول إلى هذه الاتفاقيات نتيجة لما حققته الجات عبر تاريخها الطويل منذ عام ١٩٤٧م . ((من تغطية التجارة الدولية وحـل المنازعـات التجاريـة وإدارة المفاوضات حول التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية وتقريب وجهـات النظر بين الدول حول قضايا التبادل التجاري مما ساهم في تدعيم التفاهم الدولي والسلام العالمي)). (٢) ولكن هذا لا يعني أن الجات أو المنظمة العالميـة للتجـارة خاليـة مـن السلبيات إذ أن لكل شيء إيجابيات وسلبيات ومنافع . وبالتالي لا أحد ينكر أن لاتفاقية الجات أو المنظمة العالمية للتجارة منافع كما ذكرنا إلا أنـه بالنـسبة للـدول الناميـة والإسلامية فأضرارها أكثر من نفعها لأن اتفاقيات الجات منذ تأسيسها في عام ١٩٤٧م حتى إكمال أبعادها في مؤتمر مراكش عام ١٩٩٤م، جاءت لتلبيـة حاجـات الـدول الصناعية المتقدمة وتأمين مصالحها . لأنه يكاد ينعقد الإجماع بأن الدول الغنيـة هـي صاحبة فكرة اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي تحاول دائما تحقيق أكبر نفع ممكن من وراء الاتفاقية . وقد أكدت الممارسات الفعلية للدول المتقدمة عبر تاريخ الجات هذه الحقيقة حتى أن المبادئ التي تم الاتفاق عليها وصياغتها كانت عرضة لانتـهاكات

---

(١) د. حسين شحاتة : النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات ، الطبعة الأولى (مصر : دار البشير للثقافة والعلوم ، عام ١٩٩٨م) ص : ٢ .

(٢) د. عدنان شوكت شومان : اتفقيات الجات الدولية ، الرابحون دوما ... والخاسرون دومـاً ، الطبعـة الأولى ، (سورية : دار المستقبل – دمشق) ١٩٩٦م ، ص : ١١١ .

عديدة من نفس الدول التي فرضها في مرحلة من مراحل المفاوضات عند ما أصبحت تتعارض مع مصالحها . [١]

وفي هذا الفصل سنعرض بإذن الله للآثار المتوقعة على القطاعات المختلفة التي تم التفاوض حولها في جولة أوروجواي ثم ما يترتب على ذلك من آثار على صادرات وواردات الدول الإسلامية وحالة ميزان التجاري لها .

(١) المرجع السابق ، ص : ١١٣ .

المبحث الأول

الآثار المتوقعة على الصادرات والواردات وحالة الميزان التجاري

لقد تميز عقد التسعينيات في القرن الماضي في العالم بأكمله بالإتجاه نحو العالمية أو ما يعرف بالعولمة حيث حدث تطور كبير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية منها والخارجية نتيجة لمجموعة من المتغيرات أهمها التقدم التكنولوجي الـضخم الـذي شهده العالم وتحول كثير من الاقتصاديات الموجهة إلى اقتصاديات السوق نتيجة انهيـار النظام الاشتراكي في أوربا وتطبيق اتفاقيات الجات التي نتجت عن مفاوضـات جولـة أورجواي. وقد أدى كل ذلك إلى ظهور أسواق عالمية على درجة عالية مـن التنـافس حيث يسعى كل بلد إلى توسيع نطاق السوق بالأسلوب الذي يسمح له بتحقيق الكفاءة الإنتاجية ومواجهة المنافسة العالمية . (١)

وقد أشار الكثير من الاقتصاديين إلى المخاوف من آثار تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية والإسلامية حيث يترتب على ذلك التحريـر تثبـيط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ، لأن ذلك سيؤدي إلى ضعف قدرة الدول النامية والإسلامية على تنمية قطاعاتها المختلفة لعدم استطاعتها على منافسة القطاعات المماثلـة في الدول الصناعية المتقدمة التي تتمتع بقدر كبير من الكفاءة واسـتخدام التكنولوجيـة الحديثة . (٢)

ومن المتوقع أن يزداد وضع الدول الإسلامية والنامية سوءا ووبالا إذا ما أقـدمت الدول الصناعية على الحد من تأثيرها على القطاعات الإنتاجية المختلفة للدول الناميـة

---

(١) د.حسام الدين سليمان شلبي : و د.أسامة أحمد البهنساوى : مؤتمر أثر اتفاقية الجات علـى اقتصاديات الدول الإسلامية ، جامعة الأزهر ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، المحور الرابع ، الجزء الأول ، (القاهرة :٢١ – ٢٣ ١٩٩٦م)، ص : ٥٧ .

(٢) انظر: المرجع السابق ، ص ٥٨-٥٩.

وعلى الأخص القطاع الزراعي لعدم استطاعته منافسة القطاعات المماثلة في الدول الصناعية المتقدمة.

وفيما يلي سنعرض الآثار المتوقعة على القطاعات المختلفة :

أولا: التجارة في السلع الزراعية :

((كان موضوع التجارة في السلع الزراعية أحد الموضوعات التي تم التفاوض حولها في جولة أورجواي لأول مرة في تاريخ الجات. وقد كان القطاع الزراعي أكثر القطاعات التي خضعت لسياسات حمائية شديدة من قبل كافة الدول وخاصة الدول المتقدمة . وتوضح الإحصاءات أن حجم الدعم الذي تقدمه الدول الأوربية وحدها للسلع الزراعية في السنة تبلغ ٧٠ مليار دولارا في حين يصل الدعم الأمريكي إلى ٦٠مليار دولارا سنويا بخلاف أن اليابان تقدم إعانات للمزارعين اليابانيين بمعدلات تزيد عما تقدمه المجوعة الأوربية . (١)

نتيجة لهذه السلبيات عقدت المفاوضات حول السلع الزراعية لأول مرة في تاريخ الجات والتي أسفرت عن وضع إطار إصلاحي طويل الأمد للتجارة في المنتجات الزراعية بما فيه تخفيض الإعانات وتقليص سياسات الدعم المالي . والهدف من ذلك هو إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق حتى تتمكن كل دولة في عرض صادراتها بفرص متساوية دون تمييز أو ميزة مسبقة ، وبناء على هذه الفكرة قررت في نهاية مفاوضات جولة أورجواي تحويل جميع القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية ذلك بأن الحماية التي كانت تفرض على الزراعة تعتمد على حد كبير على القيود الكمية والقيود غير التعريفية والتي أدت إلى قيود ذات آثار حمائية غير عادلة . (٢)

---

(١) توتاليتي : آثار اتفاقية العالمية للتعريفات الجمركية والتجارة GATT ... على الاقتصاديات العربية ، المرجع السابق ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥

نتيجة لمفاوضات جولة أورجواي التي انتهت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجـارة ، تم إقرار ما يلي :

(١) استبدال نظام القيود الكمية بالقيود السعرية ، ويعنى ذلك أنه تم تحويل القيود غـير الجمركية (كمية –حصص-حظر استيراد)إلى رسوم جمركية وقيام الدول المتقدمة بخفض هذه الرسوم بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات ، كما أنه ينبغي على الـدول النامية أن تقوم بخفض هذه الرسوم من ٣٦٪ إلى ٢٤٪ خلال ١٠سنوات .

(٢) فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة لقيود غير الجمركية بنسبة هذه الواردات إلى ٣٪ عام ١٩٩٥م ثم ترتفع إلى ٥٪ في عام ٢٠٠٠م من متوسـط استهلاك السنوي .

(٣) خفض قيمة دعم التصدير للسلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات مـع خفض قيمة الصادرات المدعومة بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦سنوات.

(٤) خفض قيمة الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية بنسبة ٢٠٪ على ٦ سـنوات .
(١)

ويفهم من كل هذا أن سنة الأساس هي سنة ١٩٩٥م لأنه بدئ العمل بما توصلوا إليه في جولة أورجواي في ١٩٩٥/١/١م.

١-نتيجة لما تم التوصل إليه في نهاية مفاوضات جولة أورجواي مما أسفر عـن إنـشاء منظمة التجارة العالمية ، يمكن القول إنه سيترتب على ذلك فيما يتعلق بتجـارة الـسلع الزراعية تصحيح التشوهات السعرية التي كانت سائدة في هذا القطاع قبل مفاوضـات أورجواي بالإضافة إلى زيادة درجة الشفافية والاستقرار في السياسة التجارية العالمية من ناحية ، ومن ناحية أخرى سيشكل ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية العالمية فرصة سانحة لاستفادة الإنتاج الزراعي المحلي في الدول النامية والإسلامية ، وبالتـالي تخفـيض حدة الضغوط لخفض معدلات الحماية وتشجيع الإنتاج المحلي للسلع الزراعية التي ترتفع

---

(١) المرجع السبق ، ص ٣٦ .

أسعارها في السوق العالمية في المدى الطويل . إلا أن هذا الوضع متوقف على مدى كفاءة أداء القطاع الزراعي ومدى مرونته في الاستجابة للتطورات الجديدة والقدرة على إنتاج سلع ذات جودة عالية بأسعار تنافسية ، وكل هذا في الحقيقة يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد من قبل المسئولين في الدول الإسلامية حتى يتم اتباع سياسات زراعية مناسبة لها . [١]

٢- يتوقع أن تزيد فرص الدول النامية في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بما سيمكنها من كسب ما يزيد عن ٩ مليارات دولار نتيجة تخفيض القيود التجارية على صادراتها إلى الدول المتقدمة ، وتكسب هذا المبلغ خاصة الدول النامية المصدرة للمنتجات الغذائية ذلك بسبب تمتعها بميزة نسبية في إنتاج الغذاء وكذلك بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار المواد الغذائية بعد إجراء معدلات الخفض المذكورة أعلاه ، وقد يحدث عكس ما تم ذكره بالنسبة للدول النامية التي لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الغذاء لأنه يتوقع أن تخسر الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية حوالي ١,٢ مليار دولار تتحمله دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وبعض دول أوربا الشرقية . وهذا سيؤدي بالفعل إلى زيادة متوقعة في أسعار المواد الغذائية خاصة تلك التي كانت تتلقى دعما كبيرا على وارداتها من القمح والأرز واللحم والسكر ومنتجات الألبان ، [٢] والجدل رقم (١٣) يوضح ذلك :

---

(١) الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي : سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة ةالتعرفة ((الجات)) وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، القطاع الزراعي ٣ ، مارس ١٩٩٧م / شوال ١٤١٧ هـ ص ٢٣ .

(٢) د. فخري الدين الفقي : (منظمة التجارة العالمية) مجلة مصر المعاصرة ، (القاهرة : السنة السابعة والثلاثون – العددان ٤٤١-٤٤٢ يناير / إبريل ١٩٩٦م) ص ١٤٦.

جدول رقم (١٢)

الآثار الناجمة عن تصحيح التشوهات وتخفيف القيود على التجارة الخارجية للسلع الزراعية .

	تخفيف قيود الاستيراد	دعم الصادرات	دعم الإنتاج	الإجمالي
إجمالي الدول المتقدمة	٨,٨	٩,٠	٢١,٥	٤٩
الاتحاد الأوربي	١,٢-	١١,٥	١٧,٤	٢٨,٥
اليابان	١٧,٧	٢,٢-	٠,٥-	١٥,٢
الولايات المتحدة	٠,١-	صفر	١,٨	١,٧
إجمالي الدول النامية	٨,٨	٢,٣	٢,٤	٩,٢
أمريكا اللاتينية	٠,١	صفر	١,٣	١,٤
جنوب شرق آسيا	٣,٤	٢	٠,٤	٤,٠
أوربا الشرقية	٠,٥	١,٢-	٢,٩	٢,٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠,١	٠,٧-	٠,٢-	٠,٤-
أمريكا جنوب الصحراء	٠,٣	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-
الصين	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٦-

المصدر Source:

Tarr, D and others "Quantitative Estimates of the Uruguay Round's Outcomes", Finance and Development (Washington: IMF, Dec 1995) P. 38.

٣- ومن ناحية أخرى يشك بعض الباحثين بأن تحرير التجارة في البلدان الصناعية المتقدمة سيؤدي إلى زيادة في كميات السلع الغذائية المعروضة في السوق الدولية، وإذا كان الأمر هكذا فإن انكماش الكميات المعروضة سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع الزراعية كما هو مبين في هذا التقدير ، أي سترتفع أسعار القمح ٤,٥ ﷼ والسكر٣,٤ ﷼ واللحوم الحمراء ٣,٨ ﷼ ولحوم الدواجن ٢,٦ ﷼ والزيوت النباتية ٤,٦ ﷼ والزبدة ٧,٢ ﷼ والأجبان ٥,٤ ﷼ والحليب الجاف ٧,٧ ﷼ سنويا خلال فترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م. [١]

(١) د. عدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الدولية ، المرجع السابق ص ١٣٠ .

٤- وتقدر زيادة قيمة تصدير السلع الزراعية في الدول النامية بحوالي ١١٪ بعد تحرير تجارتها بينما ستزداد قيمة وارداتها من السلع الغذائية بمعدل ٣٩,٣٪ في السنة. أما الدول الأقل نموا فإن الزيادة في قيمة التصدير الزراعي لا تتعدى ٨,٥٪ بينما الزيادة في قيمة الاستيراد تفوق ١٦,٧٪ ، وهذا يعكس اتساع الفجوة الغذائية لهذه الدول والذي يدل على أنه يجب على الدول النامية أن تصدر أكثر فأكثر لكي تستورد أقل فأقل كما هو مبين في الجدول الآتي . (١)

جدول رقم (١٣)

تقدير نسب الزيادة في التصدير والاستيراد نتيجة تحرير التجارة الدولي

مجموع الدول	زيادة في قيمة التصدير الزراعي ٪	زيادة في قيمة استيراد الحبوب ٪
في الدول النامية	١١٪	٣٩,٣٪
الدول الأقل نموا	٨,٥٪	١٦,٧٪
الدول متوسط الدخل	١١,٧٪	٥٥,٦٪

المصدر :

Valdes Alberto – Agriculture in the Uruguay Round – Interests of Developing Countries, World Bank Economic Review, Washinton D.C. No. 71-593.1990.

٥-نتيجة لاتفاقيات جولة أورجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية ستتأثر برامج التنمية الزراعية في الدول النامية ذلك بأن هذه الاتفاقيات ستحد كثيرا من إمكانية هذه الدول على الحصول على البذور والشتلات المحسنة والهندسة الوراثية وغيرها من الأساليب التكنولوجيا الجديدة بسبب ارتفاع تكلفتها مما يرفع من تكاليف المدخلات الزراعية الحديثة . وهذا طبعا سيؤدي إلى خلق صعوبات جديدة أمام برامج التنمية الزراعية وتحسين الإنتاجية في الدول النامية . (٢)

٦- كما هو متوقع فإن اتفاقية الجات المتعلقة بتحرير التجارة في السلع الزراعية تحقق فقط تحريرا جزئيا لهذا القطاع المهم المرتبط ارتباطا مباشرا بالاحتياجات الأساسية

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٣٠-١٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

من الغذاء ، كما قلنا هناك عدد كبير من الدول النامية التي تعد مستوردا صافيا للغـذاء يصل إلى ١٠٤ دولة كما ورد في تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميـة مـن إجمالي ١٣٢دولة نامية ، ولقد بلغت الصادرات الغذائية لتلك الـدول في عـام ١٩٨٩ حوالي ١٣,٥بليون دولار ، بينما بلغت وارداتها في نفس السنة حوالي ٤٩بليـون دولار بعجز قدره ٣٥,٥ بليون دولار تتحملها مواردها المحدودة المتواضـعة مـن العمـلات الصعبة. ولهذا السبب والارتفاع المتوقع من أسعار السلع الغذائية نتيجة خفض الـدعم الذي نتج عن مفاوضات جولة أورجواي ،طالبت الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بضرورة تعويضها عن الخسائر التي ستتحملها نتيجة لاستيرادها نفس المعـدلات مـن الغذاء.[١]

وبناء على ذلك فقد تعهدت الدول الصناعية المتقدمة بتعويض الدول الناميـة عـن الأضرار الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية مع حصولها على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية التكلفة الإضافية عليه. إلا أن قضية تعهد الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية شيء لا ينبغي أن تعتمـد عليها الدول النامية لصياغة سياساتها الاقتصادية والزراعية ، فمن ناحية جاءت المنظمـة العالمية للتجارة تلبية لحاجات الدول الصناعية المتقدمة وتأمين مصالحها ولو على حساب الدول النامية ، ومن ناحية أخرى فإن القرار الذي صدر بحق تعويض الـدول الناميـة المتضررة من التكلفة الإضافية التي تتحملها نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية ، ويتسم بالعمومية الشديدة وبالتالي لم يحدد صراحة قيمة أو نسبة التعويضات . يعنى ذلك أن هذا القرار في الحقيقة ما زال يشجع تبعية الدول النامية للدول الصناعية المتقدمة حيث أثبتت الممارسات الفعلية للدول المتقدمة عبر تاريخ الجات أن المبادئ التي تم الاتفـاق عليهـا وصياغتها كانت عرضة لانتهاكات عديدة من نفس الدول التي فرضتها في مرحلة مـن مراحل تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، عنـدما

---

(١) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية ، المرجع السابق ص ٢٣٣ .

يصبح أي قرار متعارضا مع مصالحها ، فيمكن جدا أن يكون مصير هذا القـرار مثـل القرارات السابقة . (١)

٧- وتعد مشكلة الأمن الغذائي من أهم آثار إنشاء منظمة التجارة العالمية الـتي تتأثر بها الدول النامية لأن توفير الغذاء يأتي في مقدمة حاجات المجتمع الإنساني وبالتـالي يعد الأمن الغذائي من أهم عوامل تحقيق السلام في أي مجتمع كـان إلا أن الغـذاء في الوقت الحاضر أصبح سلاحا سياسيا يستخدم في الحد من مقاومة الـشعوب الناميـة ، وإخضاعها لسياسة الدول التي تمسك بمفاتيح مخازن الغلال في العالم. (٢)

والدول النامية الفقيرة للاسف تستورد أكثر من ثلثي احتياجاتها من الغذاء مـن الدول المتقدمة ، فبالتالي وفي ظل اتفاقية الجات سوف ترتفع أسعارها كما رأينا فيمـا سبق ذلك نتيجة تخفيض الدعم الداخلي بنسبة ٢٠٪ من قيمة الدعم بالنـسبة للـدول المتقدمة مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية ، وهـذا بـدوره سيؤدى إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية ، ونتيجة لذلك سوف تتضرر الـدول الإسلامية والنامية المستوردة الصافية من المواد الغذائية مثل سيراليون، وغينيا ، ومـصر وغيرها من الدول الإسلامية . هذا سيرتفع تكلفة المعيشة نتيجة زيادة تكلفـة اسـتيراد المواد الغذائية بالدول الإسلامية ، وهناك احتمال كبير لضعف استفادة الدول الإسلامية من إزالة الحواجز الجمركية والفنية مع لجوء الدول المتقدمة إلى التشديد في مراقبة الجودة والالتزامات بالمواصفات القياسية والحجز الزراعي . (٣)

---

(١) انظر: المرجع السابق ، ص ص ١٠٤ و ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) انظر: أ. د. عبد الله عبد العزيز الصعيدي :أثر التنظيم الجديد للتجـارة الدوليـة "جـات ١٩٩٤" على الأمن الغذائي في الوطن العربي – الجزء الأول ؛ آفاق اقتصادية : مجلـة اتحـاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة – قسم البحوث والدراسـات ، المجلد ١٧ عدد ٦٧-٦٨ ، السنة ١٤١٧هـ ، ص ٧٢ .

(٣) د. حسين شحاتة : النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات ؛ المرجع السابق ص ٢١.

ويؤكد كل ما ذكرناه أن التحرير الذي تم تطبيقه في مجال السياسات الزراعية لا يتعدى كونه تحريرا جزئيا سواء بالنظر لمحدودية الخفض المقرر للتعريفات الجمركيـة أو الحجم المتبقى من الدعم المقدم للسلع الزراعية ، ويعنى ذلك أن المجتمع الدولي لا يـزال يواجه تحدى تحقيق مزيد من الإصلاحات للسياسات الزراعية وإزالة المزيد من التشوهات المعوقة لتجارة السلع الزراعية .[١] إلا أنه مهما يكن من أمر إيجابيات وسلبيات اتفاقيـة أورجواي ومنظمة التجارة العالمية التي انبثقت من مفاوضاتها فهي في الحقيقـة الطريـق الوحيد الموجود حاليا نحو تحرير التجارة العالمية.

ثانيا: التجارة في السلع الصناعية :

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تغيرات جذرية ذات آثار هامة بالنسبة لمستقبل التنمية الـصناعية وتـشغيل المـشاريع الصناعية في البلدان النامية نتيجة تحول معظم الاقتصاديات القائمـة علـى التخطـيط المركزي إلى اقتصاديات تعتمد على السوق المفتوح وإقامة وتعزيز التكامل الاقتـصادي الإقليمي وعولمة التجارة وتحريرها والتقدم المتسارع في التطبيقات الحديثة المتطورة . [١]

فالهدف الرئيسي لاتفاقات الجات هو تحرير التجارة الدولية السلعية منها والخدمية من خلال إزالة القيود الكمية والضريبية التي تعوق تدفق السلع والخدمات بين الـدول ، وبالتالي تمكنت الجات خلال مفاوضات جولة أورجواي من تحقيق تلك الأهـداف في يسر وسهولة ، لأن مفاوضات تحرير التجارة الدولية للسلع الصناعية لم تشهد خلافات بين الدول الأعضاء كما حدث في تلك المتعلقة بتجارة المحاصيل والمنتجـات الزراعيـة وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية ، المرجع السابق ص ٢٢٤ .

(٢) وقائع مختارة لاجتماع الخبراء حول الاستراتيجيات والسياسيات الصناعية في ظل ظـروف التغير الاقلمي والدولي ، المنامة ، البحرين ٢٠-٢٣ نوفمبر ١٩٩٥م ، ص ١٤ .

١- سبق التفاوض بين الدول الأعضاء حول موضوع تجارة السلع الصناعية في الجولات السابقة بخلاف ما حدث لموضوع تجارة المحاصيل ومنتجات الزراعية والـتي تمـت التفاوض حولها لأول مرة في جولة أورجواي .

٢- لم تكن السلع الصناعية تتمتع بنفس سياسات الحماية والدعم التي كانت تتمتع بها المنتجات الزراعية .

٣- تم وضع الأسس والقواعد التي يتم من خلالها نظام تجارة السلع الـصناعية والـتي كانت معدومة على تجارة المحاصيل الزراعية ومنتجاتها .

وقد توصلت جولة أورجواي في هذه المجال إلى النتائج التالية في مجال تجارة الـسلع الصناعية الآتية :

١- وافقت الدول المتقدمة على تخفيض متوسط التعريفات الجمركيـة بنـسبة ٤٠٪ خلال خمس سنوات وبنسب متساوية ابتداء من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية .

٢- زيادة واردات الدول المتقدمة الصناعية من السلع المعفاة من التعريفات الجمركية من ٢٠٪ إلى ٤٣٪ من إجمالي وارداتها وبخاصة في مجال تجـارة الآلات ومنتجـات المعادن والأخشاب ولب الأخشاب والورق والأثاث والمنتجات الكيماوية .

٣- إلغاء القيود غير الجمركية مثل إجراءات المنطقة الرمادية كقيود الصادرات الطوعية والرقابة على الواردات على مدى أربع سنوات ابتداءا من تاريخ إنشاء المنظمـة ، ذلك بأن هذه القيود كانت تشكل حجرة عثرة أمام صادرات الدول النامية وبالتالي سوف تستفيد الدول النامية بدرجة كبيرة من اتساع فرص تـسويق منتجاتهـا في أسواق الدول المتقدمة .

٤- تخفيض متوسط التعريفات الجمركية على منتجـات المـوارد الطبيعيـة بنـسبة ٣٣٪وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الاستوائية بنسبة ٥٥٪ خـلال خمس سنوات .

٥- استمرار الدول النامية في جهودها نحو تحرير تجارتها الخارجية بتخفـيض القيـود الجمركية وغير الجمركية بنسبة ٢٨٪ مع زيادة نسبة التعريفات المثبتة مـن ١٣٪ إلى ٦١٪ في نهاية فترة التنفيذ ,وهي خمس سنوات . (١)

٦- إضافة إلى ما سبق ذكره التزمت الدول المتقدمة أيضا بإزالة التعريفات كلية في أحد عشر قطاعا سلعيا تضم المستحضرات الدوائية ومعدات البناء والمعـدات الطبيـة والصلب والأثاث والخشب والورق ولعب الأطفال . (٢)

أما فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس فقد تم التوصل إلى اتفاق حولها بعد مدة طويلة ومفاوضات شاقة بأن موضوع التجارة العالمية في المنسوجات والملابس من أكثر القضايا إثارة للجدل والخلاف بين الدول المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، ويرجع السبب في ذلك إلى الآتي :

١- إن التجارة العالمية في المنسوجات والملابس كانت تخضع لنظام الاتفاقيات الثنائيـة التي تم الاتفاق عليهـا في إطـار اتفاقيـات الأليـاف المتعـددة Multi-Fibre Agreement والتي تضم ٤٤ دولة وتغطى نحو ٨٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية لهذه المنتجات والتي كانت تفرض حصصا من الدول النامية والدول المستوردة من الدول المتقدمة وبالتالي فإن الدول المتقدمة ما كانت تريد أن يتزعزع هذا الوضـع الذي يجعلها تسيطر على العرض والطلب في المنسوجات والملابس .

٢- كان عمال النسيج في الولايات المتحدة الأمريكية محمين تماما في اتفاقية الأليـاف المتعددة وبالتالي كانوا يرون أن تحرير تجارة الملابس والألياف ستمكن الدول النامية

---

(١) د. فخر الدين الفقي : " منظمة التجارة العالمية ؛ النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية " ، مجلة مصر المعاصـرة ، القـاهرة ، العـدد ٤٤١-٤٤٢ يناير / إبريل ١٩٩٦م – السنة السابعة والثمانون ، ص ص ١٥٣-١٥٤ .

(٢) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية ؛المرجع السابق ص ٢١٨ .

خاصة دول جنوب شرق آسيا المتطورة إنتاجيا من زيـادة العـرض في الـسوق الأمريكية وبأسعار تنافسية تهدد عددا من مصانع النـسيج الأمريكيـة بـالإفلاس وبالتالي سيصبح عدد من عمال النسيج بلا عمل والذي يضر بالاقتـصاد الـوطني والمصالح الأمريكية .

٣- كثير من الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على تجارة المنسوجات والملابس الـتي تشكل صادراتها نسبة لا يستهان بها من إجمالي صادراتها الصناعية وبالتالي تـشكل مصدرا هاما من مصادر دخلها المحلي ، فقد لجأت هي نفسها إلى فرض قيود على وارداتها من هذه المنتجات بغرض الحد من المنافسة الأجنبيـة وكـذلك المعاملـة بالمثل .[١]

إلا أنه في نهاية مفاوضات جولة أورجواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة تم التوصل إلى النتائج التالية في مسألة تحرير التجارة في المنسوجات والملابس .

١- اتفاق الدول الصناعية المتقدمة على حذف ما لا يقل عن ١٦٪ من قائمة وارداتها من المنسوجات والملابس المشمولة باتفاقيات الألياف المتعددة في المرحلـة الأولى التي تبدأ في السنة الأولى من إنشاء المنظمة ، ثم يلي ذلك حذف المنتجات الأخرى في السنة الرابعة (١٩٩٨م) والثامنة (٢٠٠٢م) على الترتيب ، ثم تحـذف بـاقي المنتجات من المنسوجات والملابس (٢٠٠٥م) والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٤)

جدول خطة دمج تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقيات متعددة الأطراف

المراحل	الدمج		معدل نمو الحصص المتبقية بالمقارنة بمعدلات الحصص وفقا لاتفاقيات الألياف المتعددة
	النسبة	التراكمية	
الأولى (يناير ١٩٩٥م)	١٦٪	١٦٪	أعلى في المعدل للألياف المتعددة

(١) د. عدنان شومان شوكت : اتفاقية الجات الدولية ، المرجع السابق ص ص ١٣٣-١٣٤ و د. فخري الدين الفقي ، منظمة التجارة العالمية ، المرجع السابق ص ص ١٥٣-١٥٤ .

الثانية (يناير ١٩٩٥م)	١٧	٣٣	زيادة بنسبة ٢٥
الثالثة (يناير ٢٠٠٢م)	١٨	٥١	زيادة بنسبة ٢٧
الرابعة (٢٠٠٥م)	٤٩	١٠٠	

المصدر :

Francis I and et al, "Assessing the Uruguay Round" Paper Presented to the World Bank Conference on the Developing Economics (Washington D.C. World Bank June, 26th-27th, 1995

٢- إلغاء اتفاقات الألياف المتعددة وضمها إلى الترتيبات متعددة الأطراف في إطـار المنظمة العالمية للتجارة وذلك على أربع مراحل وعلى مدى ١٠سنوات ابتداء من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بحيث تطبق على هذه المنتجات في نهايـة المـدة (عام٢٠٠٥) نفس القواعد التي تطبق على هذه المنتجات في إطار منظمة التجـارة العالمية .

٣- الالتزام بعدم فرض قيود على واردات هذه المنتجات ابتداء من تـاريخ إنـشاء المنظمة .

٤- إمكانية إعادة توزيع الحصص لصالح المصدرين الأكثر كفاءة والمقيـدين بحـصة صغيرة .

٥- تطبيق آلية مؤقتة خلال الفترة الانتقالية (١٠سنوات) للوقاية من الزيادة المفاجئة في واردات الدول المتقدمة من المنسوجات والملابس غـير مقيـدة في اتفاقيـات الألياف المتعددة مع معاملة الدول الأقل نموا معاملة الدولة الأكثر رعاية بالمقارنـة بالفئات الأخرى من الأعضاء . إلا أنه لخشية الدول النامية إساءة استخدام هـذا النص من قبل الدول المتقدمة تم تعديله وذلك ألا تزيد فترة تطبيقه عن ٣ سنوات.

٦- اتخاذ الدول الأعضاء الإجراءات الضرورية وفقاً لقواعد المنظمة العالمية للتجـارة لتحقيق المزيد من فتح الأسواق أمام منتجات المنسوجات والملابـس بـشروط التجارة المنصفة والعادلة وتفادي التمييز ضد واردات هذه المنتجات . [١]

ما أن أوشكت جولة أورجواي على الانتهاء حتى بدأ كثير من المنظمات الدولية والإقليمية والباحثون دراسات بهدف بحث انعكاسات إنشاء منظمة التجارة العالمية على مستقبل اقتصاد العالم سواء كان ذلك من منظور الدول المتقدمة أو الدول النامية إلاّ أن التقييم الكمي لآثار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على القطاعات المختلفة لم يحظ بنفس الاهتمام لأن اتجاهات الناس اختلفت وبالتالي لم يتوصلوا إلى نفس النتائج وعلى ذلـك أصبحت كثير من النتائج والتقديرات التي توصلوا إليها غير مؤكدة أو غـير دقيقـة . والدليل على ذلك يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٥)

الدراسات والتقديرات لزيادة الدخل العالمي الناتجة عن تحرير التجارة الدولية طبقاً لنتائج جولة أورجواي واتفاقيات الجات الجديدة ١٩٩٤م

الجهة التي قامت بالدراسة	سنة البدء بالدراسة	الزيادة المقدرة	بأسعار عام	السنة التي ستتحقق فيها الزيادة
مركز الاقتصاديات الدولية باستراليا	١٩٩٠	٧٤٠	١٩٩٠	٢٠١٠
تكوين – بيروني – ويكل	١٩٩١	٦٢٦	١٩٩٠	٢٠٠٥
تكوين – بيروني – ويكل	١٩٩٣	٢١٢	-	٢٠٠٢
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٩٩٣	٢٧٤	١٩٩٢	٢٠٠٢
منظمة التعاون	١٩٩٣	٢١٣	١٩٩٢	٢٠١٠

(١) د. فخر الدين الفقي : منظمة التجارة العالمية ، المرجع السابق ص ص ١٥٥-١٥٦ .

الاقتصادي والبنك الدولي				
مجلس المستشارين الاقتصادية والممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية	-	٤٦٣	١٩٩٠	٢٠١٠
	-	٧٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
سكرتارية الجات	-	٢٣٠	١٩٩٢	٢٠٠٥
سكرتارية الجات	١٩٩٤	٥١٠	١٩٩٢	٢٠٠٥

المصدر : د. إبراهيم العيسوى، "الجات وأخواتها " – مركز الدراسات العربية آذار مارس ١٩٩٥م، ص ١٥٠.

(١)- بالرغم من أن الدول النامية تشكل عددا كبيرا من الدول وتقطنها نسبة كبيرة من البشر كان وجودها في جولات المفاوضات السابقة قبل جولة أورجواي غير ملموس حيث خيمت على المفاوضات والمناقشات مصالح الدول الصناعية الكبرى وبالتالي لم تعن المفاوضات بمشاكل الدول النامية ولكن في مفاوضات جولة أورجواي تعالت أصواتها وطالبت بأن تولي الأمانة العامة للجات وجولات المفاوضات التي تعقدها اهتماماً أكبر بمشاكلها بصورة تمنحها تسهيلات وإعفاءات من تطبيق بعض أحكام اتفاقية الجات مع احتفاظها بعضويتها.[١] هذا ما حصلت عليها الدول النامية في مفاوضات جولة أورجواي وإن كان أقل مما كان متوقعا إلا أنها بداية جيدة بالنسبة لها.

(٢)- إن درجة تخفيض التعريفات الجمركية متحيزة لصالح الواردات من الدول المتقدمة عن الواردات من الدول النامية . فبينما يصل الخفض في التعرفة على واردات السلع الصناعية بين الدول المتقدمة إلى نحو ٤٥٪ في المتوسط . نجد عكس ذلك فيما بينها(الدول النامية) أو فيما بينها وبين الدول المتقدمة . فهي تقريباً نفس النسب المقدرة والتي تبلغ ٢٨٪ وبالرغم من ذلك ، فمن المتوقع أن تؤدي إزالة القيود على الواردات

(١) د. عدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الدولية ، المرجع السابق ص ١٥٩ .

من السلع الصناعية خاصة إجراءات المنطقة الرمادية إلى مكاسب هائلة للـدول الناميـة خاصة لدول جنوب شرق آسيا التي المحتمل أن يزيد إنتاجها منا لمنسوجات والملابـس بنحو ٢٠٠٪ على حساب صناعات المعدات الثقيلة والنقل وبعـض دول في الـشرق الأوسط والتي تشكل الصناعات النسيجية والملابس نسبة كبيرة من مجمل صادراتها مثل تونس ٣٥٪ ،وسورية ٢٧٪ ، والمغرب ٢٢٪، ومصر ١٦٪.

(٣)- طبقاً لجولة أورجواي زادت حصة الواردات من المنتجات الـصناعية المـسموح بإدخالها معفاة من الرسوم الجمركية إلى البلدان الصناعية المتقدمة من ٢٠٪ إلى ٤٣٪ وذلك يعود بصفة رئيسية إلى ارتفاع حصة الواردات من المعادن من ٥٩٪ إلى ٧٠٪ . والخشب وعجينه الورق والمفروشات (من٥٠٪ إلى ٨٤٪) وانخفضت حصة واردات البلدان الصناعية المتقدمة الخاضعة للتعريفة الجمركية القصوى ١٥٪ فأكثر ضمن إجمالي وارداتها من ٧٪ إلى ٥٪ إلا أن جزءا مهما (٢٨٪) من واردات البلدان المتقدمة من المنسوجات والملابس يقع ضمن هذه الفئة وهي تشكل صادرات هامة بالنسبة إلى البلدان النامية ، [١] هذه في الحقيقة بشرى سارة بالنسبة للدول النامية ومنها الإسـلامية ، لأن معظم هذه البلدان منتجة للمواد الأولية التي تم تخفيض الرسوم عليها وبالتـالي سـتزيد فرصة وصولها إلى الأسواق ومن ثم زيادة مبيعاتها من تلك المنتجات وزيادة الإيـرادات والدخل القومي ، إلا أن ذلك لن يتحقق في الأجل القصير لأن معظم البلـدان الناميـة ستتعرض للخسارة نتيجة تحرير التجارة العالمية في المدى القصير لأن الدول التي كانـت تتمتع لدى البلدان والمناطق المتقدمة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية كذلك المنتجات الـتي كانت تستفيد من مزايا نظام التفضيلات المعمم ستفقد هذه المميزات وبالتالي ستتعرض لمنافسة شديدة وقاسية من البلدان الأخرى وعلى هذا ستكون الاسـتفادة في الأجـل

---

(١) الاتحاد العام لغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية :" الآثار المحتملة للغات على الاقتصاديات العربية وعلى دور العمل العربي المشترك " اجتماع مجموعة الخبراء العرب حول أثر الجات على الاقتصاديات العربية . القاهرة ٤-٧ آب / أغسطس ١٩٩٤م .ص ١٢

القصير خاصة لصالح البلدان الأكفاء إنتاجا وعلى حساب الدول التي كانـت تعتمـد صادراتها على هذه المميزات المذكورة .

(٤)-أدخلت جولة أورجواي الصناعات الناشئة ضمن قضاياها ، وذلك بـأن أعطـت لكل الدول المتعاقدة الحق في تطبيق تدابير لحماية صناعاتها المحلية في وجه نمو متـسارع وغير متوقع لواردات منتج محدد ، مما قد يشكل تهديدا لهذه الصناعات أو يلحق ضـررا خطيرا بها لأن هناك مخاوف للدول النامية من منافسة المنتجات المـصنعة في الـدول المتقدمة لاختلاف مستوى الجودة والتكنولوجيا وتراكم الخبرات، وهذه ربما يقضي على الصناعة الناشئة في الدول النامية ومنها الإسلامية والذي تجعل أسواقها مكانا خـصبا لصناعات الدول المتقدمة مما قد يسبب البطالة على نطاق واسع في الدول النامية ويضر باقتصادياتها ومستوى المعيشة فيها وبرامج التنمية . (١)

(٥)-ولعل من أبرز النتائج التي أسفرت عنها جولة أورجواي بالنسبة للسلع المصنعة هو انخفاض ما يعرف بمعدل تصعيد التعرفة Tariff escalation ويقـصد بـذلك نـسبة التعريفة الجمركية التي تفرض على السلع في هيئتها الأولية مقارنة بالتعريفة التي تفـرض على نفس السلع في حالتها نصف المصنعة ثم في حالتها تامة الصنع ، ويـذكر في هـذا الصدد أن كثيرا من الدول تفرض تعريفة جمركية منخفضة على السلع الأولية ، ثم ترتفع نسبيا عند ما تصبح السلعة نصف مصنعة ، ثم ترتفع بنسبة أكبر عند ما تـصبح تامـة الصنع ، مما يؤدى إلى تقليص أو حد من قدرة الدول النامية والتي تعتمد في صـادراتها على السلع الأولية على تطوير صناعاتها المعالجة والتصنيع لسلعها الأوليـة بـالنظر إلى الارتفاع الذي يطرأ على أسعارها ارتباطا بمعدل التعريفة الجمركية مما يؤثر على القدرة التنافسية في هذا المجال ، لا شك في أن ما أسفرت عنه جولة أورجواي لا يعـنى إلغـاء تصعيد التعريفات الجمركية كلية إلا أنه نتيجة للخفض الكبير الذي طرأ على التعريفـة

---

(١) وقائع مختارة لاجتماع خبراء الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ظل ظـروف الـتغير الإقليمي والدولي ص ٢٢

الجمركية التي تفرض على السلع تامة الصنع ونصف المصنعة سيتقلص هذا الفارق المطلق في معدلات التعريفة للمراحل الثلاثة للسلع الأولية . هذا سيؤثر تأثيرا إيجابيا في تشجيع المعالجة والتصنيع لمنتجات المواد الأولية للدول النامية والاستفادة من عوائد القيمة المضافة التي تحققها عملية التصنيع . [٢]

(٦)-وفقا لتنبؤات الجات يتوقع أن يؤدي تحرير التجارة العالمية في إطار جولة أورجواي إلى زيادة في الدخل العالمي يبلغ ٥١٠ مليارات من الدولارات سنويا سـنة ٢٠٠٥م . وسيكون نصيب البلدان والمناطق المتقدمة الثلاث كما يلي : الاتحاد الأوربي (١٦٤ مليار دولار) الولايات المتحدة الأمريكية (١٢٢ مليار دولار) اليابان (٢٧مليـار دولار) ، أما حصة الدول النامية مع كبر حجمها فيتوقع أن يكون إجمالي زيادة الـدخل فيهـا (١١٦ مليار دولار) أي ما يقارب ٢٣٪ من إجمالي الزيادة العالمية ، ويتوقع أن تـؤدي هذه الزيادة إلى ازدياد الطلب على المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية والذي بدوره يساعد على تحسين بيئة البحث والتطوير على الصعيد العالمي وتطوير منتجات جديـدة وبالتالي فإن أمانة الجات تتوقع أن يزيد حجم التجارة العالمية بنسبة تتراوح من ٤,١٪ إلى ٥٪ سنويا حتى العام ٢٠٠٥م وبنسبة ١٢٪ ما بعد ذلك . [١] إلا أن جميع هـذه التقديرات غير مؤكدة وتنقصها الدقة ، وإن كانت في مجملـها تقـديرات منطقيـة تم التوصل إليها وفقا لصيغ عملية مختلفة .

(٧)-أما فيما يتعلق (بتجارة السلع الصناعية يتوقع أن تحقق الـدول الناميـة ومنـها الإسلامية مكاسب إجمالية تبلغ نحو ١٣مليار دولار في الأجل القصير ونحـو ٤١مليـار دولار في الأجل الطويل ، وتتولد معظم هذه المكاسب في دول جنوب شـرق آسـيا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ، [٢] وفي مجال تجـارة

---

(٢) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية ،المرجع السابق ،ص ص ٢١٨-٢١٩

(١) GATT, Focus on GATT News Letter, No. 111 and 102 (October and November, 1994).

(٢) د. فخر الدين الفقي : منظمة التجارة العالمية ، المرجع السابق ص ١٥٩ .

المنسوجات والملابس فمن المتوقع أن تعاني الدول النامية من خسائر إجمالية تقدر بنحـو ١,٥مليار دولار في الأجل القصير وتحقق مكاسب تقدر بنحـو ٣,٥مليـار دولار في الأجل الطويل . والسبب في الأجل القصير هو أن مستويات الحماية الجمركيـة وغـير الجمركية وكذلك مستويات التصاعد الجمركي على واردات الدول المتقدمة ما زالـت مرتفعة كما أن هناك عددا آخر من الدول النامية دخلت مجـال صـناعة المنـسوجات والملابس لا بموجب تمتعها بميزة نسبية في إنتاجها ولكن بسبب عـضويتها في اتفاقيـة الألياف المتعددة وحصولها على حصة تصديرية ، والجدول الآتي يوضح ذلك . [١]

جدول رقم (١٦)

الآثار المترتبة على التنفيذ الكامل لنتائج جولة أورجواي في إطار منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع الصناعية والمنسوجات والملابس

القطاع	السلع الصناعية باستثناء المنسوجات والملابس		المنسوجات والملابس	
الدول	الأجل القصير	الأجل الطويل	الأجل القصير	الأجل الطويل
الدول المتقدمة	٨,٧	٤٦,٣	١٧,٩	١٦,٩
الاتحاد الأوربي	٣,٠	١٤,٩	٧,٦	٨,٧
الولايات المتحدة	١,٢	١٣,٧	١٠,٠	٩,٢
اليابان	٢,٢	٦,٢	٠,٦-	٠,٥-
الدول النامية	١٢,٩	٤٠,٥	١,٥-	٣,٤
جنوب شرق آسيا	٣,٩	١٥,٩	٢,٣-	٠,٠٥
أمريكا اللاتينية	٠,٣	٣,٢	٠,٨-	٠,٣
أوروبا الشرقية وروسيا	٠,٣	٩,٣	٠,٤-	١,١
الشرق الأوسط وسحائل الأمريكية	٠,٨	١,٩	٠,٤-	١,١-
أفريقيا جنوب الصحراء	-	-	-	-
إجمالي العالم	٢١,٦	٢١,٨	١٦,٤	٢٠,٢

(١) د. فخر الدين الفقي : منظمة التجارة العالمية ،المرجع السابق ص ١٦٠ .

المصدر : IMF, Finance and Development(Washington: IMF1995)

(٨)- إذا كان ما تم ذكره في الفقرات السابقة تعبر عن الفوائد التي تحصل عليها العـالم عامة والدول النامية ومنها الإسلامية خاصة من أثر إنشاء منظمة التجارة العالمية ، فإنـه ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن اتفاقات الجات وما تولدت عنها فكرة نبعت من الـدول المتقدمة لتخدم مصالحها في المقام الأول ، ذلك لأن الدول الصناعية المتقدمة هي المصدرة فعلا للسلع المصنعة والمستوردة في نفس الوقت للمواد الخام من الدول الناميـة . وقـد كان هذا هو الوضع الراهن منذ بداية عصر الاستعمار ، وما زال ولم يتغير عبر التـاريخ الطويل للأمم حتى وقتنا هذا . فالدول النامية تصدر المواد الأولية إلى الدول الـصناعية المتقدمة التي تسعى لتخفيض أسعارها بأساليب مختلفة لتصنع منها سلعا جاهزة تصدرها إلى البلدان النامية ولكن بأسعار تسعى أن تكون عالية ، وتعمل على تـسهيل التبـادل التجاري وإزالة العوائق بجميع أشكالها أمام تدفق السلع استيرادا وتصديرا حرصا علـى مصالحها وزيادة أرباحها . [١] وقد يكون إنشاء منظمة التجارة العالمية أسلوبا من هـذه الأساليب ، لأنه ليس للدول النامية مفر من عضوية منظمة التجارة العالميـة حيـث إن الخروج من المنظمة يمثل خسارة فادحة للدول النامية ، لأن المنظمـة العالميـة للتجـارة أصبحت تتعامل فيما لا يقل عن ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية ، ولكن لا ينبغي لنـا أن نزعم بأن هذه الاتفاقات والمنظمة التي انبثقت منها ستحقق للدول الناميـة ومنـها الإسلامية منفعة كاملة في كل المجالات ، لأن الدول المتقدمة تحاول دائما فرض نفـسها على النظام العالمي السائد في كل ما ليس فيه مصلحة لها وعلى ذلك فمن الـصعب أن نتصور إمكانية إرغامها على قبول حكم أو قرار من خلال آلية فض المنازعات في الجات ، إذا كان ذلك يتعارض مع مصالحها، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تنفذ التزاماتهـا

(١) د. عدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الدولية ، المرجع السابق ص ١٢٢ .

الدولية من خلال تشريعات يصدرها الكونجرس ، ولذلك لا تقبل أي قـرار لـيس في مصالحها. [٢]

(٩)- ستواجه صناعات الدول النامية والإسلامية منافسة غير عادلة من قبل الـصناعات الضخمة ذات الخبرة الطويلة في الدول الصناعية المتقدمة مما يؤدي إلى القضاء على كثير من منشآت الدول النامية لأنها ليست قادرة على منافسة الشركات الكبرى التي تنـتج لمئات الملايين من المستهلكين مما يؤدي إلى تفشي البطالة في الدول الناميـة والإسـلامية وزيادة كلفة استيراد التكنولوجيا والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات ، ومن ثم يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع تكلفة برامج التنمية وتراجع المركز التنافسي لها. [١]

ثالثا: التجارة في الخدمات :

يعد تحرير التجارة الدولية في الخدمات ضمن أهم المدخلات الجديدة التي تناولتـها اتفاقية جولة أورجواي ، حيث يقدر حجم التجارة العالمية في الوقت الحاضـر حـوالي (تريليون دولار أمريكي وهو ما يعادل ٢٠٪ من إجمالي التجارة العالميـة ، [٢] إلا أن الدول النامية ومنها الإسلامية تعتبر مستوردة صافية للخدمات ذلك لأن قطاع الخدمات في هذه الدول يعاني من ضعف مؤسساته نظرا لعدم تمتعه بالمزايا التكنولوجيا التي تتمتـع بها الشركات المتعددة الجنسيات ، وبالتالي فقد طالبت الدول الـصناعية والمؤسـسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تعمل الدول النامية علـى تعـديل قوانينها بالشكل الذي يسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المرغـوب فيـه إلى سـوق

---

(٢) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية ،المرجع السابق ص ٢٤٩ . و د. عـدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الدولية ، المرجع السابق ص ١٢٢ .

(١) د. طالب محمد عوض : دور التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في مواجهة الآثـار الاقتـصادية الجات ،مقالة مقدمة لمؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ، جامعة الأزهر ، مركـز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، (القاهرة : ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦م) ص ٢٣٨

(٢) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية، المرجع السابق ص ٢٢٥ .

الخدمات في أراضيها وإعطائها استثناءات وتسهيلات وإعفاءات ومميزات خاصـة.[٣] و هذا الحقيقة يؤدي إلى زيادة كفاءتها وفعالية خدمتها لأن القطاع الخدمي في الدول النامية والإسلامية يحتاج إلى إدخال إصلاحات جذرية في هياكلها بما يتماشى مـع نـصوص الاتفاقية ويساعد على تطويرها وتحسينها ،والجدول الآتي يوضح ما ذكرناه هذا.

(٣) د. عدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الجديدة ، ص ١٥٣ .

جدول رقم (١٧)

هيكل ميزان الخدمات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٩٣م

(بملايين الدولارات الأمريكية).

القطاع الخدمي	الأصول		الخصوم		صافي الأصول
	القيمة	🔔	القيمة	🔔	
النقل وتشمل على	١١,٥٠٤	١٦,٥٧	٢٧,٣٣١	٢٤,٤٤	١٥,٨٢٧-
البحري	٣,٣٣٥٤	٤,٨٣	٢١,٣٠٧	٢١,٣٩	١٧,٩٥٣-
غير البحري	٨,١٥٠	١١,٧٤	٦,٠٢٤	٦,٠٥	٢,١٢٦ +
السفر	١٦,٨١٨	٢٤,٢٤	١٢,٤٣١	١٢,٤٨	٤,٣٨٦ +
التحويلات الخاصة	٢١,٠٣٠	٣٠,٣٠	٢٠,٢٣١	٢٠,٣٢	٧٩٩ +
خدمات الأخرى	٢٠,٠٤٩	٢٨,٨٩	٣٩,٥٩٨	٣٩,٧٦	١٩,٥٤٩ +
المجموع	٦٩,٤٠١	١٠٠	٩٩,٥٩٢	١٠٠	٣٠,١٩١ -

المصدر : دليل إحصائيات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي ١٩٩٤م.

نلاحظ من مؤشر ميزان الخدمات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هذا أن الصادرات الإجمالية للخدمات في هذه الدول بلغت ٦٩,٤ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٣م ، وأن الواردات بلغت ٩٩,٠٦ مليار دولار أمريكي ، وهذا يعنى وجود عجز إجمالي قدره ٣٠ مليار دولار ، هذا يؤيد ما سبق أن قلناه بـأن الـدول الإسـلامية في الحقيقة مستوردة صافية للخدمات والسبب في هذا هو ضعف مؤسساتها . [١]

مزايا اتفاقات التجارة في الخدمات

١- وبالرغم من كل ما ذكر فإن للاتفاقية بعض المزايا الإيجابية التي قد تشجع الـدول النامية والإسلامية من الخروج من هذا المأزق وأن تطور مؤسساتها الوطنية لتقـف أمام تهديدات القرن الحادي والعشرين . فيما يتعلق بالخدمات المالية فـإن اتفاقيـة

(١) جامعة الأزهر ، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي ، مؤتمر أثر اتفاقيات الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ، جولة أورغواي تجارة الخدمات ، الاتفاقية العامة .ص٥٠

أورجواي تعطي الدول النامية والإسلامية الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية موردي الخدمات وسلامة استقرار النظام المالي فيها ، لأن هذه المشكلة تـشكل عبئا كبيرا على المؤسسات المالية المحلية في هذه الدول وبالتالي تجعلها غير قادرة على منافسة الخدمات المالية التي تقدمها الشركات الأجنبية المحمية بنـصوص اتفاقيـة مفروضة عليها . (١)

٢- وفر اتفاق أورجواي للدول النامية والإسلامية فرصة التعبير عن وجهة نظرها فيما يتعلق بموضوعات الخدمات المختلفة ، بالإضافة إلى إعطائها فرصة الافادة من آليـة الجات في حل المنازعات حول تجارة الخدمات حتى تتمكن من حماية حقوقها مـن تعدي الآخرين على مصالحها ، ومن المزايا التفضيلية المعممة على الأعضاء سـواء فيما يتعلق بالرسوم الجمركية أو حق النفاذ إلى الأسواق أوغيرها من المزايـا.(٢) إلا أن هذا يعتبر حبرا على ورقة ذلك بأن مرونة نصوص الاتفاقيـة تـسمح للـدول المتقدمة وقتما تشاء أن تتذرع بنصوص وحجج تجاه صادرات البلدان النامية سواء كان ذلك خدمية أو سلعية حتى تتمكن من تحقيق أكبر قدر من المنافع لصالحها .

٣- يؤدي فتح أسواق الدول النامية والإسلامية أمام الشركات الأجنبية العملاقـة إلى زيادة المنافسة وبالتالي تحسين نوعية الخدمة وفق المواصفات الدولية وتحسين أساليب الإنتاج وكفاءتها مما سيؤدي إلى افادة المستهلك ونمو الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة .

سلبيات اتفاقات التجارة في الخدمات

١-ومع وجود هذه الإيجابيات من أثر اتفاقيات جولة أورجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية فإن تحرير تجارة الخدمات تحت راية المنظمة العالمية للتجارة لا يخلو مـن الآثـار السلبية ،ذلك بأن معاملة موردي الخدمات الأجانب كالمواطنين والشركات الأجنبيـة

(١) د. عدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الجديدة ،المرجع السابق ص ١٥٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٥.

كالشركات الوطنية يؤدي في المقام الأول إلى منافسة شديدة غير متكافئة لأن القطـاع الخدمي في الدول النامية ومنها الإسلامية تعاني من ضعف شديد نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية الحديثة ، وبالتالي نتوقع أن تعاني من عجز كبير في موازين مدفوعاتها من أثر ذلك في بند الخدمات ، هذا في الحقيقة عبارة عن إجبار الدول النامية والإسلامية التنازل عن سيادتها الاقتصادية ، وهذا طبعا غير منطقي لأن هذا يمثل عبئا ضخما من الناحيـة الاقتصادية ، لأن تجارة الخدمات في الدول الصناعية المتقدمة تشكل رقما كبيرا ومصدرا هاما من مصادر الدخل القومي على العكس في الدول النامية والإسلامية التي لا تشكل فيها تجارة الخدمات إلا نسبة ضئيلة من الدخل القومي .

٢-سوف تؤدي نتيجة مفاوضات جولة أورجواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجـارة إلى تسرب البيانات والمعلومات من الدول الإسلامية والنامية إلى الدول الصناعية المتقدمة عن طريق تعهدات الأعضاء وإعداد وتعديل الجداول ، وهذا يسبب سلبيات كـثيرة لهـذه الدول حيث ينشر جميع ما يتضمنه خطط هذه الدول في القطاع المـذكور ، وبالتـالي سوف يستعان بذلك في الدول المتقدمة أو الأعضاء في رسم وتخطيط السياسات لمزيد من السيطرة الشاملة على مقدرات تلك الدول النامية على التقدم والنماء . [١]

٣-تشكل شمولية اتفاق الخدمات للشؤون المالية بجميع فروعها من قروض وضـمانات وتقديم استشارات استثمارية وغيرها خطورة كبيرة في حد ذاتها على الأوضـاع الماليـة للدول النامية والإسلامية ذلك أن أسواق المالية فيها تعاني من صعوبات واخـتلالات في الموازين الداخلية منها والخارجية وما تجابهه الخدمات المصرفية مـن تحـديات وتخلـف القطاع المصرفي في غالبية الدول النامية والإسلامية ، حيث أن الدول النامية والإسلامية تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها والذي جعلتها دول مقترضة ، هذا الوضع مع الأسف لا يشجع المستثمرين الأجانب في الإقدام على الاستثمار في هذه الدول ، [١] وبذلك فإن

---

(١) د. حسين شحاتة : النظام الاقتصادية العالمية واتفاقية الجات ، المرجع السابق ص ٤٢ .

(١) د. عدنان شومان شوكت : اتفاقيات الجات الجديدة ، المرجع السابق ص ١٥٥ .

هذا الوضع سيؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى التنمية في هذه الدول خاصـة وأن بـرامج التنمية فيها تعتمد إلى حد كبير على استيراد الآلات والأدوات والتكنولوجية مما يزيـد العبء على المدخرات المتاحة .

إلا أنه ((لا يمكن الاستناد إلى كل هذه الآثار لتحديد توجهات الدول في المستقبل أو النتائج السليمة للالتزام باتفاقيات جولة أورجواي لأن المعيـار الرئيـسي لتحديـد المكاسب والخسائر هو الأداء الاقتصادي الفردي لكل دولة في الناحيـة الأولى ومـدى قدرتها على الاستفادة من الوضع التجاري الدولي الجديد من ناحية ثانية)) . [٢]

رابعا : حماية الملكية الفكرية :

تؤكد الاتفاقات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية التي عقدت نتيجة مفاوضات جولة أورجواي مرة أخرى بأن منظمة التجارة العالمية أنشئت لتأمين مصالح الدول الـصناعية المتقدمة التي تملك ناصية التكنولوجيا ولديها الكثير من الإبداع ، والتي حصلت عليهـا نتيجة البحث العلمي ، والتطور التكنولوجي عبر التاريخ ، لأن الدول الصناعية المتقدمة هي صاحبة فكرة اتفاق الجات والمنظمة العالمية للتجارة ، وبالتـالي تـسعى إلى تحريـر التجارة العالمية بمقدار ما تتطابق مصالحها التجارية مع مبادئ التحرير . هـذا يعـنى أن الدول الصناعية المتقدمة لا تعرف أي قانون إلا بما يتناسب مع مصالحها ، ويؤكد ذلك قول قائل إنه تم وضع اتفاقية حماية الملكية الفكرية بناء على طلب وإلحـاح الـشركات متعددة الجنسيات خوفا من قيام الدول النامية بتقليد تقنياتها وإنتاج سلع متماثلة تستطيع منافسة منتجاتها . [٣]

---

(٢) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية ، ص ٢٢٩ .

(٣) انظر: د. عدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الدولية ، المرجع السابق ص ص ١٥٠ -١٥١ .

ومع تشاؤم كثير من المفكرين والمثقفين من اتفاقية حماية الملكية الفكرية فإنه ليس كل ما يتعلق بها قبيح ، فهناك من يرى أن حماية حقوق الملكية الفكرية شيء ضـروري لأن اتفاقية الملكية الفكرية مكمل للاتفاقيات السابقة ومستند إلى أحكامها .

مزايا اتفاق حماية الملكية الفكرية

(١) - إن تطبيق اتفاقية أورجواي فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية في الـدول النامية والإسلامية سيؤدي في المقام الأول إلى حماية المستهلك والصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة ذلك بأن بعض الدول تقوم بالتقليد والغـش في كـثير مـن المنتجات والاستفادة من العلامات التجارية المشهورة مما يضر كثيرا من الـوكلاء المحليين الذين يتعاملون في المنتجات الأصلية ، كما أن هذا يمنع أصحاب العلامات التجارية وبراءات الاختراع من الاستفادة من حقوقهم ، (ولقد كانـت أسـواق دول مجلس التعاون الخليجي أشد ضررا نتيجة للمنافسة غير المشروعة من الـسلع المغشوشة والمقلدة نتيجة قربها من دول جنوب شرق آسيا المتخصـصة في هـذا النشاط ، وقد قدرت خسارة الوكلاء التجاريين في السعودية فقد بثلاثـة مليـار دولار أمريكي سنويا). [١]

(٢) - يسهم تطبيق بنود حماية حقوق الملكية الفكرية المنـصوص عليهـا في اتفاقيـة أورجواي بدرجة كبيرة في تحسين الجو الاستثماري في الدول النامية والإسلامية بما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تتردد في الاستثمار في البلاد الـتي لا تقوم بحماية حقوق الملكية الفكرية وبالتالي تخشى على صناعاتها في هذه الدول من التقليد والغش ، وطبعا تطبيق بنود حماية حقوق الملكية الفكرية سيؤدي إلى حماية

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٦٤٥٣، الاثنين ٢٩-٧-١٩٩٦م.

حقوق المستثمرين وبالتالي يعتبر خطوة فعالة باتجاه جذب الاستثمارات الأجنبية مما يساعد على نقل تكنولوجية متقدمة والذي تحفز النمو الاقتصادي. [٢]

(٣) - العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية سيظهر صورة حسنة عن اقتصاد الدول النامية والإسلامية والذي يقوى الثقة بها وقدرتها على أن تلبي التوجهات الاقتصادية العالمية دون تردد أو خوف . وهذا سيساعد على تشجيع المختـرعين والمبـدعين والمؤلفين على بذل مزيد من الجهد في البحث والإبداع والاختـراع في مختلـف المجالات الإنتاجية وغيرها لأن من سيجتهد في المستقبل سينال ثمار ذلـك بـدون تعدى على حقوقه وجهده . [١]

سلبيات اتفاق حماية الملكية الفكرية

وليس هناك شك في أن التزام الدول النامية والإسلامية بأحكام منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية سيفرض عليها العديد من التحديات والسلبيات التي لا مفر منها لأن كل التعديلات التي تمت في الاتفاقية منذ ١٩٤٧م إلى ١٩٩٤م جاءت لحل مشكلة من مشكلات الدول الصناعية المتقدمة وبناء على ذلك ستتأثر الدول النامية والإسلامية بالسلبيات الآتية نتيجة اتفاقية حماية حقوق الملكية

(١) - احتكار الدول المتقدمة الصناعية التكنولوجيا الحديثة المتقدمة وبالتالي سـترتفع أسعارها وتجعلها خارج نطاق مقدرة الدول النامية والإسلامية خاصة الفقيرة منها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاجية سواء في القطاع الزراعي أو في القطاعـات الأخرى مما يؤدي إلى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقرة . والذي يؤثر بدوره على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الدول . ولكن

---

(٢) سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة ((الجات)) وانعكاساتها علـى اقتـصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، المرجع السابق ، ص ١٧.

(١) المرجع السابق ، ص ١٨ .

قد يصاحب ارتفاع تكلفة التكنولوجيا ، انخفاض الطلب عليها ، مما يجبر حـائزي تلك التكنولوجيا على تخفيض سعرها بغرض توسيع نطاق السوق والقضاء علـى احتمال ظهور منا فسين لها في الدول النامية .

(٢) - تعتمد معظم الأدوية على خامات دوائية عالية النقاوة تنتجها شركات الأدويـة والمستحضرات الصيدلية والتجميلية ببراءات اختراع طويل المدى مما جعلها تتمتـع بنفوذ احتكاري عالمي . هذا في الحقيقة قد جعل كثيراً من الدول النامية والإسلامية عاجزة عن توفير الأدوية اللازمة لمواطنيها نتيجة احتكار هذه الـشركات طريقـة الصنع. وبالتالي فقد أصبحت أسعار هذه الأدوية فوق طاقة كثير من سـكان دول العالم الثالث سواء المستوردة منها أو المصنعة محلياً وبذلك أصبح كثير من النـاس يموتون من الأمراض التي يمكن أن تعالج لعدم وجود الدواء ، ولكن ارتفاع أسعارها جعلهم غير قادرين على حيازته . ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من المصانع المحليـة تتعرض لمنافسة شديدة من قبل الشركات الدوائية العملاقة حتى أن بعـض هـذه المصانع أفلس . وهذا بالطبع يؤثر على بـرامج وخطـط التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية في الدول النامية والإسلامية لأن المـريض ذات إنتاجية منخفضة .

(٣) -احتكارات صناعة الكيماويات الزراعية وما تشمله من أسمدة ومحسنات للتربيـة ومبيدات للآفات من شركات متعددة الجنسيات يؤثر على المعروض مـن الغـذاء العالمي لأنه يؤدي إلى انكماش العرض الغذائي وبالتالي انتشار المجاعـة في العـالم بخاصة الدول الفقيرة المستوردة الصافية من المواد الغذائية . كما أن هذا سـيؤدي أيضاً إلى انخفاض دخول المزارعين في الدول النامية والإسلامية وزيادة في تكـاليف إنتاج السلع الزراعية والصناعية مما يفقدها القدرة على المنافسة في السوق الدولية .(١)

---

(١) أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية، المرجع السابق ص ص ٢٣٦-٢٣٧ .

خامساً : حالة الميزان التجاري .

يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة . ويعني ذلك أن الميزان التجاري يعبر عن رصيد الصادرات والواردات السلعية من وإلى تلك الدولة من خلال تلك المدة . (١)

وفيما يلي جدول عن ميزان التجاري للدول الإسلامية خلال عشر سنوات من سنة ١٩٨٥م إلى سنة ١٩٩٤م . هذا الجدول يعطينا صورة كاملة عن حالة الميزان التجاري في العالم الإسلامي خلال هذه المدة . ومن ضمن أربعين دولة التي ينطوي عليها الجدول في هذه المدة ، اتضح أن عام ١٩٨٥م عانت ٦٢٪ منها عجزا في موازينها التجارية وفي عام ١٩٨٦م ازدادت هذه النسبة ٦٥٪ وفي عام ١٩٨٧م هبطت إلى ٦٠٪ وازدادت مرة أخرى ٦٥٪ وفي عام ١٩٨٨م. ففي عام ١٩٨٩م و ١٩٩٠م هبطت إلى ٦٢٪ و ٥٩٪ متتالية إلى أن ازدادت مرة أخرى إلى ٦٧٪ في عام ١٩٩١م . وهبطت مرة أخرى إلى ٦٤٪ في عام ١٩٩٢م . كما أنها ارتفعت إلى ٦٧٪ في عامي ١٩٩٣م و ١٩٩٤م . ويمكن أن نرى من هذا العرض أن أغلب دول العالم الإسلامي تعاني عجزاً دائماً في موازين تجارتها نتيجة لأحد الأسباب الآتية :

(١) - تدهور الميزة النسبية لصادرات الدول النامية والإسلامية نتيجة لحدوث تغيرات غير مواتية في عرض عناصر الإنتاجية والمعرفة التكنولوجية بين الدول النامية ومنها الإسلامية والدول الصناعية المتقدمة . (٢)

(٢)- محاكاة المستويات المعيشية المرتفعة في الدول الأخرى . يعني ذلك محاولة الدول النامية والإسلامية تقليد أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية المتقدمة .

---

(١) د. حسين عمر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، الطبعة الثانية (القاهرة) ملتزم للطبع والنشر ، ١٩٦٧م ، ص ٢٨٣ .

(٢) د. كامل بكري : اقتصاديات التجارة الخارجية ، (الإسكندرية) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٦ .

الجدول رقم (١٨)

ظاهرة الاختلال في موازين مدفوعات الدول الإسلامية خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤م

(مليون دولار)

السنوات / الدول	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
أفغانستان	٢٩٣,٤-	٦٤١,٨-	٣٦٥,٨-	٢٧٨-	٣٧١,٢-	...	...	...	...	...
ألبانيا	٤٠,٦-	٥,٣-	٤,٤-	٣٧,٧-	٦٢,١-	١٦٩,٢-	٢٠٨-	٤٧,٥-	٤٨٩,٩-	٤٥٩,٧-
بنجلاديش	١٢٧٨-	١٤٢٠,٧-	١٣٦,٨٨-	١٤٤٣,٤-	١٩٩٥,٣-	١٥٨٧-	١٣٩٩,٩-	١٢٥٥,٩-	١١١٢,٦-	١٤١٦,١-
بوركينافاسو	٢١٧,٢-	٢٨٨,٥-	٢٤٥,٢-	٢٣٧,٧-	٢٨٥,٩-	٣٢١-	٣١٨,٣-	٢٢١,٧-	٢٤٣-	١٢٨,٧-
تشاد	١٠٤,٥-	١١٣,٥-	١١٦,٥-	٨٢,٥-	٨٤,٩-	٢٩,٢-	١٠٠,٢-	٦٠,٧-	٦٣,٥-	٧٦,٨-
الجابون	١٠٩٦,٧	٩٥,١	٥٥٤,٥	٤٠٤,٣	٨٧٤,٣	١٧٠٩,٦	١٤٤٥,٩	١٣٧٢,٩	١٤٨١,١	١٥٨٨,٦
إندونيسيا	٥٨٢٢	٢٤٥٨	٤٦٧٤	٥٦٧٨	٦٦٦٤	٥٣٥٢	٤٨٠٤	٧٠٢٢	٨٢٣١	٧٩٠١
ماليزيا	٣٥٧٧	٣٢٤٥	٥٨٣٥	٥٥٤٦	٣٩١٣	١٩٢٤	٢٦٢-	٣١٥٠	٣٠٣٧	١٥٧٧
المالديف	٣٢,٥-	٣٩,٣-	٣٦,٩-	٣٩,٧-	٥٦,٣-	٥٨,٩-	٨٢,٦-	١١٦,٨-	١٣٩,٣-	١١٩,٧-
مالي	١٥٢,٤-	١٣٣,٤-	٧٩,٥-	١٠٧,٦-	٦٩,٥-	٩٤,٥-	٩٢,٧-	١٤٨,٦-	١٠٥,٣-	١٠١,٩-
موزمبق	٣٠٤,٨-	٤٠٩,٣-	٤٨٠,٨-	٥٥٩-	٦٢٢,١-	٦٦٣,٣-	٦٤٦,٥-	٦٣٠,٢-	٧٢٧,٤-	٧٦٧,٢-
النيجر	٨٦,٢-	٢١,٧	٢,٣	٢٣,٥-	٥٧,٧-	٣٤,٢-	١٠,٦	٤٩,٢-	١١,٧-	٤٤,٥-
باكستان	٣٢٣٠-	٢٧٨٠-	٢٣١٦-	٢٦٩٣-	٢٥٧١-	٢٧١٤-	٢٢٤٧-	٢٧٩٠-	٢٥٧٤-	٢٢٢٨-
السنغال	٢٨١,١-	٢٢٦,٣-	٢٨٤,٩-	٢٧٧,٤-	٢٣٩,٨-	٢٦٤,٤-	٢٨٣,٩-	٣٣١,١-	٣٤٩,٩-	٢٠٣٢-
سيراليون	٩,٤-	١٤,٦	٢٤	٣٣,٧-	٢٠,٨-	٨,١	١١	١١,٤	٦٨,٨-	٧٢,٧-
تركيا	٢٩٧٥-	٣٠٨١-	٣٢٢٩-	١٧٧٧-	٤٢١٩-	٩٥٥٥-	٧٣٢٦-	٨١٩٠-	١٤١٦٠-	٤٢١٦-
أوغندا	١٠٩,٥	٨٥,٤	١٤٢-	٢٥٧,٢-	٣١٠,٦-	٣١٣,٢-	٢٩٨,١-	٢٧٠,٧-	٢٧٨,٣-	٢٥١,٢-
الكاميرون	٤٩٠٤	٤٤٢,٥	٢٥٣,٩	٦٢٠,٥	٧١٧	٧٧٨,١	٧٨٤,٣	٩٥٠,٨	٥٠٢,٤	٤٠١,٩
جامبيا	١٢,٠٥-	١٩,٧٠-	٢٠,٤٣-	٢٢,٨٦-	٢٥,١٦-	٢٩,٨٨-	٤٢,١٣-	٣٠,٨١-	٥٧,٤٣-	٥٦,٦٥-
غينيا بيساو	٤٧,٩٠-	٤١,٥٠-	٢٩,٣٠-	٤٣-	٥٤,٧٠-	٤٨,٨١-	٤٧,٠٣-	٧٧,٠٤-	٣٧,٨٦-	٢٠,٥٩-
بنين	٢٣,٦-	١٠٩,٢-	١٢٠,٥-	١٣١,٩-	١٥٩,٢-	١٤٤,٧-	١٩٥,٧-	١٨٩,٢-	١٩٧,٨-	٦٤,٨-

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد ١٩٩٦

تابع للجدول رقم (١٨)

(مليون دولار)

السنوات / الدول	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الإمارات	٨٨٢٩	٤٤٢٥,٤	٥٨١٩,٥	٤٤٢٥,٣	٦٣١٤,٩	١١١٣١,٤	٨٢٢٦,٧	٥٩٣٨,٥	٧٧٨٢,٦	٢٠٤٨
البحرين	١١٠,٣	٦١,٥	١٠,٤	١٠١,٦	٣٧,٧	٤٢٠,٢	١٩٣,٣-	٧٢٧,٤-	١٣٤,٦-	١٣١,١-
الجزائر	٤٢٢٣	١٨٥	٢٤١٣	٩٤٥	١١٦٢	٤١٨٧	٤٧٤٤	٣٢١٠	٢٤٢٠	٢٦٠-
السعودية	٧٠٢٨,٩	٣٠٦٠	٤٨٥٥	٤٥١١	٩٠٦٧	٢٢٨٠٦	٢١٦٤٥	١٢٩٩٣	١٦٥٢٢	٢١٢٩٦
العراق	١٢٢,٢	١٤٥٥,٨-	٢٣٦٣,٤	٢٥٥,٥	٢٣٩٣,٦	٢٨٥٢,٤	٨٥,٧-	٧	٤٨-	٠٠٠
عمان	١٦٠٨,٤	٢٩٣,٩	١٨٣٨,٨	١٠٠١,٣	١٧٠٠,٩	٢٧١٠,١	١٥٤٤,٩	١٦٥٤,٢	١٠٦٩	١٥٢٩
قطر	٢٠٨٠,٨	٨٦٧,٨	١٠٠٣,٤	١٠٧٨,٧	١٥٥٤,٢	٢٣٧٧,٢	١٦١٤,٥	١٨٢٥,٣	١٤١٦,٢	١٢٩٩,١
الكويت	٤٧١٢	٢٢٠٩	٣٤٤٨	١٧١٠	٤٩٨٨	٣١٤٨	٣٩٧٠-	١٠٦١-	٣١٩٣	٤٤٤٨
ليبيا	٤٥٩٩	١٣٨٠	٤٣٨	١٠٩-	٧٦٦	٣٧٨٠	٢٥٧١,٦	٢٥١٤,٢	١٠٧,٩	٩٠٩
الأردن	١٦٣٧,٩-	١٤٢٦,٤-	١٤٦٧-	١٤١١,٣-	٧٧٣,١-	٥١٩,٨-	١٣٧٢,٨-	٢١١٩,٥-	١٨٩٨,٩-	١٩٤٩,٧-
تونس	٨٦٦-	٩٣٤-	٧٢٨-	١٠٩٧-	١٢٠٨-	١٦٧٨-	٨٧٤-	٢٠٣٠-	٢٠٦٨-	١٥٦٧-
السودان	١٣٤,٨-	٣٠٦,٩-	٤٣٠,٩-	٥٢١,٥-	٥٠٦,٦-	٣٢٢,٣-	٨٣٥,٧-	٦٧٢,٤-	٢٨٥,٦-	٥٥٨,٩-
سورية	٢٠٩٠-	١٣٢٦-	٨٦٩-	٦٣٨-	١١٩٢	٢٠٩٤	١٠٨٤	١٥٢,٤	٣٢٢-	٨٦٠-
الصومال	٢٤٠,١-	٢٤٧,٤-	٢٦٤,٥-	١٥٧,٦-	٢٧٨,٦-	٢٤٤,٢-	٧٤,٧-	١١٤,٥-	١٦٠,٣-	١٣٢,٣-
لبنان	١٦٤٦,٩-	١٦٢٢,١-	١٣٣٥,٦-	١٧٧٩,٣-	١٧٧٩,٣-	٢٠٨٠,٧-	٣٢٠٤,١-	٣٦٤٣,٤-	٤٢٢٢-	٤٨٠٤-
مصر	٥٢١٨,٣-	٤٥٣٨-	٤٩٨٠-	٦٦٠٨-	٥٩٣٤-	٦٨٦٢-	٥٩٩٩,٣-	٥٥٦٩,٤-	٦٧٣٢,٣-	٥٩٥٢,٣-
المغرب	١٣٦٨-	١٠٦٧-	١٠٦٩-	٧٥٢-	١٦٧٩-	٢٠٧٢-	١٩٧٦-	٢٥٦٦-	٢٠٦٥-	٢١٠٦,٧-
موريتانيا	٣٧,٦	١٧,٦	٤٣,٢	٨٨,٨	٩٨,٦	١٧	٥٣,٢	٢٠,٧	٢,٦	٤٧,٤
اليمن	١٦٥١,٨-	١١٩٨-	١٥٢٧,١-	١٣٧٦,٣-	١٠٧٦,٢-	١٠٤٢,٦-	٤١٠-	٨٢٧-	٩٧١,٢-	١٣٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦

فبينما تتطلع الدول النامية والإسلامية إلى مستويات معيشة رفيعة فإن إنتاجها ليس مرتفعاً بدرجة كافية تؤهلها إلى ذلك المستوى وبالتالي تستورد أكثر مما تنتج مما يؤدي إلى زيادة العجز الدائم والمستمر في موازين تجارتها . [١]

(٢) - تقلب حصيلة الصادرات في الأجل القصير نتيجة التقلبات التي تحدث في كل من أسعار المنتجات الأولية والكميات المصدرة منها . يعني ذلك أن الأسواق العالمية للمنتجات الأولية تتصف بعدم الاستقرار عكس ما تتمتع به أسواق المنتجات الصناعية للدول المتقدمة . وهذا بدوره أدى إلى إنتاج الدول النامية والإسلامية أكثر فأكثر لكي تحصل على الأقل فأقل . ومن ثم حدوث عجز مستمر ومزمن في موازين تجارتها . [٢]

(٣) - تركز صادرات دولة في سلعة واحدة أو سلعتين أو عدد محدود من السلع وبالتالي إذا حدث الكساد في الدول المتقدمة فإن اقتصاديات هذه الدول النامية والإسلامية تتأثر تأثرا كبيرا بذلك مما يؤدي إلى أن يصبح التبادل التجاري الدولي في غير صالحها . [٣]

(٤) ضعف مرونة الطلب على المنتجات الأولية ذلك بأن الزيادة في الدخول في الدول المتقدمة بنسبة معينة تصاحبه زيادة بنسبة أقل في الطلب على المنتجات الأولية وبخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية ، ويضاف إلى ذلك أثر التقدم في فنون الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة من وفورات في استخدام المواد الخام أو إحلال المواد الأولية الصناعية محل المواد الطبيعية مثل إحلال المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي أو إنتاج منتجات زراعية في بيوت محمية بكميات وفيرة والتي لم تكن تنتج في تلك

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) د. محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ص ص ٢١٠-٢١١ .

(٣) المرجع السابق ،ص ص ٢١٥-٢١٦ .

الدولة ،[١] وعموماً يمكن القول إن مشكلة عجز الموازين التجارية للدول الناميـة والإسلامية مشكلة عامة ومزمنة تعانى منها غالبية الدول النامية والإسلامية وبالتالي عندما جاءت منظمة التجارة العالمية بتعهدات مبالغ فيها فيما تتعلق بحـل تلـك المشكلات ساد الاعتقاد بأن تنفيذ الاتفاقية وانضمام الدول إليها قد يحل مشكلات الدول النامية ، ولكن يبدو أن هذا كان خدعة لأن الدول الصناعية المتقدمة قـد أكدت أنه بدون مشاركة الدول النامية لا يمكن أن يستقيم أي نظام تجاري ذلـك بأنها تشكل السوق الواسع للبضائع والسلع التي تنتجها .

وفيما يلي سنعرض الآثار المتوقعة على الموازين التجاري لهذه الدول نتيجة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، لنرى إذا كان قد تحققت هذه التعهـدات أم لا. بدايـة لقـد اهتمت جولة أورجواي بقضايا ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الـدول الناميـة ومنها الإسلامية ذلك بأن واضعي الاتفاقية تيقنوا بوجود مثل هذه المشكلات لتحريـر التجارة العالمية لأنه قد ثبت من تطبيق أحكام الجات خلال العقود الخمسة الماضـية أن الدول النامية تصدر مزيدا من السلع وتستورد مقابلها مقادير متناقصة مما أدى إلى ظهور عجز كبير في موازين تجارتها ومدفوعاتها ،إلا أن هذه التنبؤات لم تسفر عن أية نتيجة في المدى القصير حيث ستظهر آثار سلبية على الموازين التجارية وموازين المدفوعات لهـذه الدول بداية من عام ٢٠٠٥م [٢] للأسباب الآتية :

١- ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية بنـسبة ٢٤٪ إلى ٣٣٪ عـن متوسـط ١٩٤٨/١٩٨٦نتيجة لذلك ستعانى الدول المستوردة الصافية للغذاء مثـل مـصر، وغينيا ، وسيراليون ، ارتفاع فاتورة الغذاء مما يؤدي إلى زيادة العجز في مـوازين تجارتها وموازين مدفوعاتها ذلك لأنه قد قدر العجز الذي ستتحمله البلدان الأقـل

---

(١) د. العشري حسين درويش : التجارة الخارجية ، المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٢) د. عدنان شوكت شومان : اتفاقيات الجات الدولية ، المرجع السابق ص ١٣٠ .

نموا نتيجة تحرير التجارة العالمية وإنشاء منظمة التجارة العالمية بحوالي ٥٨٣ مليـار دولار سنويا بداية من عام ٢٠٠٥م . (١)

٢- ما ستكسبه الدول النامية من تحرير التجارة العالمية لا يغطى أكثر من ثلث العـبء الذي ستتحمله هذه الدول من زيادة أسعار السلع الزراعية وزيادة تكلفة اسـتيراد التكنولوجيا بسبب اتفاق حماية الملكية الفكرية وزيادة تكلفة الخـدمات بـسبب اتفاقية الخدمات المختلفة التي ستتولاها الشركات متعددة الجنسيات لتقـدمها إلى الدول النامية بالأسعار التي تفرضها ، كل هذه الأمور في الحقيقة ستؤدي إلى نفاد الموارد النادرة المتاحة لديها ، وبالتالي زيادة العجز المستمر في موازين مـدفوعاتها وموازين تجارتها . (٢)

٣- إن تخفيض الدعم وإزالة الحواجز الجمركية على السلع الزراعيـة خاصـة الـسلع الغذائية الذي يدعو إليه اتفاق جولة أورجواي سيؤدي في المقام الأول إلى انكماش إيرادات الدول النامية والإسلامية التي كانت تحصل عليها من فرض الضرائب على الواردات والصادرات ، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب رفع الدعم عنها . هذا كله سيؤدي إلى إحداث المزيد من الاختلال في الموازين التجارية وزيـادة نـسب العجز في موازين مدفوعات هذه الدول ، لأن اتفاق جولـة أورجـواي أدى إلى نقصان في إيرادات الدول النامية وزيادة مصروفاتها من ناحية ، ومن ناحية ثانية لم يستطع اتفاق جولة أورجواي تقليل الفارق في نسبة التبادل الدولي بـين الـدول النامية والدول الصناعية المتقدمة . (٣)

٤- وبموجب اتفاقية جولة أورجواي فإن شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلية والتجميلية وشركات البذور الزراعية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الكهربائية

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٠.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٢.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

ستحصل على مزيد من النفوذ لحفظ حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في كافة دول العالم. هذا الأمر سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يسبب عبئا كبيرا على الموازين التجارية وموازين المدفوعات في الدول النامية مما قد يؤدي إلى لجوء الناس إلى العلاج الشعبي لعدم قدرتهم على تحمل تكلفة الأدوية والمستشفيات . (١)

ومما سبق ذكره في هذا الفصل وبخاصة ما يتعلق بالموازين التجارية فإنه من المتوقع أن تسفر زيادة تدهور موازين المدفوعات والموازين التجارية لهذه الدول لأنه حتى الآن لم تجد المنظمات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة طريقا مستقيما وحقيقيا لفتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية كما أنها لم تستطع أن تقلل الفارق في نسبة التبادل بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المتخلفة ، وهذا طبعا سيؤثر على برامج وخطط التنمية الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية في هذه الدول.

ويمكن أن نشير هنا أنه منذ إنشاء اتفاقات الجات في عام ١٩٤٧م وإلى اكتمال أبعادها في مؤتمر مراكش عام١٩٩٤م جاءت لتلبية حاجات الدول الصناعية المتقدمة وتأمين مصالحها وبالتالي لم تفد الدول النامية منها إلا قليلا ، ذلك لأن اتفاق الجات والمنظمة العالمية للتجارة منتدى الأغنياء وأن الدول النامية وجدت نفسها في هذا النادي فقط لأنه بدون مشاركتها لا يستقيم النظام التجاري العالمي حيث إنها تشكل السوق الواسع للبضائع والسلع التي تنتجها الدول المتقدمة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥١ و د. حسين شحاتة : النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات ،المرجع السابق ص ٦٠ .

المبحث الثاني

الآثار المتوقعة على المستوى العام للأسعار وسعر الصرف في المدى القصير والطويل

يتوقف المستوى العام للأسعار وسعر الصرف لعملة بلد ما على عوامل عديدة من بينها الرصيد الصافي لتجارتها الخارجية ، وهذا بدوره يتوقف على ما يعرضه من السلع والخدمات إلى الخارج وما يطلبه من الخارج ، أي الصادرات والواردات فسعر الصرف الأجنبي يتوقف على العوامل المتصلة بعرض الصرف الأجنبي والطلب عليه.

فالصرف الأجنبي إذن هو عبارة عن ((عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية)).[١]

وينشأ الطلب والعرض على الصرف الأجنبي من المعاملات المتعلقة باستيراد السلع أو تصديرها . كما ينشأ الطلب والعرض على الصرف الأجنبي عن انتقال رؤوس الأموال الخاصة من دولة إلى أخرى ، ويضاف إلى ذلك أنه يحدث طلب وعرض من الصرف الأجنبي نتيجة للمعاملات الحكومية سواء كان الهدف منها هو الوفاء بنفقاتها العادية في الخارج أو المساهمة في تدعيم التعاون الاقتصادي الدولي أو التأثير على سعر صرف عملتها .[٢]

ولذلك نستخلص مما سبق ذكره أن الصرف الأجنبي أو العملات الأجنبية لا تطلب لذاتها ولكن لشراء السلع والخدمات الأجنبية ، ويعنى ذلك أن ظروف

---

(١) د. سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الثاني ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ١٩٩١م) ص ص ٢٣-٢٤.

(٢) د. محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،المرجع السابق ص ص ٧٦-٧٧.

الطلب على الصرف الأجنبي كأي سلعة أخرى يتأثر بالقوة الشرائية للعملة المحليـة والتي تتمشى عكسيا مع المستوى العام للأسعار في تلك الدولة .

كما أن التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية المكتسبة أيضا تؤثر على المـستوى العـام للأسـعار لأن التطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدي إلى حصول بعض الدول علـى مزايـا الطلب الخارجي على صادراتها حيث إن التكنولوجيا تؤدي إلى إنتاج السلع بتكلفة أرخص نسبيا من الدول التي لا تمتلك هذه التكنولوجية الجديدة ، وبالتـالي فـإن سلعها تصبح أرخص من سلع الدول الأخرى المشتركة في التجارة الخارجية ، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة طلب سلعها في الخارج لأنها أصبحت الآن أرخـص مـن مثيلتها من الدول التي لا تمتلك تلك التكنولوجيا ، وبالتالي هذا يؤدي إلى زيـادة الطلب على عملتها لأن زيادة الطلب على صادراتها يعنى زيادة الطلب على عملتها لشراء تلك السلع ، وذلك في نهاية المطاف يؤدي إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها .[١]

وعموما يمكن التفرقة هنا بين أثر تغيرات الأسعار المحلية وتغيرات الأسـعار العالمية على المستوى العام للأسعار . ففيما يتعلق بأثر تغيرات الأسعار المحلية علـى المستوى العام للأسعار فإنه يمكن القول إن حالات التـضخم والانكمـاش الـتي يتعرض لها الاقتصاد القومي لإحدى الدول المشتركة في التجارة الدولية من شأنه أن يحدث آثارا مناظرة على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلـب الوطني على الواردات الأجنبية. المفهوم من كل ذلك هو أنه في حالـة ارتفـاع الأسعار داخليا فإن أسعار المنتجات الوطنية تصبح مرتفعة نسبيا من وجهـة نظـر المستهلك الأجنبي ، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات

---

(١) انظر : د. كامل بكري : اقتصاديات التجارة الخارجية ،المرجع السابق ص ص ١٨٢-١٨٥.

الوطنية . وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني . و هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة قيمة الواردات ، وعلى العكس من ذلك نجد أن الموجات الانكماشية ستؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية ، هذا بدوره سـيجعل المنتجـات الوطنية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الأجنبي وغالية الثمن من وجهـة نظر المستهلك الوطني ، هذا طبعا سيؤدي إلى ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الوطنية وانخفاض الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية . ويعنى هذا أن الموجـات التضخمية يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات وأن الموجات الانكماشية تسهم في زيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات .[١]

أما فيما يتعلق بأثر تغير الأسعار العالمية على المستوى العام للأسعار للـدول المشتركة في التجارة الدولية فإنه يمكن القول إن ارتفاع أسعار العالمية على الـسلع والخدمات سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها إذا كانت تلك الـسلع والخـدمات عادية أما إذا كانت ضرورية مثل المنتجات غذائية فإن ارتفاع أسعارها سيؤدي إلى خلل في موازين مدفوعات الدول المستوردة الصافية للمواد الغذائية وبالتالي فـإن ذلك سيؤدي إلى تدهور المستوى العام للأسعار في تلك الدول ، أمـا إذا كانـت الأسعار العالمية على السلع والخدمات قد انخفضت فإن ذلك سـيؤدي إلى زيـادة الطلب على تلك السلع والخدمات وزيادة المستوى العام للأسعار في الدول الـتي تنتج تلك السلع والخدمات.[٢]

وفي ضوء ما سبق ذكره وبموجب اتفاق جولة أورجواي ومنظمة التجـارة العالمية فإن تخفيض الدعم وإزالة الحواجز الجمركية على المنتجات الزراعية وتحريـر

---

(١) د. سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الثاني ،المرجع السابق ص ص ٨١-٨٢.

(٢) انظر: المرجع السابق ، ص ٨٣.

التجارة العالمية على السلع والخدمات سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، وبالتالي ارتفاع فاتورة تكلفة الغذاء في الدول النامية والإسلامية [١]. ويعنى ذلك زيادة الطلب على العملة الأجنبية لسداد قيمة الواردات حيث لا تغطي صادرات قيمة الواردات مما يؤدي إلى زيادة الخلل في موازين تجارتها وموازين مدفوعاتها ونتيجة لذلك يتدهور المستوى العام للأسعار في الدول النامية والذي يعرقل التنمية في هذه الدول .

كما أن اتفاق جولة أورجواي ومنظمة التجارة العالمية أدى إلى زيادة العبء الذي ستتحمله الدول النامية ومنها الإسلامية نتيجة زيادة تكلفة استيراد التكنولوجية بسبب اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية ، هذا في الحقيقة سيزيد وضع الدول النامية سوءا في هذا المجال لأنه سيزيد من تبعيتها للدول الصناعية المتقدمة حيث إنها تحتاج إلى التكنولوجيا الحديثة لبرامجها الصناعية والتنموية وبالتالي يزيد العبء على موازين مدفوعاتها و يتدهور المستوى العام للأسعار في الدول النامية .

أما بالنسبة لسعر الصرف فمن المعروف أن الطلب على سعر الصرف ينشأ نتيجة قيام التعامل التجاري بين الأفراد في الدول المختلفة لأن المصدرين إلى الخارج يحتاجون إلى تحويل عملتهم إلى العملة الوطنية والمستوردين من الخارج يحتاجون إلى العملة الأجنبية لسداد قيمة مستورداتهم من السلع والخدمات وبالتالي فإن العملات الأجنبية كما رأينا لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لشراء السلع والخدمات الأجنبية ، كما تطلب العملات الأجنبية أيضا نتيجة لقيام الأشخاص والشركات والحكومات بالاستثمار في بلد آخر أو دفع الفوائد والأرباح من الدولة إلى أخرى حسب الاتفاق بين الدائنين في الدولة والمدينين في الدولة الأخرى ، أو السفر والسياحة من دولة إلى أخرى وفي كل هذه المعاملات سيتم تحويل عملة إلى أخرى وهذا يؤثر على العرض والطلب على الصرف الأجنبي ، ويعنى أن زيادة التصدير من بلد إلى

---

(١) انظر: د. عدنان سوكت شومان : اتفاقيات الجات الدولية ، المرجع السابق ص ١٥١.

آخر سيؤدي إلى ارتفاع قيمة عملة تلك الدولة مقارنة بعملات الدول الأخـرى ، والعكس صحيح حيث إن زيادة استيراد دولة ما سيؤدي إلى انخفاض أسعار صرف قيمة عملات تلك الدولة مقارنة بمعدلات الدول الأخرى .[١]

وفي ضوء ما ذكرناه عن حالة موازين تجارة الـدول الإسـلامية ،[٢]فإنـه يفترض أن تدهور أسعار صرف هذه الدول قد يكون نتيجة العجز الذي تعانيه في موازين مدفوعاتها خلال عشر سنوات الماضية .

وبموجب اتفاق جولة أورجواي ومنظمة التجارة العالمية فإن تحرير التجـارة العالمية وإزالة الحواجز الجمركية سيزيد في تكاليف إنتاج السلع الزراعية والصناعية في الدول النامية مما يفقدها القدرة على المنافسة في الـسوق الدوليـة ، وبالتـالي انخفاض إيراداتها من العملة الأجنبية وهو ما يؤثر طبعا على قيمة عملاتها الوطنيـة كما أن انخفاض الدعم على المنتجات الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ارتفاع فاتورة تكلفة الغذاء في الدول النامية والإسلامية مما سيؤدي إلى نفـاد مـا لديها من العملات الأجنبية وبالتالي حدوث الخلل في موازين مدفوعات مما يـسفر عن تدهور قيمة عملتها الوطنية . يعنى ذلك أن انخفاض القيمة الوطنية للعمـلات المحلية في الدول النامية والإسلامية ستستمر في المدى القصير لأن ما تنفقه للحصول على المواد الغذائية والتكنولوجية واحتياجات التنمية من الآلات والمعدات سيرتفع لأن أسعارها سوف ترتفع نتيجة لاحتكارها الدول الصناعية المتقدمـة وحمايتـها بنصوص دولية نتيجة اتفاق حماية الحقوق الملكية الفكرية ،

خلاصة القول ، يمكن أن نشير هنا إنه بموجب اتفـاق جولـة أورجـواي ومنظمة التجارة العالمية ستتدهور قيم أسعار العملات المحليـة في الـدول الناميـة

---

(١) أنظر: محمد عبد المنعم عفر : و د. أحمد فريد مصطفى : الاقتصاد الدولي ، المرجع السابق ص ص ٧٨-٨٦.

(٢) انظر : الجدول رقم (١٩) في المبحث السابق

والإسلامية حيث إنها لا تستطيع تحمل العبء الذي سيترتب عليـه مـن تلـك الاتفاقات وبالتالي فإن ذلك سيشكل عقبة خطيرة في طريق التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية والسياسية في المدى القصير في هذه الدول لأن المشكلة الكـبرى في هذه الدول هو أن اتفاق جولة أورجواي ومنظمة التجارة العالمية تجعل هذه الدول تصدر أكثر فأكثر لكي تستورد أقل فأقل في المدى القصير مع احتياجاتها اللانهائية ، أما في المدى الطويل فيمكن أن تفيد من الوفورات الاقتصادية و الإيجابيات الـتي ستصاحبها نتيجة مزاولة المنظمة العالمية للتجارة عملها في المدى الطول .

الفصل الرابع

حلول ومقترحات لتقليل الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية

الغرض الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو العمل على تأسـيس إطـار تنظيمي لإدارة العلاقات التجارية الدولية وبالتالي فإن ما تقدم ذكره يثبت أن آثار منظمة التجارة العالمية على الأوضاع الاقتصادية أمر لا يمكن إغفاله بل يجب تلمـس كيفيـة التعامل معه ذلك لأن أعمال هذه المنظمة تمس جميع الناس كما أن فيها الرابح والخاسر ، والمستفيد الوحيد هو القوي اقتصاديا وسياسيا .

وما دمنا نعيش في عالم يرسم الأغنياء فيه قواعد اللعبة ومادام تقوية مركز الـدول النامية ومنها الإسلامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد في مواجهة الأغنياء والمنافسين الآخرين يحتاج إلى وقت ليس بالقصير ، سيكون التعايش مع النظام الجديـد للتجـارة العالمية أمرا لا مفر منه ، وبالتالي فليس أمام الدول الإسلامية إلا أن تـستيقظ وتأخـذ مكانها لأن الخروج من هذا المأزق لا يأتي من فراغ ولا بالصدفة لأن المنافس ليس نائما وهو في محاولة مستمرة ليغنم ويكسب.

المبحث الأول

حلول ومقترحات في نطاق الدول الإسلامية

مما لا شك فيه أن اتفاقية جولة أورجواي التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية تمثل تحديا كبيرا لاقتصاديات الدول النامية ومنها الإسلامية والارتقاء إلى مستوى المنافسة على صعيد المحلية والإقليمية والدولية .

وفي الحقيقة ستكون المنافسة فيها شديدة وفي ملعب مفتوح جردت فيه الدول مـن جميع الدول أسلحتها من الدعم أو الحماية أو التمييز وبالتالي لم يبق لأي منـها سـوى قدرتها الذاتية ومكانتها الخاصة التي تخوض بها ، إلا أن بداية هذا السباق ليست متكافئة

نتيجة وجود اختلاف كبير بين المتسابقين ، فمنهم القوي ومنهم الضعيف ومنهم الناشئ ومنهم المحترف ، ومادام أنه لا مناص من خوض السباق فإنه أصبح الآن ضروريا جـدا تكاتف أصحاب المصلحة لأن الاعتماد على الذات سيزيد سوء ا لهذه الدول لأنه كمـا قلنا إن السباق ليس متكافئا .[١]

وعلى هذه الأساس يجب زيادة التعاون والتكافل بين الدول الإسلامية لكي تقـوى وتقف ضد هذه المنافسة وتحقق التنمية الشاملة في كافة نواحي الحياة في إطـار قواعـد وأحكام الشريعة الإسلامية في إطار ما يأتي :

أ : زيادة التعاون والتكتل بين الدول الإسلامية .

التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ضعيف جدا ويفتقر إلى وجود آلية فعالـة للمتابعة والتنفيذ قادرة على تطويره ليرتقي إلى أحد مراحل التعامل الاقتصادي المتقدمة ، والدليل على ذلك هو أن التجارة بين الدول الإسلامية لا تتجاوز ١٠٪ مـن إجمـالي تجارتها في أفضل الأوقات حيث أن معظم تجارتها تقوم مع الدول الصناعية المتقدمة حيث تستورد منها السلع المصنعة بشكل رئيس وتصدر لها السلع والمواد الأولية.[٢]

وعلى ضوء هذا فإن تطوير التعاون والترابط الاقتصادي بين الـدول الإسـلامية لمواجهة تحديات النظام الدولي الجديد والتكتلات العملاقة مثـل نافتـا[٣] (NAFTA) وأسيان (ASEAN)[٤] والسوق الأوربية هو المنشود ، وما نعنى هنا بالتكامل الاقتصادي ليس مجرد عقد اتفاقيات التعاون كما هو الحاصل في المنظمات الإسلامية الحالية وإنما هو

---

(١) معتصم راشد : اتفاقيات الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية (بعـد جولـة أورجواي) مقالة مقدمة لمؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الإسلامية ، جامعة الأزهر : مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، (القاهرة : ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦م) ص ١٩٦.

(٢)انظر: طالب محمد عوض : دور التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في مواجهة الآثـار الاقتـصادية لاتفاقية الجات ، المرجع السابق ص ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٣) - North American Free Trade Association

(٤) Association of South East Asian Nations

التدرج من مدخل المشروعات المشتركة إلى أحد أشكال التكامل الاقتصادي مثل الوصول إلى السوق الإسلامية المشتركة والتركيز على تكامل موارد الدول الإسلامية وتحقيق التكامل الإنتاجي وتنويعه وإزالة كافة القيود والعقبات التي تعترض تدفق السلع والخدمات والعوامل الإنتاجية بين الدول الإسلامية .[١]

تملك الدول الإسلامية كل المقومات التي يقوم عليها التضامن والتكامل أكثر مما كانت تمتلكها الدول الأوربية قبل التكامل ، فتعداد سكان العالم الإسلامي الآن يزيد على ألف مليون نسمة وفيها أكثر من ٧٠٪ من الثروة البترولية في العالم إلى جانب جميع أنواع المعادن والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. وعلى هذا الأساس فإن التكامل الاقتصادي سيمكنها من مقاومة هذا النظام الظالم الذي تأسس بصفة أساسية لدعم مصالح الدول الصناعية المتقدمة .

و لتحقيق ما تم ذكره يتطلب وجود الإدارة السياسية الراغبة والقادرة على تقاسم التكاليف والمكاسب الناتجة من التكامل الاقتصادي بين قادة هذه الدول لأن ما تفقده الدول الإسلامية في الوقت الحاضر هو الرغبة والإدارة الفعالة من قبل رواد الدول الإسلامية ، كما أنها تحتاج أيضا إلى الابتعاد عن الأنانية وتفضيل التعامل مع غير المسلمين ، ذلك لأن بعض الدول الإسلامية يفضل التعامل مع الدول غير الإسلامية بدعوى التقدم والتنمية وتفضيل منتجات الدول الأوربية والغربية حتى وإن كانت تنتج نفس السلع والخدمات في الدول الإسلامية بدعوى الجودة . في الحقيقة كل هذا أدى إلى أن لا يشعر المواطن المسلم أنه ينتمي إلى هذه الأمة الإسلامية الكبيرة حيث لا يتمتع بأية مزايا من كونه مسلما خارج بلده ، ويعني ذلك أنه لا يتمتع بحرية الانتقال من دولة إلى أخرى من دول أعضاء المؤتمر الإسلامي وأنه لا يستطيع أن يستثمر أمواله في كثير من هذه الدول لوجود قوانين تمنعه من ذلك ، وأحيانا وفي بعض هذه الدول يتعرض المواطن المسلم للإهانة والاحتقار والاستهزاء لكونه مواطن من بعض هذه الدول التي تعتبر فقيرة،

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٤ .

فيعنى هذا أن مفهوم الأخوة الإسلامية استبدل بالأخوة الاقتصادية وأن كل ما يفهمه الناس الآن هو لغة المال إن صح التعبير.

هذا طبعا ينافي ما جاء به ويدعو إليه الإسلام والذي يجعل جميع المسلمين يشتركون في العقيدة والعبادة والقبلة والدستور والمنهج والتاريخ ويجعلهم سواء أمام ربهم كأسنان المشط ، إذ يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ يَأيهَا الناس إنا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَىَ وَجَعَلْنَاكُم شعوباً وَقَبآئلَ لِتَعَارَفُوَاْ إِنّ أَكْرَمَكُم عِندَ اللّه أتقَاكُم إِنّ اللّهَ عَليم خَبِير[1]﴾وقال جل من قائل : ﴿ إِنمَا الْمؤمنونَ إِخوَةٌ ﴾ [٢] وقال الرسول صلى الله عليه وسلم ((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)).[٣]

ونضيف إلى ذلك أن تلك الأفكار المشتتة للأمة الإسلامية لا تتماشى مع هذا النظام الدولي الجديد الذي يعرف الآن بالعولمة والتي هي عبارة عن فكرة دولة واحدة – الولايات المتحدة الأمريكية – والتي تريد أن تفرض نظامها وأفكارها وسياستها على العالم بأكمله ، فإن هدف الدول الإسلامية الآن ينبغي أن يكون محاولة الوقوف ككتلة واحدة لتعظيم المكاسب وفي نفس الوقت لتقليل الخسائر والسلبيات المتوقعة من هذا النظام الاقتصادي الجديد على شعوبها واقتصاداتها.

ومن هذا المنطلق يجب على كل دولة العمل الجاد والمستمر على إزالة جميع التشوهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال رسم البرامج الإصلاحية لجميع قطاعات الاقتصادية لمقاومة هذا النظام الظالم ، مثل تحرير الأسواق المحلية لكي ترتفع درجة المنافسة حتى يزيد مستوى الكفاءة والإنتاج وإعادة تخصيص الموارد المحلية بشكل يتناسب مع المزايا النسبية لكل دولة وتحسين مستوى إدارة الموارد المحلية المتاحة وتشجيع الاستثمار الخاصة ومحاربة الاحتكارات وتطوير أنظمة المعلومات من خلال زيادة قاعدة

---

(١) سورة الحجرات : آية ١٢.

(٢) سورة الحجرات : آية ٩.

(٣) تم تخريج هذا الحديث من قبل .

البيانات الاقتصادية ، وإن طبق ما تم ذكره في الدول الإسلامية فإن ذلك سـيؤدي إلى ربط اقتصادياتها وتسهيل تكاملها والذي سيسهم في تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية لدى الدول الإسلامية مما سيؤدي إلى تعزيز المزايا النسبية لها وتوسيع وتنويـع القاعـدة الإنتاجية والاستهلاكية مما سينعكس انعكاسا إيجابيا على اقتصادياتها في الأجل الطويل ، كما أنه ينبغي على الدول الإسلامية إعادة النظر في وضع المسلمين في العالم حيث أصبح العالم الإسلامي مستهلكين لمنتجات الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي أصبحت الـدول الإسلامية سوقا مفتوحا أمام الدول الصناعية التي تستغل خيراتهم وتستنـزف ثرواتهم بلا رحمة ولا شفقة ، والسبب في كل هذا هو ابتعاد المسلمين عن تعاليم دينـهم والأخـذ بالعادات والتقاليد والأنظمة الغربية والذي جعلهم مغلوبين على أمورهم بقيود الخارجية ومريضة بكل الأمراض الاقتصادية والسياسية والإدارية مثل الفـساد والفقـر والجهـل والحروب الأهلية وهروب العقول المفكرة وانخفاض مستوى الديمقراطية فيهـا وسـلب حرية الشعب وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وكساد في الصناعة الوطنية الناشـئة لعدم وجود المنافسة الحقيقية فيها وارتفاع نسبة البطالة وانتـشار الـسلع والخـدمات الفاسدة والعادات والثقافات التي تتعارض مع القيم الإيمانية والأخلاقية وانتشار الفـساد الاجتماعي وأكل أموال الناس بغير رضاهم وغير ذلك من المعاملات السيئة التي ما أنزل الله بها من سلطان[1] ، يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَو أَنَّ أَهلَ الْقُرَىَ آمَنـواْ وَاتقَـواْ لَفَتَحنَا عَلَيهِم بَرَكَات مِنَ السمَآءِ وَالأرضِ وَلَـكن كَذَّبواْ فَأَخَذْنَاهم بِمَا كَانواْ يَكْسِبونَ ﴾ [2] وفي ضوء ما تم ذكره ينبغي على الدول الإسلامية اتخاذ الإجراءات الآتية لتقليل الآثار السلبية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجـارة والتنميـة في الـدول الإسلامية :

---

(١) انظر : طالب محمد عوض : دور التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في مواجهة الآثار الاقتـصادية لاتفاقية الجات ، المرجع السابق ص ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٢) سورة الأعراف : آية ٩٦.

١- وضع استراتيجية مدروسة للتعاون والتبادل التجاري بين الدول الإسلامية يتم من خلالها تبادل الخبرات والموارد وإيجاد آلية فعالة للمتابعة والتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.
٢- إزالة القيود المفروضة على حركة انتقال الأشخاص والأموال وتوفير الأمان والاستقرار للاستثمارات الإسلامية واحترام المسلم بدون نظر إلى جنسيته لأن الأمة الإسلامية أمة واحدة والمسلمون كلهم إخوان تجمعهم كلمة "لا إله إلا الله" .
٣- دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي وتنشيط دور البنك الإسلامي للتنمية في مجال التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الإسلامية وتكوين صندوق النقد الإسلامي.
٤- العمل على دعم البنوك الإسلامية في جميع الدول الإسلامية وتوسيع نطاق أنشطتها التجارية والاستثمارية بهدف تكوين مؤسسات مالية وتجارية تكون لبنة أساسية في مسيرة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية .
٥- العمل الجاد على إقامة القوة الذاتية التقنية والاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادات الدول الإسلامية بهدف تقليل اعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة واكتساب مزايا نسبية للتمكن من التصدير في عدد من القطاعات ذات الميزة النسبية المرتفعة للحصول على موقف أفضل في نظام تقسيم العمل الدولي.
٦- إقامة الدعوة إلى حملة فعالة لتشجيع منتجات وخدمات الأمة الإسلامية وضرورة الاتحاد وتعاون رجال الأعمال في الدول الإسلامية لمواجهة التحديات التي تواجهها من تكتلات العملاقة الجديدة والمنظمة العالمية للتجارة.
٧- إقامة السوق الإسلامي المشترك والاستفادة من جميع المقومات التي تمتلكها الأمة الإسلامية في هذا الصدد لتأخذ الأمة الإسلامية مكانتها لتحقيق الخير للبشرية لأن الإسلام جاء للناس أجمعين.

ب- السعي لإيجاد برامج تنمية حقيقية وتنويع الهياكل الإنتاجية من خلال رسم سياسات تصنيعية .

إن التقدم الحقيقي يجب أن يعتمد على التصنيع لأن الصناعة وسيلة أساسية لزيـادة متوسط الدخل الحقيقي ، مما يفضي إلى معيشة أفضل[١]. وبالتالي فإنه ينبغي على الدول النامية ومنها الإسلامية السعي لإيجاد برامج تنمية حقيقية وتنويع الهياكل الإنتاجية مـن خلال رسم سياسات تصنيعية لمقاومة الآثار السلبية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية.

أولا: ينبغي على الدول النامية ومنها الإسلامية أن تقوم بالإصلاح الزراعي وإعطاء القطاع الزراعي دوره المركزي في عملية التنمية الاقتصادية لأن غالبية السكان في معظم الدول النامية ومنها الإسلامية يعملون في الزراعة ، وتصل نسبة العمال في الزراعـة في بعض هذه الدول ما بين ٦٠-٧٠٪ من القوة العاملة .[٢]

كما أن الزراعة هي وحدها النشاط الضخم الذي يمكن أن يقوم بتمويل التـصنيع ويوفر سوقا للسلع الصناعية الجديدة .وبالتالي ينبغي رسم السياسات التي توجه نحو تنمية متوازنة لزيادة الإنتاج في الزراعة والصناعة على السواء حيث إن تحسين إنتاجية الزراعة هو أكثر الوسائل صلابة للنهوض بالتصنيع.

ثانيا : ينبغي على الدول النامية ومنها الإسلامية رسم سياسات التصنيع التي تعتمد على المواد الأولية المنتجة محليا لأن ذلك سيؤدي إلى ارتباط وثيق بين البرامج الزراعيـة والبرامج الصناعية والذي سينتج أثرا طيبا في تخصيص موارد الدولة النادرة مـن النقـد الأجنبي على الصناعات المحلية لأن المواد الخامة التي تستعمل في الإنتاج موجودة محليا ولا تحتاج إلى استيراد حيث إن البرامج الصناعية التي تعتمد على المواد الخامة المـستوردة في طفولتها نادر ما تنجح ، ويضاف إلى ذلك أن هذا سيقلل اعتماد الدول النامية ومنـها

---

(١) موراي د برايس : التنمية الصناعية ، (القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية ١٩٧٠م) ص ١٥.

(٢) انظر: مالكوم جبلز و مايكل رومرو دويت بيركنزودونالد ستود جراس : اقتصاديات التنمية المرجع السابق ص ٧٥٣.

الإسلامية على الدول الصناعية المتقدمة في تصريف الزائد من منتجاتها الأوليـة وتحـل مشكلة تعرض المواد الأولية لتقلب الأسعار العالمية نتيجة الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة .

ثالثـا: ينبغي أن تكون سياسات التصنيع حقيقية وليست وهمية مبنية على اعتبارات سياسية بدلا من الاعتبارات الاقتصادية كما هو الحال في كثير من الدول حيـث نـشأ كثير من المشاريع الصناعية للدوافع السياسية أو إيحاء أحد الزعماء السياسيين دون إجراء التقويم الاقتصادي الدقيق الذي كان يمكن أن يؤدي إلى الكشف عن عيوبها ، وفي ضوء هذا يجب على الحكومات في هذه الدول أن تتفادى هذه الأخطـاء بالإحجـام عـن الاستثمار المباشر في الصناعة بمجرد قرارات سياسية أو بتقرير مبدأ مؤداة ألا يتم تمويـل أي مشروع إلا إذا أظهر الفحص والتحليل الدقيق اللذان يتولاهما خـبراء ذووا كفـاءة حتى يقرروا ما إذا كان المشروع سليم من نواحي الاقتصادية والفنية والمالية .[١]

رابعا : ينبغي على الدول النامية ومنها الإسلامية أيضا مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية خاصة فيما يتعلق بالبرامج التصنيعية لأن الاستثمار الفردي يعطي رجـال الأعمال حافزا قويا لإجراء فحص دقيق للمشروع والذي يؤدي إلى تقليل المخـاطر إلى أدنى حد أو إقامة مشاريع صناعية غير مجدية اقتصاديا لأن الاستثمار الفردي يجري وراء الربح . كما أن هذا يجنب الدول من الاستثمار في مشاريع غير مربحة والـذي يـصنع الوقت والجهد والموارد المالية التي هي أشد حاجة إليها في مثل هذه الظروف لأن العولمة أو النظام العالمي الجديد هو عبارة عن تنافس القاتل والذي لا يحيى إلا الشاطر والقوي.

وبصفة عامة فإن هذا سيركز اهتمام الاستثمارات على المشروعات الـسليمة مـن الناحيتين الفنية والتجارية والتي تساير احتياجات المستهلكين كما تعبر عنها السوق .

خامسا: يجدر بنا ذكر أنه يجب توافر السوق محليا في بداية برامج التصنيع لأن تحرير التجارة الدولية الذي تدعو إليه منظمة التجارة العالمية لن يفيد الـدول الناميـة ومنـها

---

(١) موراي د. برايس : التنمية الصناعية ، المرجع السابق ص ٢٣.

الإسلامية في المدى القريب ، ذلك لأنه لا تزال هناك حواجز كثيرة تفرضـها الـدول الصناعية المتقدمة على منتجات الدول النامية الصناعية في الوقت الحاضـر مثـل عـدم مطابقة مقاييس منتجات تلك الدول أو عدم مطابقة الجودة وغير ذلك من الحواجز الفنية وبالتالي يجب أن تتوافر سوقا محليا في الدول النامية ومنها الإسلامية لاستيعاب منتجاتهـا لأنه لا ينبغي أن تقام برامج التصنيع إن لم تتوافر السوق لتصريف ما تنتجه المصانع.

أخيرا ينبغي أن تقوم برامج التصنيع على أسس سليمة فنيا وماليا وأن تكون لـدى الصناعات الجديدة ميزة متوقعة في تكاليف الإنتاج مقارنة بالمنافسين المحليين أو الأجانب ، لأنه إذا ما تحطم سور الحماية فإنه لن تتمكن منتجاتها من دخول الميدان بنجاح وحتى إن دخلت فلن تدوم .[١]

وفي ضوء ما تم ذكره أعلاه يجب أن تقوم الدول النامية ومنها الإسلامية بإيجاد برامج حقيقية مبنية على التصنيع الذي هو الوسيلة الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي تمكن الدول النامية ومنها الدول الإسلامية من مواجهة الآثار السلبية الناتجة من إنشاء منظمة التجارة العالمية .

ج- العمل على زيادة تدفق المعونات والاستثمارات الأجنبية .

إن من أكبر المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي الحـصول على الأموال اللازمة لتنفيذ برامجها التنموية علما بأن معظم الدول النامية تعاني من ندرة عنصر رأس المال ولهذا لجأت هذه الدول وغيرها إلى التمويل الدولي لبرامجها التنموية من ناحية .

ومن ناحية أخرى لقد وافقت الدول الصناعية المتقدمة على توفير تلك الأموال على سبيل المعونات والقروض لأهداف مختلفة ما بعد الحـرب العالميـة الثانيـة إلى بدايـة التسعينات ، لأن تلك الدول تعتقد ((أن التنمية تخدم أهداف الأمن والمصالح الاقتصادية

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

التي تتطلب تقليل عدم الاستقرار وتعميق مصلحة الدول الحديثة في النظام الرأسمالي))[١] طبعا لم تلجأ جميع الدول إلى الأخذ بهذا المبدأ أي التمويل الخارجي لبرامج التنمية بما يحمل الدولة من المتاعب والالتزامات المالية التي تقتضي جهود أكبر من قبل الدولة إذ يتعين على البلاد المتخلفة أن تعمل فترة من الوقت على زيادة صادراتها لمقابلة أعباء تلك الديون مما قد يهدد تحقيق برامج التنمية نفسها ، وهذا ما حدث لكثير من الدول المتخلفة التي مالت إلى الأخذ بمبدأ التمويل الخارجي لبرامج التنمية الاقتصادية حيث أصبحت أعباء الديون الخارجية في تلك الدول تمثل نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها .

وبانهيار النظام الشيوعي وولادة العولمة ومنظمة التجارة العالمية ،تغيرت أفكار الدول الصناعية المتقدمة حيث لم يكن هناك دافع واقعي تدفعها إلى التمسك بتلك السياسات ، ولكن بفتح أسواقها أمام منتجاتها الصناعية . وفي ضوء ذلك يجب على الدول النامية ومنها الإسلامية أن تغير سياساتها تجاه التمويل الأجنبي الذي يأتي من الدول الصناعية المقدمة كي تتمكن من مقاومة الآثار السلبية من هذا النظام الجديد .

وبصفة عامة وفي ضوء ما تم ذكره أعلاه يجب على الدول النامية ومنها الدول الإسلامية تنظيم سياساتها المتعلقة بالمعونات والاستثمارات الخارجية حتى يتم زيادة تدفقها إلى هذه الدول بطريق عادل ومنتظم كي يفيد كلا الطرفين في المعاملة ، وبالتالي يمكن لها القيام بالأساليب الآتية لتحقيق ذلك :

١- تخطيط وتنظيم وتوجيه المعونات والاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي حيث إن الزراعة في الحقيقة هي الأساس في الصناعة .

٢- تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات والمعونات لتتناسب مع مستوى ونوع التكنولوجيا التي تحتاج إليها متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية في الدولة .

---

(١) مالكوم جبلز و مايكل رومر و دويت ريركنز و دونالد سنود جراس : اقتصاديات التنمية ، ،المرجع السابق ص ٥٩٤.

٣- وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات .

٤- إنشاء الأجهزة العامة التي تكون مهمتها تخطيط وتوجيه وتنظيم الاستثمارات والمعونات الأجنبية .

٥- زيادة الشفافية في الإدارات المتعلقة بالمعونات والاستثمارات الأجنبية ذلك لأن أول تهمة توجهها الدول المانحة لتلك المعونات هي أن هذه المعونات لا تستخدم استخداما صحيحا لوجود الفساد في الإدارات التي تديرها . كما أن نفس التهمة توجه أيضا إلى إدارات الاستثمارات الأجنبية . كما أن الاستثمارات الأجنبية أيضا توجه إلى مشروعات لا جدوى لها اقتصاديا وفنيا .

طبعا بتطبيق هذه المقترحات يمكن أن توجه المعونات والاستثمارات الأجنبية توجيها صحيحا لمصلحة الاقتصاد القومي ، وبالتالي يتم انعاش القطاع الزراعي والصناعي والخدمي لمواجهة الآثار السلبية لمنظمة التجارة الدولية والنظام العالمي الجديد مما فيه العولمة .

المبحث الثاني

زيادة التعاون بين الدول النامية والدول الإسلامية

يعنى هذا زيادة العمل والتنسيق بين الدول النامية ومنها الإسـلامية علـى إلغـاء المشكلات والعقبات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية بينها أو تنـشيط وتـسهيل عمليات التبادل التجاري بين هذه الدول حتى تتمكن من مقاومة الآثار السلبية الناتجة من إنشاء منظمة التجارة العالمية على اقتصادياتها [١]، لأنه كما رأينا فيما سبق ذكره المنظمة العالمية للتجارة أنشئت لتحقيق أهداف اقتصادية للدول الصناعية المتقدمة ليس كما تدعي تلك الدول بأن التحرير التجاري الذي يتحقق من مزاولة عملها يخدم الجميع .

وفي ضوء ما تم ذكره يمكن أن تقوم الدول النامية ومنها الإسلامية بالآتي لتحقيـق تعاون أكبر بينها واستفادة أكبر من دخولها في منظمة التجارة العالمية .

١- الفهم العميق للنصوص وما وراء النصوص التي تضمنتها الاتفاقيات الجديـدة مـن جانب كل دولة من الدول النامية ومنها الإسلامية وتبادل المعلومات حول ذلـك من أجل أن تتبين على وجه الدقة ماهية الفرص والإمكانات المتاحة لهـا ككتلـة واحدة .

٢- إنشاء مجموعات إقليمية تجارية ومنح بعضها البعض تفضيلات لأسواقها والتقليل من التركيز على الوصول لأسواق الدول المتقدمة .

٣- التعاون للحصول على التمثيل الجيد للدول النامية ومنها الإسـلامية في المجـالس والهيئات واللجان المختلفة لمنظمة التجارة العالمية ، هذا سوف يؤدي إلى زيادة قوة تمثيلها على التفاوض وبالتالي زيادة مكاسبها وانخفاض الخسائر التي تلحقهـا مـن الآثار السلبية للمنظمة الجديدة ، ويجب ألا يترك هذا الأمر للمصادفات بل يجب أن يخضع للتنسيق الجيد من جانب الدول النامية ومنها الإسلامية لضمان حـضورها القوي في كل المجالس واللجان والهيئات .

---

(١) د. سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، المرجع السابق ص ٢٨٢ .

٤- محاولة اغتنام الفرص المتاحة للضغط من أجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات مـن تطبيق بعض القواعد ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية في المفاوضات المقبلة ، هذا في الحقيقة ينبغي أن يكون عملا جماعيا إذا ليس من المتصور نظريا أو عمليا أن تتمكن الدول النامية من إنجاز التنمية خلال خمس أو عشر سنوات حـتى تنتـهي معظم صور المعاملة التفضيلية بعد انتهاء مثل هذه الفترة الصغيرة.

٥- المتابعة الدقيقة للدول النامية لمدى التزام الدول الأخرى وخصوصا الدول الصناعية المتقدمة بالتزاماتها في النظام الجديد ولمدى استجابتها للدعوة المتضمنة في الكثير من الاتفاقيات والتفاهمات والقرارات الوزارية وإعلان مراكش ، وتبادل المعلومـات حول ذلك بين الدول النامية ومنها الإسلامية متى توفرت لأن ذلك سيعطي الدول النامية ومنها الإسلامية موقفا قويا عند المفاوضات مع الدول المتقدمة .

هذا في الحقيقة ما ينبغي أن تفعله الدول النامية ومنها الإسلامية لأن تعاونها تعطيها قوة في جميع معاملاتها مع الدول المتقدمة .

الخاتمة

الحمد لله الذي يبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ماكثين فيه أبدا ، على عونه وتوفيقه حمدا كثيرا .

لعل أبرز ما توصلت إليه خلال دراستي منظمة التجارة العالمية وآثارها المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية ما يأتي :

١-إن النتائج التي توصل إليها واضعو اتفاقية جولة أورجواي هي أهم ما توصلت إليه الجات منذ إنشائها عام ١٩٤٧م وبالتالي سوف تؤثر ذلك تأثيرا مباشرا في اقتصاديات الدول النامية ومنها الإسلامية إما بالإيجاب أو السلب .

٢-إن جولة أورجواي وما أسفرت عنه من إنشاء منظمة التجارة العالمية تطرح أمام الدول الإسلامية مجموعة من الفرص والتحديات في آن واحد وبالتالي فإنه يصبح من الضروري التعامل معها بالجد والاهتمام لكي تحقق طموحاتها وقدرتها لشعوبها الذي يستهدف إلى التنمية الشاملة .هذا في الحقيقة لا يتحقق إلا عن طريق التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

٣-إن الآثار المتوقعة من إنشاء منظمة التجارة العالمية في الدول الإسلامية سوف تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة عوامل متعددة من بينها مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي فيها ودرجة مشاركة الدولة في التجارة الدولية وبالتالي فإنه لا يمكن تعميم كل الآثار السالف ذكرها بنفس الدرجة وبنفس المستوى على جميع الدول الإسلامية .

٤-الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية وما تمخضت عنها جولة أورجواي في غير صالح الدول الإسلامية لأن فكرة إنشاء المنظمة تولدت من الدول الصناعية المتقدمة التي جعلت جولة أورجواي بمثابة اتفاق لتقسيم المغانم التجارية العالمية فيما بينها دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية ومنها الدول الإسلامية .

٥-سوف يؤدي إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى تصحيح التشوهات السعرية التي كانت سائدة في القطاع الزراعي قبل مفاوضات أورجواي بالإضافة إلى زيادة درجة الشفافية

والاستقرار في السياسة التجارية العالمية من ناحية ، ومن ناحية أخرى سيشكل ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية العالمية فرصة سانحة لاستفادة إنتاج الزراعي المحلي في الدول النامية والإسلامية ، وبالتالي حدة الضغوط لخفض معدلات الحماية وتشجيع الإنتاج المحلي للسلع الزراعية التي ترتفع أسعارها في السوق العالمية في المدى الطويل إلا أن هذا الوضع متوقف على مدى كفاءة القطاع الزراعي ومدى مرونته في الاستجابة للتطورات الجديدة والقدرة على إنتاج سلع ذات جودة عالية بأسعار تنافسية .

٦-سيؤدي إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة تخفيض الدعم المحلي بنسبة ٢٠٪ من قيمة الدعم بالنسبة للدول المتقدمة مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية والذي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وبالتالي سوف تتضرر الدول الإسلامية المستوردة الصافية من المواد الغذائية . وهذا في الحقيقة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة تكلفة استيراد المواد الغذائية .

٧-إن إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى القضاء على كثير من المنشآت في الدول الإسلامية لأنها لا تقدر على منافسة الشركات الكبرى التي تنتج لمئات الملايين من المستهلكين والذي سيؤدي إلى تفشي البطالة وزيادة كلفة استيراد التكنولوجيا والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات والتي ستؤدي إلى رفع تكلفة برامج التنمية وتراجع المركز التنافس لها .

٨-يتوقع أن تزيد فرص الدول النامية ومنها الدول الإسلامية في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بما سيمكنها من كسب ما يزيد عن ٩ مليارات دولار سنويا نتيجة تخفيض القيود التجارية على صادراتها إلى الدول المتقدمة ، وتكسب هذا المبلغ خاصة الدول المصدرة للمنتجات الغذائية بسبب تمتعها بميزة نسبية في إنتاج الغذاء وكذلك بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار المواد الغذائية بعد إجراء معدلات الخفض الذي تم خلال مفاوضات اتفاقية جولة أورجواي . وقد يحدث عكس ما تم ذكره بالنسبة للدول النامية التي لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الغذاء لأنه يتوقع أن تخسر الدول النامية

المستوردة للمواد الغذائية حوالي ١,٢مليار دولار تتحمله دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وبعض دول أوربا الشرقية . وهذا سيؤدي بالفعل إلى زيادة متوقعة في أسعار المواد الغذائية خاصة تلك التي كانت تتلقى دعما كبيرا على وارداتها .

٩-إن مرونة نصوص اتفاقية جولة أورجواي تسمح للدول المتقدمة وقتما شاء أن تتذرع بنصوص وحجج تجاه صادرات البلدان النامية سواء كان ذلك خدمية أو سلعية حتى تتمكن من تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع لصالحها .

١٠-إن معاملة موردي الخدمات الأجانب كالمواطنين والشركات الأجنبية كالشركات الوطنية سيؤدي إلى منافسة شديدة غير متكافئة لأن القطاع الخدمي في الدول النامية ومنها الإسلامية تعاني م ضعف شديد نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية الحديثة ، وبالتالي تتوقع أن تعاني هذه الدول من عجز كبير في موازين مدفوعاتها من أثر ذلك .

الملحق ١

الجدول رقم (٢) .

هيكل التجارة الخارجية للدول الإسلامية في الأعوام ١٩٩٠و١٩٩٢و١٩٩٤م.

الصادرات (%)

	وقود ومعادن ومواد معدنية			سلع أولية أخرى			الآلات ومعدات نقل			نسج وملابس		
الدول	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤
أذربيجان	-	-	١٩	-	-	١	-	-	.	-	-	-
الأردن	٤٥	٣٤	٢٧	١٠	١٦	٢٢	١	٢	٣	٥	٤	٥
أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإمارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إندونيسيا	٤٨	٣٨	٣٢	١٦	١٥	١٥	١	٤	٥	١١	١٨	١٧
أوغندا	٣	٣	.	٩٧	٩٦	١٠	.	.	١	.	.	.
إيران	٩٨	٩٠	٩٣	١	٦	٣	.	.	.	.	٣	-
باكستان	١	١	١	٢٩	٢٠	١٤	.	.	.	٥٨	٦٩	٧٨
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بروناي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنجلاديش	١	.	.	٢٥	١٨	١٨	١	.	.	٦٠	٧٢	٧٨
بنين	٤	٣	-	٤٨	٦٧	-	٤	٣	-	٤	١	-
بوركينافاسو	.	.	.	٨٩	٨٨	٨٨	٢	٤	٤	٤	٢	٦
تركمانستان	-	-	٤٠	-	-	٥	-	-	.	-	-	-
تركيا	٧	٤	٤	٢٥	٢٤	٢٥	٧	٩	٨	٣٧	٣٩	٢
تشاد	٩	٥	٥	٨٣	٩٠	٩٠	٥	١	١	١	١	٣
تونس	١٩	١٦	١٣	١٢	١١	١٢	٨	٩	١٠	٣٨	٤٨	٢
الجابون	٨٦	-	٨٥	٨	-	١٢	١	-	٠	٠	-	٣
جامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الجزائر	٩٦	٩٧	٩٦	٠	٠	١	٢	١	١	٠	٠	٢
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
السعودية	٨٨	٩٩	٩٠	١	٠	١	٠	١	٢	٠	٠	-
السنغال	٢٢	٢٢	٢٥	٥٦	٥٦	٥٤	٢	٠	٢	١	١	٧
السودان	٥	٣	٣	٩٤	٩٦	٩٦	٠	٠	٠	١	١	١
سوريا	٤٥	٤٥	٤٥	١٧	١٧	١٧	١	١	١	٢٥	٢٥	١
سيراليون	٣٨	٣٤	٤٥	٣٢	٣٢	٢٨	-	-	٠	٠	٠	٢٥
الصومال	١	١	١	٩٤	٩٤	٩٤	٠	٠	٠	٠	٠	-
العراق	٣٥	٣٥	٣٥	٤١	٤١	٤١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سلطنة عمان	١٤	١٤	٩٠	١٨	١٨	٢	٤١	٤١	٦	٦	٦	٠
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيابساو	-	٠	٠	-	٩٧	٩٧	-	٠	٠	-	٣	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فازاقستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قيرغيزيا	-	-	٥٩	-	-	٣	-	-	١	-	-	-
الكاميرون	٢٩	٢٩	٥١	٥٥	٥٥	٣٥	٥	٧	٨	٢	٢	-
الكويت	٥	٥	-	٧	٧	-	٢٦	٢٦	-	٩	٩	٤
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	١٠	١٠٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	-
الماديف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠
مالي	٠	٠	٠	٩٨	٩٢	٩٢	٠	٠	-	٢	٧	-
ماليزيا	١٩	١٧	١٤	٣٧	٢٢	٢١	٢٧	٣٨	٤١	٥	٦	٧
مصر	٤١	٥١	٥٥	٢٠	١٤	١٢	٠	١	١	٢٧	١٨	٦
المغرب	٢٣	١٥	١٤	٣٠	٣٠	٢٩	٤	٦	٦	٢٠	٢٥	٢٠
موريتانيا	٨١	٨٤	٥٢	١٣	٨	٤٧	٥	٧	-	٠	٠	٢٥
موزمبيق	-	-	١٤	-	-	٦٦	-	-	٣	-	-	٠
النيجر	٨١	٨٦	٨٦	١٧	١٢	١٢	١	٠	٠	١	١	-
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ١٩٩٠و١٩٩٢و١٩٩٤م.

تابع للجدول (٢) ومكمل لصفحة ٢٢٢

	سلع مصنعة أخرى			جميع سلع الأولية			جميع السلع المصنعة		
الدول	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤
أذربيجان	-	-	٨	-	-	٢٠	-	-	٨٠
الأردن	٣٩	٤٨	٤٣	٥٥	٥٠	٤٩	٤٥	٥٠	٥١
أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإمارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إندونيسيا	٢٣	٤٤	٣١	٦٤	٥٣	٤٨	٣٥	٤٨	٥٣
أوغندا	٠	٠	٠	١٠٠	٩٩	١٠٠	٠	٠	٠
إيران	١	٣	٤	٩٩	٩٦	٩٦	١	٣	٤
باكستان	١٢	٧٩	٧	٣٠	٢١	١٥	٧٠	٧٩	٨٥
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بروناي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنجلاديش	١٢	٨١	٣	٢٦	١٨	١٨	٧٣	١٨	٨١
بنين	٤٢	٢٨	-	٥٢	٧٠	-	٤٨	٣١	-
بوركينافاس	٤	٨	٦	٨٩	٨٨	٨٨	١٠	١٢	١٢
تركمانستان	-	-	٥٥	-	-	٤٥	-	-	٥٥
تركيا	٢٤	٦٣	٢٤	٣٢	٢٨	٢٩	٦٨	٧٢	٧٢
تشاد	٢	٤	٣	٩٢	٩٥	٩٥	٥	٥	٨
تونس	٢٦	٦٤	٢٣	٣١	٢٧	٢٥	٦٩	٧٣	٧٦
الجابون	٥	-	٣	٩٤	-	٩٧	٦	-	٣
جامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	٢	٢	٢	٩٦	٩٧	٩٧	٤	٣	٣

تابع للجدول رقم (٢) ومكمل لصفحة ٢٢٣

جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	١١	٠	٧	٨٩	٩٩	٩١	١١	١	٩
السنغال	١٩	٢٠	١٥	٧٨	٧٨	٧٩	٢٢	٢٢	٢١
السودان	٠	١	١	٩٩	٩٩	٩٩	١	١	١
سوريا	١٢	٣٧	١٢	٦٢	٦٢	٦٢	٣٨	٣٧	٣٨
سيراليون	٣٠	٣٢	٢٧	٧٠	٦٧	٧٣	٣٠	٣٢	٢٧
الصومال	٤	٤	٤	٩٥	٩٥	٩٥	٤	٤	٤
العراق	٢٤	٢٤	٢٤	٧٦	٧٦	٧٦	٢٤	٢٤	٢٤
سلطنة عمان	٢١	٢١	٣	٣٢	٣٢	٩٢	٦٨	٦٨	٩
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيابساو	-	٠	٣	-	٣	٩٧	-	٩٧	٣
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قازاقستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قيرغيزيا	-	-	٣٧	-	-	٦٢	-	-	٣٨
الكاميرون	٩	١٠	٢	٨٤	٨٣	٨٦	١٦	١٧	١٤
الكويت	٤٩	٥٨	-	١٢	١٢	-	٨٤	٨٤	-
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	٠	٠	٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	٠	٠
المالديف	-	-	-	-	-		-	-	-
مالي	٠	٨	١	٩٨	٩٢	٩٢	٢	٨	٨
ماليزيا	١٢	٣٢	١٨	٥٦	٣٩	٣٥	٤٤	٦١	٦٥
مصر	١٢	٣٤	١٢	٦١	٦٥	٦٧	٣٩	٣٥	٣٣
المغرب	٢٢	٤٩	٢٦	٥٣	٤٥	٤٣	٦	٨	١
موريتانيا	١	١	١	٩٤	٩٢	٩٩	٦	٨	١
موزمبيق	-	-	١٨	-	-	٨٠	-	-	٢١
النيجر	١	١	١	٩٨	٩٨	٩٨	٣	١	٢
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ١٩٩٠و١٩٩٢و١٩٩٤م.

الجدول رقم (٣)

هيكل التجارة الخارجية للدول الإسلامية في أعوام ١٩٩٠م ، ١٩٩٢م ، ١٩٩٤م .

(الواردات %)

	مواد غذائية			وقود			سلع أولية أخرى			آلات ومعدات نقل		
الدول	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤
أذربيجان	-	-	٤٨	-	-	٠	-	-	١٤	-	-	٠
الأردن	١٩	٢١	٢٠	١٦	١٤	١٣	٥	٣	٢	٢٣	٢٥	٢٧
أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإمارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إندونيسيا	٥	٦	٧	٩	٨	٨	٩	٩	٩	٤٣	٤٣	٤٢
أوغندا	٨	٨	-	٣٠	٣٠	-	٢	٢	-	٢٧	٢٧	-
إيران	١٢	١٢	-	٠	٠	-	٥	٤	-	٤٤	٤٥	-
باكستان	١٩	١٥	١٤	١٧	١٦	١٧	٨	٧	٦	٢٧	٣٥	٣٥
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بروناي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنجلاديش	٣٠	١٦	١٥	١٤	١٦	١٤	٦	٢٠	٣٠	١٧	١٧	١٣
بنين	١٦	٢٥	-	٥	٧	-	١٠	٢	-	٢٢	٢١	-
بوركينافاسو	٢٣	٢٥	٢٥	١٧	١٦	١٧	٦	٢٠	٣٠	١٧	١٧	١٣
تركمانستان	-	-	٢٧	-	-	٠	-	-	١٠	-	-	٠
تركيا	٧	٦	٦	٢١	١٧	١٤	١١	٩	١٠	٣١	٣٥	٣٨
تشاد	١٤	١٨	١٨	١٤	١٥	١٥	٣	٢	٢	٢٩	٢٧	٢٧
تونس	١٠	٨	٨	٩	٨	٨	٩	٧	٦	٢٨	٣٠	٣٢
الجابون	١٧	-	-	٢	-	-	٢	-	-	٤٠	-	-
جامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	٢٧	٢٦	٢٩	٢	٣	١	٨	٦	٥	٢٨	٣٢	٣١
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	١٥	١٦	-	٠	٠	-	٤	٣	-	٣٩	٣٦	-
السنغان	٢٧	٢٩	٢٩	١٦	١٦	١١	٥	٤	٣	٢١	٢١	٢٣
السودان	١٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	٤	٣	٣	٢٢	٢٢	٢٢
سوريا	١٧	١٧	١٧	١٨	١٨	١٨	٧	٧	٧	٢٦	٢٦	٢٦
سيراليون	٢٠	٢٠	٠	٢٠	٢٠	٠	٣	٢	٠	٢٥	٢٥	٠

الصومال	١٩	١٩	١٩	١٤	١٤	١٤	١٠	١٠	١٠	٢٤	٢٤	٢٤
العراق	١٥	١٥	١٥	٠	٠	٠	٤	٤	٤	٤٨	٤٨	٤٨
سلطنة عمان	١٨	١٨	١٩	٤	٤	٣	٢	٢	٢	٣٧	٣٧	٤٤
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيابساو	-	٣٥	٣٥	-	٧	٧	-	١	١	-	١٥	١٥
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قازاقستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قيرغيزيا	-	-	٣٨	-	-	-	-	١٥	-	-	-	-
الكاميرون	١٥	١٥	١٦	١	١	٣	٣	٢	٢	٣١	٣٤	٢٧
الكويت	١٨	١٨	١٣	١	١	-	٤	٤	٣	٢٩	٢٩	٤٢
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	١٦	١٦	١٦	١	١	١	٣	٣	٣	٣٧	٣٧	٣٧
المالديف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مالي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٧	٣٠	٣٠	٣	١	١	١٨	٢٣	٢٣
ماليزيا	١١	٧	٧	٥	٤	٤	٦	٥	٤	٤٥	٥٥	٥٤
مصر	٣١	٢٩	٢٤	٢	١	٢	١٠	١٠	١٠	٢٣	٢٦	٣١
المغرب	١٢	١٤	١٧	١٥	١٥	١٤	١٢	١٠	٩	٢٨	٢٨	٢٩
موريتانيا	٢٢	٢٣	-	٦	٦	-	١	٢	-	٤٢	٤٢	-
موزمبيق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النيجر	٢١	١٧	١٧	١٥	٢٠	٢٠	١٢	٤	٤	٢٨	٢٨	٢٨
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

تابع للجدول (٣) مكمل لصفحة ٢٢٦

	سلع مصنعة أخرى			جميع السلع الأولية			جميع السلع المصنعة		
الدول	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤	٩٠	٩٢	٩٤
أذربيجان	-	-	٣٨	-	-	٦٢	-	-	٣٨
الأردن	٣٧	٣٨	٣٧	٤٠	٣٨	٣٦	٦٠	٦٣	٦٤
أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإمارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إندونيسيا	٣٤	٣٤	٣٤	٢٣	٢٣	٢٤	٧٧	٧٧	٧٦
أوغندا	٣٣	٣٤	-	٤٠	٤٠	-	٦٠	٦١	-
إيران	٣٨	٣٩	-	١٧	١٦	-	٨٢	٨٤	-
باكستان	٢٩	٢٧	٢٧	٤٤	٣٨	٣٧	٥٦	٦٢	٦٢
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بروناي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنجلاديش	٣٣	٣١	٢٨	٥٠	٥٢	٥٩	٥٠	٤٨	٤
بنين	٤٧	٤٥	-	٣١	٣٤	-	٦٩	٦٦	-
بوركينافاسو	٣٠	٣١	٣١	٤٦	٤٤	٤٤	٥٤	٥٥	٥٥
تركمانستان	-	-	٦٣	-	-	٣٧	-	-	٦٣
تركيا	٣٠	٣٣	٣٣	٣٩	٣٢	٣٠	٦١	٧٧	٧١
تشاد	٤٠	٣٨	٣٨	٣١	٣٥	٣٥	٦٩	٦٥	٦٥
تونس	٤٣	٤٧	٤٦	٢٨	٢٣	٢٢	٧١	٧٧	٧٨
الجابون	٣٨	-	-	٢١	-	-	٧٨	-	-
جامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	٣٥	٣٤	٣٤	٣٧	٣٥	٣٥	٦٣	٦٦	٦٥
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٤٢	٤٥	-	١٩	١٩	-	٨١	٨١	-
السنغال	٣٠	٣٠	٣٤	٤٨	٤٩	٤٣	٥١	٥١	٥٧
السودان	٣٧	٣٧	٣٧	٤١	٤١	٤١	٥٩	٥٩	٥٩
سوريا	٣٢	٣٢	٣٢	٤٢	٤٢	٤٢	٥٨	٥٨	٥٨
سيراليون	٣٢	٣٢		٤٣	٤٣		٥٧	٥٧	
الصومال	٣٣	٣٣	٣٣	٤٣	٤٣	٤٣	٥٧	٥٧	٥٧

تابع للجدول (٣) مكمل لصفحة ٢٢٧									
العراق	٣٣	٣٣	٣٣	١٩	١٩	١٩	٨١	٨١	٨١
سلطنة عمان	٣٩	٣٩	٣٢	٢٤	٢٤	٢٤	٧٦	٧٦	٧٦
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيابساو	-	٤٣	٤٣	-	٤٢	٤٢	-	٥٨	٥٨
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قازاقستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قيرغيزيا	-	-	٤٧	-	-	٥٣	-	-	٤٧
الكاميرون	٤٩	٤٧	٥١	١٩	١٨	٢١	٨٠	٨١	٧٨
الكويت	٤٦	٤٦	٤١	٢٣	٢٣	١٦	٧٥	٧٥	٨٣
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	٤٣	٤٣	٤٣	٢٠	٢٠	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠
المالديف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مالي	٣٢	٢٥	٢٥	٥٠	٥١	٥١	٥٠	٤٨	٤٨
ماليزيا	٣٣	٣٠	٣٠	٢٢	١٦	١٥	٧٨	٨٥	٧٤
مصر	٣٤	٣٤	٣٤	٤٣	٤٣	٣٦	٥٧	٦٠	٦٥
المغرب	٣٣	٣٢	٣١	٣٩	٣٩	٤٠	٦١	٦٠	٥٩
موريتانيا	٢٨	٢٧	-	٢٩	٣١	-	٧٠	٦٩	-
موزمبيق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النيجر	٣٢	٣١	٣١	٤٨	٤١	٤١	٥١	٥٩	٥٩
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ١٩٩٠و١٩٩٢و١٩٩٤م.

الملحق ٢

الجدول رقم (٤)

حجم التجارة البينية وإجمالي تجارة الدول الإسلامية لعام ١٩٩٢م

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
أذربيجان	-	-	-	-	-	-
الأردن	٥١٠,٠٠	١٢١٩,٩٠	٤١,٨١	٨٩٢,٦٠	٣٢٥٦,٨	٢٧,٤١
أفغانستان	١١,٤٨	٩٩٨,٩٠	١,١٥	٣٤,٦٩	١٦٩١,٨٥	٢,٠٥
ألبانيا	-	١٩٠,٠٠	-	-	٦٧٠,٠٠	-
الإمارات	٣٢٢٨,٤٠	٢٤٧٤٢,٠٠	١٣,٠٥	٢٧٥١,٠٠	٢٠٢١٤,٠٠	١٣,٦١
إندونيسيا	٢٠٢٠,٠٠	٣٣٨٤٠,٠٠	٥,٩٧	٢٠٣٣,٠٠	٢٧٦٠٦,٠٠	٧,٣٦
أوغندا	٩,٤٨	١٧٣,٢١	٥,٤٧	٢٢,١٩	٤١٥,٣٥	٥,٣٤
إيران	٧٩٩,٠٠	١٥٨٠٦,٠٠	٥,٠٥	٢٣٧٠,٠٠	٢٣١٩٦,٠٠	١٠,٢٢
باكستان	١٣٧٨,٤٠	٧٢٦٦,٨٠	١٨,٩٧	٢٠٩٥,٨٠	٩٣٧٤,٩٠	٢٢,٣٦
البحرين	٩٠٣,٣٠	٢٠٠٧,٦٠	٣٠,٢٣	١٩٦٦,٧٠	٤٣١٠,٨٠	٤٥,٦٢
بروناي	٣,٦٠	٢٣٤٦,٥٠	٠,١٥	١٨٣,٧٠	١٣١٢,٢٠	١٤,٠١
بنجلاديش	١٩٠,٣٠	٢٠٤٠,٣٠	٩,٣٣	٤٣١,٦٠	٣٧٣١,٥٠	١١,٥٧
بنين	٨,٦٨	١٢٤,٦١	٦,٩٧	٢٠,٤١	٧٣٦,٣٤	٢,٧٧
بوركينافاس	٧,٥٩	١٥٢,١٥	٤,٩٩	١٤,١٩	٥١٥,٢٦	٢,٧٥
تركيا	٢٣٨٩,٤٠	١٤٧٩١,٨٠	١٦,١٥	٣٢٨٣,١٠	٢٤٠٩٥,٣٠	١٣,٦٣
تشاد	٢,٨٤	٧٣,١٢	٣,٨٨	٢٣,٧١	١٥٤,٩٠	١٥,١٣
تونس	٦٦٦,٣٠	٤١٨٢,٥٠	١٥,٩٣	٤٠٤,٠٠	٦٥١٦,٠٠	٦,٢٠
الجابون	٨٢,١٠	٢٣١٥,٩٠	٣,٥٥	٦١,٥٠	١٠٧٣,٥٠	٥,٧٣
جامبيا	٨,٩٢	٢٣٠,٤٦	٣,٨٧	١٥,١٩	٣٨٤,٦٣	٣,٩٥
الجزائر	٢٠٠,٠٠	١٠٩٠٩,٠٠	١,٨٣	٥٥٦,٠٠	٨٣٧٥,٠٠	٦,٦٤
جيبوتي	٥٠,٨٠	٥٧,٨٠	٨٧,٨٩	٥٧,٢٠	٤٩٠,٨٠	١١,٦٥
السعودية	٧٠٤٣,٠٠	٥١٧٧١,٠٠	١٣,٦٠	٢٩٧٥,٠٠	٣٧٩٣٣,٠٠	٧,٨٣
السنغال	٩٥,٥١	٦٦٠,٥٥	١٤,٤٦	٥٥,٢٤	١٣٨٣,٥١	٣,٩٩
السودان	٦٧,٨٠	٣٢٣,٤٠	٢٠,٩٦	٢٣٤,٧٠	١٠٨١,٢٠	٢١,٧١
سوريا	٨٧٠,٢٠	٣٠٧٩,٥٠	٢٨,٢٦	٤٣٥,٨٠	٣٥٤٥,٣٠	١٢,٢٩
سيراليون	٠,٠٠	١٤٩,٩١	٠,٠٠	٢,٧٤	٢٧٩,٧٢	٠,٩٨
الصومال	٨٩,٠٩	١٠٩,٢٨	٨١,٥٢	٦٩,٠٩	٢١١,٤٣	٣٢,٦٨
العراق	٣٩٦,٠٠	٥٥٧,٠٠	٧١,١٠	٢٥٣,٠٠	٦٤٧,٠٠	٣٩,١٠

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
سلطنة عمان	٢٧٦٢,٢٠	٧٧٩٩,٩٠	٣٥,٤١	١٢٦٢,١٠	٣٧٦٩,٢٠	٣٣,٤٨
غينيا	٤٦,٦٤	٥٨٩,٩٦	٧,٩١	٢٨,٨٣	٧٧٥,٤٠	٣,٢٧
غينيابساو	٠,١٧	٣٠,٥٦	٠,٥٤	٩,٩١	١٢٥,٨٠	٧,٨٨
قطر	٣,٥٩,٥٠	٣٤٨٨,١٠	١٠,٣١	٢٨٦,٨٠	١٨٧٩,٨٠	١٥,٢٦
جزر القمر	١,٩٠	٢٨,٢٠	٦,٧٤	٧,٥٠	١٠٩,٨٠	٦,٨٣
قيرغيزيا	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	١٥٥,٦٠	١٧٧٠,١٠	٨,٧٩	١٨٣,٨٠	١٣١٢,٢٠	١٤,٠١
الكويت	٢٠٥,٠٠	٢٩٩٠,٠٠	٦,٨٧	٢٠٦,٠٠	٥٨٤٣,٠٠	٣,٥٣
لبنان	٣١٩,٣٠	٥٥٩,٥٠	٥٧,٠٧	٧٠٧,٨٠	٤٢٠٢,٩٠	١٦,٨٤
المالديف	٠,٢٦	٧٦,٥٥	٠,٣٤	١٠,٥٦	١٧٨,٤٨	٥,٩٢
مالي	٧٦,٧٨	٣٠٠,٥٦	٢٥,٥٥	٧٢,٦٠	٦٦٦,١٢	١٠,٩٠
ماليزيا	٢٢٧٩,٠٠٠	٤٠٧٠٩,٠٠	٥,٦٠	١٠٩٠,٠٠	٣٩٩٢٧,٠٠	٢,٧٣
مصر	٥٦٩,٥٠	٥١٧١,٥٠	١١,٠١	٧٥٧,٩٠	١٣٣٧٢,٥٠	٥,٦٧
المغرب	٦١٠,٤٠	٥٧٤٩,٢٠	١٠,٦٢	٨٢٥,٦٠	٨٤٣١,٩٠	٩,٧٩
النيجر	٧,٥٠-	٢٠٢,٢١	٣,٧١	٧,٦٠	٤٧٣,٤٠	١,٦١
جمهورية اليمن	٨٨,٢٠-	١٠٥٢,٧٩	٨,٣٨	٦٦٣,٧٠	٢٨٥٨,٧٥	٢٣,٢٢
المجموع	٢٨٩٥١,٧١	٢٦٠٨٥٠,٢٨	١١,١٠	٢٧٣٩٦,٥٢	٢٧١١١٢,٠٦	١٠,١١

المصدر : الكتاب السنوي إحصاءات التجارة ، صندوق النقد الدولي ، ١٩٩٣م.

الجدول رقم (٥)

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
أذربيجان	-	-	-	-	-	-
الأردن	٣٩٣	١١٢٤	٣٥,٠	٦٤٣	٣٤٢٠	١٨,٨
أفغانستان	١٧	١٧٨	٩,٦	٣٢	٦١٣	٥,٢
ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإمارات العربية	٣٥٢١	٢٣٦٦٤	١٤,٩	٣٠٨٤	٢٢٣٤٨	١٣,٨
إندونيسيا	٢٤٩١	٣٦٨٤٣	٦,٨	١٦٦٥	٢٨٣٣٣	٥,٩
أوغندا	١١	١٣٤	٨,٢	١٧	٣٨٩	٤,٤
إيران	١٤٤١	١٤٨٩٠	٩,٧	٢٢١٣	١٥٦١٧	١٤,٢
باكستان	١٢٣٢	٦٧٠١	١٨,٤	٢٤٣٠	٩٤٩٢	٢٥,٦
البحرين	٤١٣	٦٤٣٩	٦,٤	٢٢٠٤	٤٧٦٦	٤٦,٢
بروناي	٤	٢٣٧٣	٠,٢	٢٥٧	٢٦٠١	٩,٩
بنجلاديش	١٥٧	٢٢٧٧	٦,٩	٣٧٠	٤٠١٥	٩,٢
بنين	٢٦	١٤٥	١٧,٩	٢٣	٨٦٤	٢,٧
بوركينافاس	٩	٥٦٤	١,٦	٢٣	٥٧٣	٤,٠
تركمانستان	-	-	-	-	-	-
تركيا	٢٣٠٦	١٦٢٨٥	١٤,٢	٣٨٨٤	٣٣١٧٤	١١,٧
تشاد	٤	٧٤	٥,٤	٤١	١٣٩	٢٩,٥
تونس	٤٨٩	٤٠٢٢	١٢,٢	٣٥٣	٦٣٥١	٥,٦
الجابون	٨١	٢٢٠٦	٣,٧	٥٩	١٠٥٥	٥,٦
جامبيا	١١	١٥٩	٦,٩	١٥	٣٨٠	٣,٩
الجزائر	٢٧٣	٩٨٧٦	٢,٨	٤٧٣	٧٩٨٢	٥,٩
جيبوتي	٥٦	٨٧	٦٤,٤	٦٤	٤١٢	١٥,٥
السعودية	٦٥٩٩	٤٧٤٤٢	١٣,٩	١٩٨٤	٣٣٢٧٣	٩,٠
السنغال	١٦	٦٣٧	٢٦,١	٧٦	١١٩٧	٦,٣
السودان	١٢٥	٣٥٠	٣٥,٧	٤٥١	١١٤٥	٣٩,٣
سوريا	٨٣٤	٣٢٨٤	٣٥,٧	٤٩٦	٤٣٤٥	١١,٤
سيراليون	١	٢٢٧	٠,٤	٤	٢٤٥	١,٦
الصومال	١١٠	١١٨	٩٤,٠٠	٤٩	٢٠٥	٢٣,٩
العراق	٠,٠	٣٤	٠,٠	٢٩	١٩٢	١٥,١

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
سلطنة عمان	٢٨٣٠	٧٢٥١	٣٩,٠	١٢٠٧	٤٢٢٦	٢٨,٦
غينيا	٣١	٩٨٦	٣,١	٤٧	٧٩٨	٥,٩
غينيابساو	٠	٣٤	٠,٠	١	١٤٦	٠,٧
قطر	٤٤٣	٣,٨٩	١٤,٣	٢٧٧	١٨٠٨	١٥,٣
جزر القمر	٠	٥٤	٠,٠	٢	٩٠	٢,٢
قيرغيزيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الكاميرون	١٨١	١٧٦٠	١٠,٣	١٠٣	١٢٩٦	٧,٩
الكويت	٣٩١	٨٤٤٨	٤,٦	١٨٣	٦١٢٢	٣,٠
لبنان	٣٦٩	٦٢٩	٥٨,٧	٥٨٣	٤٣٧٧	١٣,٣
ليبيا	٩٠١	٨٠٤٧	١١,٢	٨٣٨	٥٣,٦	١٥,٨
المالديف	٠	٦٦	٠,٠	١١	٢١٨	٥,٠
مالي	٣٤	٢٣٦	١٤,٤	٩٩	٩٠٦	١٠,٩
ماليزيا	٢٦٣٩	٤٧٠٨٠	٥,٦	١٢٩٠	٤٥٥٥٢	٢,٨
مصر	٥٨٨	٤٦٨٦	١٢,٥	٨٥٥	١٤٢٢٦	٦,٠
المغرب	٤٩٦	٤٩٧٠	١٠,٠٠	١٥٦٨	٧٣٥٦	٢١,٣
النيجر	٤	٢٤٠	١,٧	٧	٥٠٣	١,٤
جمهورية اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٢٩٧٠٨	**٢٦٨١٣٣**	**١١,١**	**٢٩,٨٦**	**٢٧٦٦٢١**	**١٠,٥**

حجم التجارة البينية وإجمالي تجارة الـدول الإسـلامية لعـام ١٩٩٣م

المصدر : الكتاب السنوي إحصاءات التجارة ، صندوق النقد الدولي ، ١٩٩٤م.

الجدول رقم (٦)

حجم التجارة البينية وإجمالي تجارة الدول الإسلامية لعام ١٩٩٤م

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
أذربيجان	٢٥٥	٦٣٧	٤٠,٠	٣٥٤	٧٧٨	٤٥,٥
الأردن	٤٢٥	١٠٤٧	٤٠,٦	٥٩٠	٢٢٣٨	١٨,٢
أفغانستان	١٤	٢٩٦	٤,٧	٤٧	٦٠٢	٧,٨
ألبانيا	٠٠	١١٦	٠٠	٠٠	٥٩٦	٠٠
الإمارات العربية	٣٢٩٢	٢٠٩٠٦	١٥,٧	٢٨٤٧	٢٣٨٨٣	١١,٩
إندونيسيا	٢٣٨٩	٣٧٩٥٨	٦,٣	١٨٧٥	٣٠٥٨٩	٦,١
أوغندا	٢١	٣٦٩	٥,٧	٢٨	٥٢٠	٥,٤
إيران	٢٠٩٣	١٩١٦٥	١٠,٩	٢٣٦٦	١٢٠٦١	١٩,٦
باكستان	١١١٧	٧٣٣٢	١٥,٢	٢٢٢٩	٨٨٨٣	٢٥,١
البحرين	٦١٠	٦٨٤٢	٨,٩	١٧٥١	٤١٠٨	٤٢,٦
بروناي	٣٢	٢١٦٢	١,٥	٣٣٩	٣١٤٢	١٠,٨
بنجلاديش	١٧٦	٢٦٩٩	٦,٥	٤٤٦	٤٩٠٠	٩,١
بنين	٩٢	١٨٩	٤٨,٧	٢٢	٥١٩	٤,٢
بوركينافاسو	٨	١٦٦	٤,٨	١٢	٦٠٠	٢,٠
تركمانستان	٢٣٣	٥٤٣	٤٢,٩	١٩٩	٧٦٤	٢٦,٠
تركيا	٢٦٣٢	١٧٣٨٦	١٥,١	٣١٨٧	٢٣٨٧٠	١٣,٤
تشاد	١	٨٢	١,٢	٣٨	١٤٣	٢٦,٦
تونس	٤٥٩	٤٦٤٣	٩,٩	٤٨١	٦٥٧١	٧,٣
الجابون	٥٤	٢٢٥٠	٢,٤	٦٥	٩١٤	٧,١
جامبيا	١٠	٣٥	٢٨,٦	١٩	٢٠٩	٩,١
الجزائر	٢٧٥	٩٢٣١	٣,٠	٥٥١	٩٢٣٨	٦,٠
جيبوتي	٥٦	٨٩	٦٢,٩	٨٢	٤١٢	١٩,٩
السعودية	٦١٤٣	٤٥٦٣٠	١٣,٥	٢٥٣٤	٢٣٣٤٤	١٠,٩
السنغال	١٧٩	٦٣٥	٢٨,٢	١٣٨	١١٦٩	١١,٨
الودان	١٢٥	٥١٥	٢٤,٣	٦٢٣	١٢٩٠	٤٨,٣
سوريا	٨٠٠	٣١٥١	٢٥,٤	٥٠٧	٥٣٦٠	٩,٥

سيراليون	١	١٧٨	٠,٦	٨	٢٧٠	٣,٠
الصومال	١٠٧	١٣٠	٨٢,٣	٨٣	٢٦٩	٣٠,٩
العراق	٠,٠	٢	٠,٠	١٠٩	٢٣١	٤٧,٢

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
سلطنة عمان	٤٤٥	٤٨٣١	٩,٢	١٤٦٤	٤٧٣٩	٣٠,٩
غينيا	٣٣	٧١٣	٤,٦	٤١	٧٧٤	٥,٣
غينيابساو	٠	٧٧	٠,٠	٥	١٥٢	٣,٣
قطر	٣٣٨	٢٩١٣	١١,٦	٣١٢	٢٠١٦	١٥,٥
قيرغيزيا	٧	١١٦	٦,٠	١٦	١٠٥	١٥,٢
جزر القمر	٠	٥٥	٠,٠	٢	١١٤	١,٨
الكاميرون	٣٢٧	٢٠٦٢	١٥,٩	١٣٨	٩٥٦	١٤,٤
الكويت	٦٦٨	٨٤٤٥	٧,٩	١٢٤٩	٦٧٢٦	١٨,٦
لبنان	٤٤٥	٧٣٧	٦٠,٤	٦٤٢	٦١٠١	١٠,٥
ليبيا	٦٧٦	٧٨٢٦	٨,٦	٧٦٤	٤٣٨٦	١٧,٤
المالديف	٠	٤٨	٠,٠	٢٤	٢٢٢	١٠,٨
مالي	١٦	٣٦٥	٤,٤	٦٦	١٢٥٢	٥,٣
ماليزيا	٣٤٢٦	٥٥٧٤٨	٥,٨	١٥٨٨	٥٩٥٥٥	٢,٧
مصر	٨٢٢	٥٥٦٢	١٤,٨	٩٣٧	١٥٣٢٦	٦,١
المغرب	٥٤٢	٥٧٧٥	٩,٤	١٠٥٦	٨٥٧٧	١٢,٣
موزمبيق	١١	٢٢٤	٤,٩	١١٢	١١٣٢	٩,٩
النيجر	١	١١٧	٠,٩	٦	٤٦٠	١,٣
جمهورية اليمن	٩٠	١٠٤٨	٨,٦	٣٧٨	١٨١٤	٢٠,٨
المجموع	**٢٩٥٧٩**	٢٨٧٢٢٢	**١٠,٣**	**٣٠٥٨٣**	**٢٨٧٧٠٤**	**١٠,٦**

المصدر : الكتاب السنوي إحصاءات اتجاه التجارة ، صندوق النقد الدولي ،١٩٩٥م.
البنك الدولي ، تقرير التنمية الدولية عام ١٩٩٦م.

الجدول رقم (٧)

حجم التجارة البينية وإجمالي تجارة الدول الإسلامية لعام ١٩٩٥م

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
أذربيجان	٢٢٣	٥٤٤	٤١,٠	٣٦٢	٦٦٦	٥٤,٤
الأردن	٧٧٥	١٤٧٤	٥٢,٦	١١٥١	٣٦٩٠	٣١,٢
أفغانستان	٧٩	١٥٣	٥١,٦	٤٩	٣٤١	١٤,٤
ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإمارات العربية	٨٣٩	٢٤٣٣٢	٣,٤٣	٣٢٦١	٢٦٩٦٧	١٢,١
إندونيسيا	٢٥٢٢	٤٣٢٨٥	٥,٨	١٩٩٣	٣٩٤٥٦	٥,١
أوغندا	١١	٤٨٢	٢,٣	٣٣	٧١٠	٤,٦
إيران	١٨٠٧	١٨٦٢١	٩,٧	١٢٧١	١٢٣١١	١٠,٣
باكستان	١٤٧٤	٧٩٩١	١٨,٤	٣٥٢٢	١١٤٦٠	٣٠,٧
البحرين	٥٠٦	١١٧٩٤	٤,٣	١٩٥٧	٤٠٩٣	٤٧,٨
بروناي	٦	٢١٣١	٠,٣	٣٩٢	٣٥٤٨	١١,٠
بنجلاديش	١٨٩	٣١٢٩	٦,٠	٥١٠	٦٤٩٦	٧,٩
بنين	٥٠	٢١٤	٢٣,٤	٢٠	٧٨٣	٢,٦
بوركينافاس	١٢	٢٠٣	٥,٩	١٣	٧٩٤	١,٦
تركمانستان	١٠٣	١٠٤٧	٩,٨	٣٠	٥٦٦	٥,٣
تركيا	٢٩٢٢	٢١٥٩٤	١٣,٥	٣٧٠١	٣٥٧٢٠	١٠,٤
تشاد	٠	١٤٠	٠,٠	٢	١٨٦	١,١
تونس	٦٠٧	٥٧٨٥	١٠,٥	٦٨٧	٨٣٠٧	٨,٣
الجابون	٨٢	٢٣٩٦	٣,٤	٦٣	١٠٣٧	٦,١
جامبيا	١٣	٦٥	٢٠,٠	١٤	٢٠٩	٦,٧
الجزائر	٦٤٣	١١٠٦٦	٥,٨	٩٨٨	١٠٦٣٧	٩,٣
جيبوتي	٦٠	١٠٨	٥٥,٦	٥٤	٤٣٠	١٢,٦
السعودية	٦٥٦٠	٥١٠٦٤	١٢,٨	٢٩٣٤	٢٧٤٤٩	١٠,٧
السنغال	١٠٤	٥٧٧	١٨,٠	٣٣	١٣٤٤	٢,٥
السودان	١٣٨	٥٠٧	٢٧,٢	٦١٠	١٣٣٩	٤٥,٦
سوريا	١٠٤٩	٣٤٠٦	٣٠,٨	٦٨٣	٦٠١٥	١١,٤
سيراليون	٢	١٣٣	١,٥	٥	٢٧٥	١,٨
الصومال	١٣٠	١٥٥	٨٣,٩	١٠٣	٢٧١	٣٨,٠
العراق	٤١١	٤١٩	٩٨,١	٣١٩	٦٠٨	٥٢,٥

تابع للجدول رقم (٧)

الدولة	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	النسبة	الواردات البينية	إجمالي الواردات	النسبة
سلطنة عمان	٣٨٤	٥٢٥٣	٧,٣	١٤٧٠	٤٨١٧	٣٠,٥
طاجيكستان	١٠	٣٦٨	٢,٧	١١	٣٦٩	٣,٠
غينيا	٥٥	٨٠٠	٦,٩	٣٤	٨٨٤	٣,٨
غينيابساو	٠٠	٩٥	٠٠	٦	١٤٣	٤,٢
قطر	٣٦٢	٣٦٣٥	١٠,٠	٣٩٦	٢٩١٩	١٣,٦
جزر القمر	٠٠	١١	٠,٠	١	١٥٣	٠,٧
قيرغيزيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الكاميرون	١٧٢	٢١٣٨	٨,٠	٩٩	١١٤٤	٨,٧
الكويت	٩٠٢	١٠٩٤٦	٨,٢	٣٠٦	٦٦٢٩	٤,٦
لبنان	٣٦٣	٦٩٩	٥١,٩	٨٥٤	٦٤١٤	١٣,٣
ليبيا	٨٠٢	٨٧٠٨	٩,٢	٦٨١	٤٨٧٠	١٤,٠
المالديف	٠٠	٥٠	٠٠	١١٥	٣٥٨	٣٢,٢
مالي	٢١	٢٤٣	٨,٦	٥٨	١١٠٣	٥,٣
ماليزيا	٤٢٦١	٧٣٩٩٠	٥,٨	١٩٤٤	٧٧٦٦٢	٢,٥
مصر	٩٠١	٥٣٥٤	١٦,٨	١٢٤٢	١٧٣٩٥	٧,١
المغرب	٤٥٦	٤٠٧٢	١١,٢	١٠٩٦	٧٧٠٥	١٤,٢
موريتنيا	٣٣	٥٩١	٥,٦	٦٢	٦,٣	٩,٧
موزمبيق	١٣	٢٤١	٥,٤	١١٩	١٢١٣	٩,٨
النيجر	٤	١٦١	٢,٥	١٤	٥٤١	٢,٦
جمهورية اليمن	٢٧٧	١٩٤٢	١٤,٣	٧٠٩	٢٠٨٨	٣٤,٠
المجموع	٣٠٤٧٤	٣٣٥٩٩٩	٩,١	٣٤٢٢٣	٣٤٧٢٦٦	٩,٩

المصدر : الكتاب السنوي ، إحصاءات اتجاه التجارة ، صندوق النقد الدولي ، تقريـر التنميـة الدولية عام ١٩٩م.

المراجع والمصادر

*القرآن الكريم
*مختصر تفسير ابن كثير
*الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ؛ ج ٤ /١٧٨
* **أحمد : عبد الرحمن يسري**
- مقدمة في الاقتصاد الدولي (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ١٩٨٢م)
* **الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي** :
- سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة ((الجات)) وانعكاساتها على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي- القطاع الزراعي ٣ (مارس ١٩٩٧م / شوال ١٤١٧)
* **أمانة الكومنولث**:
- دليل الأعمال إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، (مركز التجارة الدولية الأنكتاد/م.ت.ع)
* **الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية** :
-"الآثار المحتملة للغات على الاقتصاديات العربية وعلى دور العمل العربي المشترك " اجتماع مجموعة الخبراء العرب حول أثر الجات على الاقتصاديات العربية. (القاهرة :٤-٧ آب / أغسطس ١٩٩٤م)
* **برايس : موراي د.**
التنمية الصناعية ؛ (القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية ١٩٧٠م)
* **بكري :كامل**
-اقتصاديات التجارة الخارجية؛ (الإسكندرية : الدار الجامعية للطبعة والنشر والتوزيع ١٩٨٤م)

* **البنك الإسلامي للتنمية:**

- السنوي عام ١٤١٤ و١٤١٥ و١٤١٦ و١٤١٧
- وقائع ندوة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقية جولة أورجواي (جدة: المملكة العربية السعودية)
- وقائع ندوة إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين: "آثار اتفاقيات جولة أورجواي ومنظمة التجارة العلمية على الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية "(الندوة السنوية الثامنة للبنك الإسلامي للتنمية –دمشق ، الجمهورية العربية السورية-٢٥رجب ١٤١٨/٢٥نوفمبر ١٩٩٧)

-التنمية من منظور إسلامي ؛وقائع الندوة التي عقدت في المدة ٢٧-٣٠ من ذي الحجة ١٤١١في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية .

* **البنك الدولي :**

- تقرير عن التنمية ١٩٩٦م

-مؤشرات التنمية العالمية ١٩٩٠م و١٩٩١ م و ١٩٩٤م

* **توتاليتي ؛ شركة الدولية المتكاملة :**

-دراسة آثار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

* **جري : جون**

-الفجر الكاذب-أوهام الرأسمالية العالمية؛ ترجمة : أحمد فؤاد بلبع (القاهرة : مكتبة الشرق ٢٠٠٠م)

* **حاتم: سامي عفيفي**

-التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ؛الكتاب الثاني (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ١٩٩١م)

* **حافظ : عمر زهير عبد القادر**

- مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر ؛ (السعودية : شركة المدينة للطباعة والنشر ؛ ١٤١٦)

* **حبلز : مالكوم و رومر مايكل وبيركتر دويت وجراس دونالد شنود**

- التعريب د.طه عبد الله منصور ود.عبد العظيم مصطفى؛اقتصاديات التنمية ، الطبعة العربية ، (الرياض: دار المريخ للنشر ١٤١٥/١٩٩٥م).

***حسنين :حسن كمال**

- أصول التجارة الدولية ؛ (مصر : مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٩م)

* **حسين : وجدي محمود**

- اقتصاديات العالم الإسلامي (الإسكندرية : منشأ المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه ، عام ١٩٩٤م)
- العلاقات الاقتصادية الدولية؛(القاهرة: دار الجامعات المصرية)

* **حشيش : عادل أحمد**

- مبادئ الاقتصاد الولي ؛ (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٨١)

* **حمدان : جمال الدين**

- العالم الإسلامي المعاصر؛(القاهرة : عالم الكتب)

* **خلف :عبد الوهاب**

- السياسة الشرعة أو النظام الدولية الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية (القاهرة : دار الأنصار ١٩/١٣٩٧

***درويش: العشري حسين**

- التجارة الخارجية ؛ (مصر: مطبعة الرشاد الإسكندرية ١٩٨٧)

* الدين : زين ومحمد صلاح
-السوق الإسلامية المشتركة والمشكلات والإستراتيجية ؛ الندوة الدولية نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة : جامعة الأزهر ؛ مركز صالح كامل (القاهرة: مايو١٩٩٠)
* راشد: معتصم
- اتفاقيات الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية (بعد جولة أورجواي) مقالة مقدمة لمؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات
- الإسلامية ؛ جامعة الأزهر: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ؛ (القاهرة :٢١-٣١ مايو ١٩٩٦م)
* الردادي : محمد مسلم
-دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية ؛ الطبعة الأولى (جدة : دار المجتمع للنشر والتوزيع عام ١٤١٥-١٩٩٥م)
* الزوكة :محمد خميس
-جغرافية العالم الإسلامي ؛ (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧)
* السدلان وغانم صالح بن
-الأسس والأهداف لإقامة سوق إسلامية مشتركة ؛ من بحوث ندوة نحو إقامة سوق إسلامي مشترك ؛ مركز صالح كامل ؛ جامعة الأزهر (القاهرة : مايو ١٩٩١م)
* سلامة : مصطفى
-تسييس المنظمات المختصة ؛ (بيروت : دار الجامعة ،١٩٩١)
- قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ؛ الطبعة الأولى (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ؛عام ١٤١٨- ١٩٩٨م)

- المنظمات الدولية (بيروت: دار المطبوعات الجامعية ١٩٩١م)

* **شافعي: محمد زكي**

- مقدمة في العلاقات الاقتصادية ؛ (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٧)

* **شاكر: محمود**

اقتصاديات العالم الإسلامي المعاصر؛ (بيروت : مؤسسة الرسالة ١٩٧٥)

* **شحاتة : حسين**

- النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات ؛الطبعة الأولى (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم ١٩٩٦-

* **الشرقاوي: قدري**

- التجارة الخارجية استيراد و تصدير مصر (مكتبة التجارة و التعاون)

* **الشريف: أحمد منصور غازي**

- سياسة التجارة الخارجية في الاقتصاد الإسلامي؛رسالة ماجستير قسم الدراسات العليا الاقتصاد الإسلامي؛كلية الشريعة والدراسات الإسلامية؛جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤١٤-١٩٩٤م

* **الشكيري :عبد الحق**

- التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ؛ الطبعة الأولى (كتاب الأمة، جمادى الأولى ١٤٠٨)

* **شلبي : إسماعيل عبد الرحمن**

- التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية (القاهرة : مطبعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة ١٩٧٠م)

* **شومان: شوكت عدنان**

- اتفاقية الجات الدولية ؛ الرابحون دوما ... والخاسرون دوما؛ الطبعة الأولى (سورية : دار المستقبل –دمشق ١٩٩٦م)
- صحيفة الشرق الأوسط؛ العدد ٦٤٥٣؛ الاثنين ٢٩-٧-١٩٩٦م.

* **الصعيدي :عبد الله عبد العزيز**

- مجلة اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة – قسم البحوث والدراسات ، المجلد ١٧-٦٨،السنة ١٤١٧

* **صندوق النقد الدولي** ؛

- الكتاب السنوي ؛ إحصاءات التجارة ١٩٩٣م و١٩٩٤ م و ١٩٩٥م

* **عبد العزيز: سمير محمد**

-التجارة العالمية والجات ٩٤ (مصر: مركز الإسكندرية للنشر ١٩٩٦م)

* **عجمية : محمد عبد العزيز**

- الاقتصاد الدولي (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ١٩٥٣)

* **عريفات :حربي محمد**

- مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي الطبعة الأولى ؛(عمان :دار الكامل للنشر والتوزيع)

* **عفر : محمد عبد المنعم**

- التنمية و التخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي؛ الطبعة الأولى (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والتوزيع ؛ عام ١٤١٢-١٩٩٢)
- السياسات الاقتصادية في الإسلام (مصر:المطبعة العربية الحديثة ١٤٠٠)

* **عفر : محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى**
- الاقتصاد الدولي ١٩٩٩ (مؤسسة شباب الجامعة ١٩٩٩)

* **العقلا : محمد بن علي**
- منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية على الدول العربية
- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي؛ جامعة الأزهر
- السنة الثالثة- العدد الثامن ١٤٢٠هجرية -١٩٩٩

* **عمر: حسين**
- موسوعة المصطلحات الاقتصادية ؛ الطبعة الثانية ،(القاهرة : ملتزم للطباعة والنشر)
- الجات والخصخصة ؛ الطبعة الأولى (القاهرة : دار الكتاب الحديث ء ـ ام ١٤١٧

* **عوض: طالب محمد**
- دور التكامل الاقتصاد يبين الدول الإسلامية مواجهة الآثار لاتفاقية الجات مقالة مقدمة لمؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية؛جامعة الأزهر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي (القاهرة :٢١-٢٣ مايو١٩٩٦)

* **العيسوى: إبراهيم**
- الجات وأخواتها ؛النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية (مركز دراسات الوحدة العربية)

* **فضل الله: بشير عمر محمد**
- القات وأثرها على التجارة العربية ؛ (محاضرة ببرج دلة البركة –جدة ؛ الأربعاء ١٤١٥/٥/١٤)

***الفقى: فخري الدين**
- منظمة التجارة العالمية ؛النتائج والانعكاسات على التجارة العالمية للسلع

الصناعية مع التطبيق على مصر؛ مجلة مصر المعاصرة (القاهرة : السنة السابعة والثلاثون – العددان ٤٤١-٤٤٢ يناير/ إبريل ١٩٩٦)

- " منظمة التجارة العالمية " النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية (القاهرة : السنة السابعة والثلاثون –العددان ٤٤١-٤٤٢ يناير /إبريل ١٩٩٦م)

* مؤتمر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ؛جامعة الأزهر؛مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،المحور الرابع، الجزء الأول(القاهرة:٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦ م)

* **المجدوب: أسامة**

- الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش؛ ١٩٤٧-١٩٩٤م
- (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٥م)

* **نامق : صلاح الدين**

- سياسات التجارة الخارجية ؛ (القاهرة : مكتبة عين شمس ١٩٨٧م)

* **نصر: زكريا أحمد**

- العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : مطبعة نهضة مصرية ١٩٥٣)

* **هدسون جون وهرندر ماك**

-العلاقات الاقتصادية الدولية ؛ الطبعة العربية ١٤١٧- ١٩٩٧ ترجمة د.طه عبد الله منصور ود.محمد عبد الصبور محمد علي وتقديم د.سلطان محمد السلطان ومراجعة د.محمد إبراهيم منصور؛ (المملكة العربية السعودية: دار المريخ)

* وقائع مختارة لاجتماع الخبراء حول الاستراتيجيات والسياسات الصناعة في ظل ظروف التغير الإقليمي والدولي ؛ (المنامة : البحرين ٢٠-٢٣ نوفمبر ١٩٩٥م)

المراجع والمصادر الأجنبية :

* Alberto valdes:
  Agriculture in the Uruguay Round -interests of developing countries, World Bank Economic Review (Washington DC no. 71-593,1990)
* GATT, Focus on Gatt News Letter , nos. 111 and 102 (October and November,1994)
* Harberler ,G : A survey of International Theory (Princenton 1961)
* International Energy Agency, Annual oil market report1980 Paris
* Islamic Development Bank :
  Proceedings of the symposium on "Preparing the Ummah for the 21st century: Implications of the Uruguay Round Agreements and the World Trade Organization(WTO) for IDB member countries"(Damascus, Syrian Arabic Republic- 25 Rajab1418H.(25November,1997).
* Mustafa Salama Hussein,
  Le controle des organisations internationales en matiere de developpement . These pour le doctorat d'Etat, (Paris, 1981, p. 271
* Organisation of Islamic Conference Year book 1987
* OIC Year book and socio economic indications 1987
* Tarr,D. and others
  "Quantitative Estimates of Uruguay Round's outcomes" Finance and Development(Washington : IMF ;Dec. 1995)
* United Nations Hand book 1972.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل التمهيدي : الأوضاع الاقتصادية والتجارية في الدول الإسلامية	١
المبحث الأول : أوضاع التجارة الخارجية في الدول الإسلامية	١
- تعريف الدول الإسلامية وعددها	١
- معدلات نمو الناتج المحلي	٤
- الحساب الجاري	٥
- الديون الخارجية	٦
- هيكل التجارة الخارجية للدول الإسلامية واتجاهاتها	٩
المبحث الثاني:أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول الإسلامية ومشكلاتها	١٠
المبحث الثالث : التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية	١٩
المبحث الرابع : التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية والعالم الخارجي	٢٢
الفصل الأول : العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية	٣٠
المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي	٣٠
المبحث الثاني : مفهوم السياسة التجارية في الاقتصاد الوضعي	٣٤
- مفهوم السياسة التجارية	٣٤
- أهداف السياسة التجارية	٣٤
- الأهداف السياسية	٣٤
- إقرار التوازن في ميزان المدفوعات	٣٥
- التوظيف الكامل	٣٦
- تحقيق التنمية الاقتصادية	٣٦
- سياسات الحرية والحماية	٣٨

سياسة التجارة الحرة ٣٩
- الحجج المؤيدة لسياسة التجارة الحرة ٤١
- الحرية واقع الحياة التكنولوجية ٤١
- الحرية تؤدي إلى التخصص الدولي ٤٢
- الحرية تؤدي إلى التنافس الدولي ٤٣
- الحرية تؤدي إلى تحقيق الحجم الأمثل للمشاريع ٤٤
- الحرية تعارض الاحتكار ٤٥
- الحماية تؤدي إلى إفقار الغير والكساد العالمي ٤٦
- سياسة الحماية ٤٧
- الحجج المؤيدة لسياسة الحماية ٤٧
- الحماية تشجع الصناعات الناشئة ٤٧
- الحماية ترفع مستوى العمالة وتدرأ مشكلة البطالة ٤٩
- الحماية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ٥٠
- الحماية تؤدي إلى تنويع الإنتاج القومي ٥١
- الحماية وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ٥٢
- الحماية وسيلة من وسائل الإيرادات للدولة ٥٣
المبحث الثالث : السياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي ٥٥
- مفهوم السياسة التجارية في الإسلام ٥٥
- أهداف السياسة التجارية الخارجية في الإسلام ٥٥
- التكامل الاقتصادي داخل العالم الإسلامي ٥٦
- التبادل على أساس المعاملة بالمثل مع الدول غير الإسلامية ٦٢
- حرية الأفراد في التبادل التجاري في إطار مصلحة المجتمع ٦٥
المبحث الرابع : أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية ٦٦

الفصل الثاني : منظمة التجارة العالمية دراسة تاريخية ومؤسسية ٦٩
المبحث الأول : منظمة التجارة العالمية دراسة تاريخية ومؤسسية ٦٩
- دراسة تاريخية ٦٩
- جولة ديلون ٧٢
- جولة كنيدي ٧٢
- جولة طوكيو ٧٣
- جولة أورجواي ٧٤
- دراسة مؤسسية (تنظيمية) ٧٧
- هيكل المنظمة ٧٧
- المؤتمر الوزاري ٧٧
- المجلس العام ٧٩
- الأمانة ٨٠
- جهاز تسوية المنازعات ٨١
- آلية أو جهاز استعراض السياسة التجارية ٨٣
المبحث الثاني : سياسة منظمة التجارة العالمية ٨٥
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ٨٥
- مبدأ المعاملة الوطنية ٨٧
- مبدأ الشفافية ٨٧
- مبدأ إلغاء القيود الجمركية ٨٨
- مبدأ المشاورات والمفاوضات ٨٨
المبحث الثالث : العضوية في منظمة التجارية العالمية ٩٠
- العضوية الأصلية ٩٠

- العضوية بالانضمام ٩٠
- العضوية للدول الأقل نموا ٩١
- العضوية للأقاليم الجمركية ٩٢
- وضع الدول في المنظمة ٩٣
- المساواة القانونية ٩٣
- المساواة في التصويت ٩٣
- أسلوب اتخاذ القرار ٩٤
- توافق الآراء ٩٥
- الأغلبية ٩٥
- أغلبية الثلاثة أرباع ٩٦
- أغلبية الثلثين ٩٦
- مراقبة السياسة التجارية ٩٧
- حق الانسحاب ٩٧
- المساواة الفعلية ٩٧
- الإعفاءات ١٠٠
- الإعفاءات العامة ١٠٠
- الإعفاءات الخاصة بالدول النامية ١٠٢
- المنتجات الزراعية ١٠٢
- إجراءات مكافحة الإغراق ١٠٣
الدعم والإجراءات التعويضية ١٠٣
- التجارة في الخدمات ١٠٤
- التجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية ١٠٤
- نظام الرقابة ١٠٥

- فحص سياسات الدول الأعضاء ١٠٦
- آلية تسوية المنازعات ١٠٨
- أسلوب تسوية المنازعات ١٠٩
- الجزاءات ١١١
المبحث الرابع : سياسة منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي والتجارة في السلع الزراعية ١١٤
- الوصول إلى السوق ١١٦
- الدعم المحلي ١١٧
المبحث الخامس : اتفاقية التجارة في الخدمات ١٢٢
- أهداف وأحكام الاتفاقية العامة في تجارة الخدمات ١٢٣
- شرط الدولة الأكثر رعاية ١٢٤
- الشفافية ١٢٥
- الاعتراف ١٢٦
- الاحتكارات والموردون الوحيدون للخدمات ١٢٦
- قيود حماية ميزان المدفوعات ١٢٧
- مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات ١٢٨
- الاستثناءات ١٣٣
- الاستثناءات العامة ١٢٩
- الاستثناءات الأمنية ١٣٠
- تعهد الأعضاء ١٣١
- تعهدات المعاملة الوطنية ١٣٢
- تعهدات الدخول إلى السوق ١٣٢
- إعداد وتعديل الجداول ١٣٣

- مجلس التجارة في الخدمات ١٣٣
- القطاعات التي يشملها التحرير في اتفاق الخدمات ١٣٤
- انتقال الأشخاص الطبيعيين ١٣٤
- الخدمات المالية ١٣٥
- خدمات النقل ١٣٦
- الخدمات الصحية والاجتماعية ١٣٦
- خدمات الاتصالات ١٣٧
المبحث السادس : الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ١٤٠
- مبدأ المعاملة الوطنية ١٤١
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ١٤١
- اتفاقية الجات لمكافحة الإغراق ١٤٥
- آثار الإغراق ١٤٨
الفصل الثالث : الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية ١٥٣
المبحث الأول : الآثار المتوقعة على الصادرات والواردات وحالة الميزان التجاري ١٥٥
- التجارة في السلع الزراعية ١٥٦
- التجارة في السلع الصناعية ١٦٣
- التجارة في الخدمات ١٧٥
- مزايا اتفاقات التجارة في الخدمات ١٧٦
- سلبيات اتفاقات التجارة في الخدمات ١٧٧
- حماية حقوق الملكية الفكرية ١٧٩
- مزايا اتفاقات حماية حقوق الملكية الفكرية ١٨٠

- سلبيات اتفاقات حماية حقوق الملكية الفكرية ١٨١
- حالة الميزان التجاري ١٨٣
المبحث الثاني : الآثار المتوقعة على المستوى العام للأسعار وسعر الصرف في المدى القصير والطويل ١٩٠
الفصل الرابع : حلول ومقترحات لتقليل الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية ٢٩٦
المبحث الأول : حلول ومقترحات في نطاق الدول الإسلامية ٢٩٦
- زيادة التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية ٢٩٧
- السعي لإيجاد برامج تنمية حقيقية وتنويع الهياكل الإنتاجية خلال رسم سياسات تصنيعية ٢٠٢
- العمل على زيادة تدفق المعونات والاستثمارات الأجنبية ٢٠٤
المبحث الثاني : زيادة التعاون بين الدول النامية والدول الإسلامية ٢٠٧
الخاتمة ٢٠٩
الملحق ١ ٢١٢
الملحق ٢ ٢٢٠
المراجع العربية ٢٢٨
المراجع الأجنبية ٢٣٦
فهرس الموضوعات ٢٣٧